

مسؤولون أمنيون سابقون وخبراء



الاسرائيلي 🎽

الثلاثاء ٢٠١٣/١٢/٣ م الموافق ٢٩ محرم ١٤٣٥ هـ العدد ٣٢١ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي 🚆

ملحق نصف شهري يصدر عن



◘ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البدايـة

مصادر سياسية إسرائيلية

رفيعة: «البيت اليهودي»

يحاول تفجير المفاوضات من

خلال تكثيف الاستيطان

مصادر في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية: يجب تنفيذ «مخطط برافر» بأسرع ما يمكن!

* دائرة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية تبلور مخططاً لتهويد الجليل وإنشاء «توازن ديمغرافي» بين اليهود والعرب

أكد رئيس دائرة تخطيط السياسات في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود برافر، الذي وضع «مخطط برافر» لمصادرة أراضي العرب البدو في النقب، أن المخطط يقضي بترحيل عشرات الآلاف من المواطنين البدو في القرى العربية غير المعترف بها في النقب.

وقال برافــر لصحيفة «يديعــوت أحرونــوت»، في عددها الصادر أمس الاثنيــن، إن «الحقيقة هي أنه من بين ٩٠ ألف بدوي يعيشون اليوم في القرى غير المعترف بها، سيستمر أكثر مــن ٦٠ ألفا في العيش في مكانهــم الحالي أو بالقرب منه». وأضاف أن «الكثيرين من أولئك الذين سيضطرون للانتقال سيفعلون ذلك طواعية». لكن عرب النقب ينفون أنهم سينتقلون من أراضيهم التاريخية، التي يعيشون فيها قبل نشــوء إسرائيل بعشــرات ومئات السنين، بشكل «طوعـــي». ويؤكدون أن أحدا من الســلطات الإســرائيلية لم يستشرهم خلال إعداد المخطط.

وادعى برافر أن ترحيل عشرات الآلاف من عرب النقب نابع من اهتمام إسـرائيل بصحتهم. وقال إن هذا الترحيل نابع من أنهم «يســكنون في مناطق ملوثة مثـــل رمات حوفاف» وهو مجمـع نفايات كيميائية ومواد ضارة. ولم يتطرق برافر إلى مخططات إســرائيلية لإقامة مستوطنات يهودية مكان القرى غير المعترف بها التي سيتم ترحيل سكانها. وقال إن البدو «ســيحصلون على قطع أرض تــم تطويرها» مع ماء وكهرباء ونظام صرف صحي، وهي خدمات امتنعت السلطات عن تزويدها لسكان القرى غير المعترف بها.

ومضى برافر قائلا إن «الانتقادات للمخطط نابعة إما من عدم المعرفة في أفضل الأحوال، أو من تجاهل مقصود للمعطيات في أسـوأ الأحوال». وتابع أنه «ينبغي تنفيذ المخطط بأسرع مــا يمكن» وخلال ٥ إلــى ٧ أعوام. وقال إنه ســترافق تنفيذ المخطط تعويضات «لكل فرد وعائلة ورصد ميزانيات واسعة لصالح كل الجمهور البدوي»، وادعى أن المخطط يشكل إحدى أكبر خطط التطوير الاقتصادي التي شــهدتها الدولة بحجم

وتأتي أقوال برافر هذه في أعقاب مواجهات عنيفة وقعت يوم السبت الماضي بين متظاهرين عرب في منطقة النقب وقوات الشــرطة الإسرائيلية خلال نشــاطات «يوم الغضب» التي تم تنظيمها احتجاجا على «مخطط برافر» الذي أقرته حكومة إسرائيل. ودارت المواجهات بالأساس قرب بلدة حورة في النقب، وتخللها إلقاء حجارة باتجاه قوات الشرطة التي أطلقت قنابل الغاز المسـيل للدمـوع لتفريق المتظاهرين. ورفع المتظاهرون في حورة الأعلام الفلسـطينية واللافتات وهتفوا بشعارات منددة بـ «مخطط برافر».

وفي إطار نشــاطات «يوم الغضب» تظاهر آلاف في مدينة حيفا ضد المخطط، كما تم تنظيم مظاهرات في مدن الطيرة والطيبة وقلنســوة في منطقة المثلث رفعت خلالها الأعلام الفلسـطينية، كما جــرت مظاهرات تضامنيـــة في القدس ونابلس ورام الله في الضفة الغربية.

ونظمت هــذه الاحتجاجــات مجموعة «الحراك الشــبابي» المؤلفــة من تنظيمات شــبابية بيــن الأقليــة العربية في إســرائيل تحت شــعار «برافر لن يمر». وقالت المجموعة في بيان إنه «ينطلق يوم الغضب، ضد قانون ومخطّط برافر، الذي يقضي بمصادرة ٨٠٠ ألف دونم من أراضي النقب، وتهجير ٧٠ ألفا من أهالي النقب، وهدم ٣٨ قرية مسلوبة الاعتراف». وأضــاف البيان «يأتـــي ذلك علـــى ضوء تصعيـــد الحكومة الإســرائيليّة مخطّطها الإجرامي، وقد أعلنت هذا الأسبوع عن مناقصات لبناء ٢٠ مســتوطنة على الأراضي التي ستسلبها ضمن مخطِّط برافر، وبعض هذه المســتوطنات سيُبنى فوق حطام القرى التي سيهدمها المخطّط».

وأعلـن البيـان أن «برافر لن يمـر - هذه كلمة شـعبنا الحتميّة والقاطعة، ومثلما نزلنا إلى الشـوارع في السابق، سننزل الآن إلى الشــوارع، لنقطع عهدًا واحدًا ووحيدًا: لن

النقب ينتفض ضد "برافر". يعيش إنســـان في هذه البلاد بهدوء وراحة، طالما بقيت عائلــة واحد فــي النقب مهــدّدة بالتهجيــر ولن ينعم إنســان في هذه البــلاد بالحريّة والكرامــة إن لم نحصل نحن الفلسطينيون، وبالذات في النقب، على العيش الحرّ الكريم فوق أرضنا، والحفاظ على بيتنا، وتأمين مستقبل أولادنا وسعادتهم، وحماية حقّهم في الصحّة والتعليم.

لــن نهدأ قبل الاعتراف التام والكامل بمُلكيّتنا التاريخيّة

لأرضنا، كاملةً ودون مساومة».

وعقب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على المواجهات بالقول إنه «سـنطبق أحكام القانون على أولئك الذين خالفوه ولن نتحمل مثل هذه المشاغبات. لم ولن يكون هناك تسامح حيال من ينتهك القانــون. والمحاولات التي تقوم بها أقلية صارخة وعنيفة والتي من شأنها حرمان عدد كبير من السـكان (البدو) من مســتقبل أفضل تعدّ خطيرة. سنواصل دفع القانون [برافر] من أجل توفير مستقبل أفضل لجميع سكان النقب».

مــن جانبه، زعم رئيس طاقم تطبيــق «مخطط برافر» وقائد الجبهــة الجنوبية الســابق في الجيش الإســرائيلي، دورون ألمــوغ، أن «٨٠٪ من البدو يوافقون علــى الإخلاء». واعتبر أن «المظاهرات لم تأت من داخل المجتمع البدوي» وأن المخطط «جاء من أجـل معالجة أزمة الثقة بين الدولة والبدو بشـكل نزيه ومحترم ومن خلال التعاون».

واعتبر ألموغ أن أعضاء الكنيست العرب يحاولون ممارسة التحريــض، من خلال الربــط التضليلي بين وضــع البدو في النقب ووضع عرب الجليل والصراع الفلسطيني والاحتجاجات في العالــم العربي. لكن ألموغ أكد بدوره أن المخطط يهدف إلــى ترحيل البدو عن قراهم وأراضيهــم، وقال إنه «بموجب

المخطط، فإن الدولة ستعترف بقسم من القرى غير المعترف بها، لكنها ستجمّع سكان القرى التي لن تحصل على اعتراف في أحياء في بلدات أخرى». وادعى وزير الخارجية الإســرائيلي، أفيغــدور ليبرمان، أن

احتجاجات الأقلية العربية في إســرائيل ضد «مخطط برافر» هي حرب على أراضي الشعب اليهودي. وكتب ليبرمان في صفحته على موقع «فيسبوك»: «إننا

نحارب على الأراضي القومية للشـعب اليهودي، وهناك من يحاول بشـكل مقصود سلبها والاســتيلاء عليها بالقوة، ولا يمكن غض الطرف والتهرب من هذا الواقع». وأضاف أن المشكلة هي أن العرب يرفضون السكن في مبان

متعددة الطبقات، علما أن مساحة المدن والقرى العربية لا تتجاوز ٣٪ من مساحة إسرائيل، فيما أقامت إسرائيل مئات البلدات اليهودية الصغيرة التي يسمح فقط ببناء الفيللات فيها ولا يسمح للعرب بالسكن فيها.

على صعيد آخر، قررت محكمة الصلح في حيفا (الأحد) إطلاق ســراح ٦ معتقلين دون شروط مقيدة، كما قررت إحالة بقية المعتقلين (٧ معتقلين) إلى الحبس المنزلي حتى يوم الخميس. أما في بئر السبع فقد قررت المحكمة إطلاق سراح ٦ من المعتقلين، اثنان منهم بشكل فوري، واستمرار احتجاز

وعقب مركز عدالة على هذه القرارات بالقول إن هذه القرارات تــدل علــى أن الاعتقالات تعســفية وتهدف إلى تخويف المتظاهرين وردعهم عن المشاركة في الاحتجاج ضد مخطط برافر، وهي لا تعتمد على أي أســاس قانوني. كما أن نية الشرطة أن تقدم استئناف على هذه القرارات تدل على أن هناك قرار سياســي واضح يهدف إلى الردع والمس

اتهمت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى حزب «البيت اليهودي» بمحاولــة تفجير المفاوضات الجارية حالياً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من خلال نشــر مناقصات جماعية لأعمال بناء مكثفة في

مستوطنات الضفة الغربية. كما شــنت وزيرة العدل الإسرائيلية تسيبي ليفني، المســؤولة عــن المفاوضــات مع الفلســطينيين في الحكومة الإســرائيلية، هجوماً حاداً علـــى وزير البناء والإسكان أوري أريئيل من «البيت اليهودي» واتهمته بالسعي لتخريب المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وأضافت ليفنى في سياق مقابلة أجرتها معها قناة التلفزة الإسـرائيلية الثانية يوم السـبت الفائت، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سبق أن تدخل للحؤول دون نشر مناقصات لإقامة نحو ٢٤ ألف وحدة سكنية جديدة في المناطــق المحتلة، غير أن وزارة البناء والإسكان قامت في نهاية الأسبوع الفائت بنشر عدة مناقصات خلافاً لتعليمات رئيس الحكومة. وأكدت أن الهـدف من وراء ذلك هو كسـب مزيد من التأييد لـ«البيت اليهودي» في أوســـاط المســـتوطنين والتسبب بتفجير المفاوضات بين إسرائيل

أظهرت معطيات جديدة نشرها المكتب المركزي للإحصاء في إســرائيل الأســبوع الفائت أنه طرأت خلال الأشــهر التسعة الأولى من السنة الحالية (٢٠١٣) زيادة بنسبة ٥٪ في عدد مشاريع البناء التي تم الشروع في تنفيذها مقارنة مع الفترة نفسـها من السنة الفائتة، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي بدأ العمل في إقامتها أكثر من ٣٢ ألف وحدة سكنية جديدة.

وتظهر هذه المعطيات أن عدد مشاريع البناء الجديدة التي تــم البدء بتنفيذها في مسـتوطنات الضفة الغربية تشــكل نسبة ٧٪ من مجموع مشاريع البناء كافة، الأمر الذي يشــير إلــى زيادة أعمال البناء في هذه المستوطنات بنسبة ١٣٠٪.

وأعرب وزير البناء والإسكان أوري أريئيل عن اعتزازه بهــذه المعطيــات، وفي الوقــت عينه أكــد أن عدد مشاريع البناء الجديدة سيزداد أكثر فأكثر خلال السنة المقبلة بما في ذلك في مناطق الضفة الغربية. وذكرت صحيفة «هاَرتس» أنه بعد عدة أيام من قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قبل أكثر من أسبوعين بإلغاء عملية الدفع قدماً بمخططات لإقامة نحـو ٢٤ ألف وحدة سـكنية جديدة في مسـتوطنات المناطق المحتلة، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية في تلك المناطق على أن تدفع قدماً بمخططات لإقامة ٨٠٠ وحدة سـكنية جديدة في عدد من المستوطنات المعزولة والبؤر الاستيطانية غير القانونية.

وصادقت هذه الإدارة كذلك على نشر إعلانات تدعو إلى إيــداع مخططات لإقامة وحدات سـكنية جديدة أخرى في المستوطنات.

وكان نتنياهو أوعز يوم ١٢ تشرين الثاني الماضي إلى وزير البناء والإسكان أوري أريئيل بوقف إجراءات تخطيط إقامــة نحو ٢٤ ألف وحدة سـكنية جديــدة في مناطق الضفــة الغربية بما في ذلك في منطقــة إي ١ الواقعة بين القدس الشرقية ومستوطنة معاليه أدوميم، وذلك عقب قيام الوزارة بنشر مناقصة لاستئجار خدمات مهندس كي يخطط لإقامة ١٢٠٠ وحدة سكنية في جنوب تلك المنطقة بكلفة ٥ر٢ مليون شيكل. وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة في حينه إن الحديث يدور حول إجــراءات تخطيط أولية فقــط، ولا يوجد أي

بيرس يدلي بمقابلة خاصة لمؤتمر خاص بأمن منطقة الخليج

على صعيد آخر، كشـف المحلل السياسـي الكبير في صحيفة «نيويــورك تايمز» تومــاس فريدمان أن رئيس الدولــة الإســرائيلية شــمعون بيريس ظهــر قبل نحو أسبوعين عبر شاشة كبيرة أمام مؤتمر خاص بأمن منطقة الخليج العربــي عقد في أبو ظبي واشــترك فيه ٢٩ وزير خارجية مـن دول الخليج ودول الجامعــة العربية ودول إسلامية مثل إندونيسيا وماليزيا وبنغلادش، كما اشترك فيه أحد أنجال العاهل السعودي الملك عبد الله.

وظهر بيرس جالســاً في ديوان رئيــس الدولة في القــدس ومن ورائــه العلم الإســرائيلي وهــو يدلي بمقابلــة خاصة للمشــتركين فــي المؤتمــر أجراها معه مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة تيري لارسن الذي كان صاحب فكرة إجراء هذه المقابلة الخاصة بالتنسيق مع المبعوث الأميركي الخاص إلى المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية مارتن إنديك. واشــترط منظمو المؤتمر ألا يُســرب مضمون هذه المقابلة إلى وسائل الإعلام.

ونقلت صحيفـــة «يديعوت أحرونـــوت» عن مصادر موثوقة أن بيرس أكد في المقابلة أن هناك الآن فرصة سانحة لإجراء حوار بين إسرائيل والدول المعتدلة في منطقة الشــرق الأوســط لمواجهة خطر الإســلام المتطرّف والبرنامج النــووي الإيراني. كما تحدث عن رؤيته للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

أولمرت: نتنياهو أعلن الحرب على الولايات المتحدة على خلفية الموضوع الإيراني

* نتنياهو يكرّر بأن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك قدرات نووية عسكرية *

اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت خليفته رئيس الحكومــة الحالي بنياميـــن نتنياهو، بأنه «أعلن الحرب» على الولايات المتحدة وأنه «يفتقر إلى برودة الأعصاب» في كل ما يتعلق بالموضوع الإيراني.

وقال أولمرت، خلال ندوة عُقــدت في معهد أبحاث الأمن القومــي فــي جامعة تــل أبيــب، أول من أمــس الأحد، إن «مصارعـــة» نتنياهو للإدارة الأميركيـــة حول الاتفاق الذي تــم توقيعه في جنيــف بين الدول العظمــى وإيران حول البرنامج النووي للأخيرة، تشكل خطرا على إسرائيل. كذلك اتهم أولمرت نتنياهو بأنه يحــاول «تحريض» الكونغرس الأميركي ضد الرئيس باراك أوباما.

وأضاف أولمرت أنــه بالتزامن مــع بدء ولايــة نتنياهو في رئاســة الحكومة، فــي العام ٢٠٠٩، تغيّرت السياســة الإسرائيلية في الموضوع الإيراني وتحولت إلى «تصريحات وتهديدات» وأنه تم «اســتثمار أكثر من عشــرة مليارات شيكل تم رصدها لشيء ما لــم يكن ينبغــي أن يكون موجودا. وهذه أموال تم تبذيرها».

كذلك رفض أولمرت الرواية التي يحاول نتنياهو

ترويجها بأن تهديداته هي التي قادت إلى فرض عقوبات على إيــران، وقال إن العقوبات بدأت قبــل وصول نتنياهو

وحذر أولمرت من مواجهة مع أوباما، «وهو الشخص الذي يشكل دعمه لدولة إســرائيل وإرادته الحسنة أهم أساس لمصالح الدولة الإســتراتيجية». وأضاف أن نتنياهو تدخل بشكل علني ضد أوباما في الانتخابات الرئاسية الأميركية، في العام الماضي، ووصف ذلك بأنه «خطأ تاريخي».

وألمــح أولمرت إلى قصــف الطيران الحربي الإســرائيلي لموقع دير الزور السوري بادعاء أنه منشأة نووية، في العام ٢٠٠٧، عندما كان رئيســا للحكومة، وقال «نفذنا وصمتنا». كما ألمح إلى عمليات سرية نفذتها إسرائيل في إيران، خلال فترة ولايته في رئاســة الحكومــة، وأدت إلى تأخير قــدرة إيران على التوصل إلى صنع قنبلــة نووية، لكنه لم يفصح عن أي تفاصيل أخرى.

وعقب نتنياهو، الموجود في العاصمة الإيطالية روما على أقـوال أولمرت، قائلاً إنه «خلافا للآخرين، فإنه عندما أرى أن مصالح حيوية من أجل أمن مواطني إســرائيل موجودة في

شعبي ومستقبل دولتي». مــن جانبــه هاجم الوزيــر الإســرائيلي الســابق وعضو

أخلاقية» و»استسلام». وقــال إن الاتفاق «لا يزيــد ولا ينقص من قدرة إيران على

صنع قنبلة نووية عندمـا تقرر ذلك». وأضاف أن الاتفاق لا يسقط إمكانية أن تشن إسرائيل هجوما عسكريا ضد إيران مؤكداً «نحن نقترب من المعضلة» المتعلقة بشــن هجوم

وقال رئيس شـعبة الاستخبارات العسـكرية الإسرائيلية السابق، ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي، عاموس يادلين، إن «إيران تحولت إلى دولة عتبة نووية قبل عدة سنوات. وقد طورت قدرات طوال عقد ولــم ينجح أحد في إيقافها. وهذه حقيقة محزنة وإشكالية، لكن لا ينبغي اتهام اتفاق جنيف

خطر فإنني لا أسكت. ومن السهل جدا الحصول على مديح المجتمع الدولي وأن يطأطئ المرء رأســه، لكني ملتزم بأمن

الكنيست تساحي هنغبي، من حــزب الليكــود، خلال مشــاركته في ندوة معهد أبحاث الأمن القومي نفســها، الاتفاق بيــن الدول العظمى وإيران ووصفــه بأنه «هزيمة

بذلك». واعتبر أنه «كان على إســرائيل الإعداد لإمكانية شن هجوم فــي إيران» وأن الأموال التي أنفقتها إســرائيل كان بالإمكان استخدامها لاحتياجات أخرى.

المفروضة على إيران بدأ يتآكل، وقد ينهار كليا إذا لم يتم اتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك في القريب العاجل. وكان نتنياهــو قــد وصل إلى روما أول مــن أمس (الأحد) في زيارة رسـمية إلـــى إيطاليا. وســيعقد خلالها اجتماعاً مع قداسة البابا فرانسـيس الأول، واجتماعاً آخر مع رئيس

الحكومة الإيطالية إنريكو ليتا.

وقال رئيس الحكومة إن نظام العقوبات الدولية

بحــق المواطنين العرب بالتظاهر بالطرق الســلمية في أمور

تخص حياتهــم اليومية. كذلك أكد المركــز أن تصريحات

رئيس الحكومة ووزير الشرطة التي حملت التهديد والوعيد

ضد المتظاهريــن ومنظمي المظاهرات هــي تأكيد إضافي

على أن الاعتقالات سياســية وتهدف إلــى قمع أي معارضة

لمخطط برافر الذي يجســد سياســة الترانســفير وتهجير

مخطط جديد لتهويد الجليل

في هذه الأثناء، كشفت «هآرتس»، أول من أمس، عن مخطط

جديـــد وضعتـــه الحكومة الإســرائيلية في إطـــار مخططات

وتبلور «دائرة الاســتيطان في الهســتدروت الصهيونية»،

التــي تصفهــا حكومة إســرائيل بأنها ذراعهــا التنفيذية،

مخططاً لتهويد الجليل وإنشاء «توازن ديمغرافي» بين اليهود

والعرب، وذلك من خلال إقامة بلدات جديدة وتوسيع بلدات

قائمــة، تتجاوز القيود التي نصت عليهــا الخارطة الهيكلية

القطرية. وتصف السلطات الإسرائيلية المخطط بأنه «تعبير

عن فرض السيادة الإسرائيلية من خلال العمل الاستيطاني».

ووجهــت الدائرة رسـالة إلى مكاتب هندســة متخصصة

في التخطيط، قالت فيها إن «الواقع الحاصـل اليوم في

الحيّـــز القروى في منطقة قلب الجليـــل هو عدم وجود عرض

استيطاني مغر من أجل جذب ســكان يهود ميسوري الحال

في سبيل إحداث توازن ديمغرافي»، مشيرة إلى أن الهدف

هو زيادة عدد السكان اليهود في الجليل بمئة ألف نسمة.

«التهويد» بأنه «عنصرية».

ووصفت «هاَرتس» في افتتاحيتها، أمس الاثنين،

المواطنين العرب في النقب.

وكرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهوأن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك قدرات نووية عسكرية. وأضاف في سـياق كلمة ألقاها الليلــة قبل الماضية في الكنيس اليهــودي الكبير في العاصمة الإيطالية روما، أنه لا ينوي أن يلتزم الصمت عندما تتعرض مصالح إسرائيل الأمنية الحيوية للخطر، وسيحرص على أن يحذّر من الخطر فــي الوقت الملائم وســيعمل علـــى درئه إذا مــا اقتضت

فائدة الآن من إثارة زوبعة عالمية بسبب ذلك.

العلاقات بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل ما بين الصراع والنَّدية المتبادلة

بقلم:ياغيلليفي(*)

توطئة

يتفحص هذا المقال مختلف الأمكانات والخيارات التي يمكن لرئيس هيئــة الأركان العامة اللجوء إليها في الحالات التي ينشــب فيها نزاع بينه وبين القادة السياســيين. والادعاء المطروح هنا هو أنه يظهر لدى الجيش، في الأحوال التي يرى فيها أن ســلوك المستوى السياسي يضر به، ميل نحو معارضة هذا من خلال إظهار اســتقلاليته (أي الجيش) بل ومحاولة إحباط إرادة السياسيين.

ويقتــرح المقــال تحليـــلاً بنيوياً للعلاقــات بين الجيش والمســتوى السياسي، اعتماداً على نظريات تتناول حيز المساومة والمناورة المتاح للمستوى العسكري في مقابل الحكومات والمستوى السياسي .

حيّز مناورة الجيش

إن أحد الأسئلة النظرية المركزية التي تطرح في هذا السياق هو: ما الذي يجعل الجيش ينصاع لإرادة سلطة سياسية مدنية(؟!) وهي ظاهرة تطورت في أوروبا منذ القرن السابع عشر.

التفسير البنيوي الأكثر شـمولاً لهذه الظاهـرة، قدمته نظرية «بناء الدولة» والتــي أصبح الجيــش بموجبها في علاقة تبعية للمؤسســات المدنية لغرض تمويل نشاطه وتجنيده، ومن هنا ترجمت هذه التبعية بالتدريــج إلى إنصيــاع وولاء. ويكمن في ذلك الفــارق البارز مع الجيش بالتدريــج إلى إنصيــاع وولاء. ويكمن في ذلك الفــارق البارز مع الجيش الإقطاعي. فبدون تبعية الجيش للمؤسســات العصريــة المدنية التي تجند لتعزيزه وتقويته موارد المجتمع، لا يمكن أن تكون هناك سلطة أو سيطرة مدنية على الجيش. ولعل ذلك يفسر أيضاً الاستقلالية النسبية للجيوش في دول اســيا وإفريقيا وأميــركا اللاتينية والتي يتلقى فيها الجيش تمويله، في الكثير من الحــالات، من قوى خارجية دون الاعتماد على مؤسسات الدولة في تجنيد الموارد التي يحتاج اليها.

من هنا يمكن إذن فهم الإشراف على الجيش، بمصطلحات العلاقات التبادليـــة بينه وبين المؤسســات المدنيــة. ففي إطار هـــذة العلاقة يقايض الجيش ولاءه وتبعيته، واســـتعداده للحد من اســـتقلاليته، في مقابل الموارد التي تجندها مؤسسات الدولة المدنية لصالحه، ابتداء من الموارد التي تجندها مؤسسات الدولة المدنية لصالحه، ابتداء من الموارد الشرعية، الموارد الشرعية، وانتهاء بموارد الشرعية، أي تجنيد الشرعية اللازمة للاستعداد للحرب واستخدام القوة. ولا بد من التأكيد هنا أن الحديث لا يدور على علاقات مقايضة (تبادلية) رسمية أو صريحـــة، وإنما المقصود بذلك هو نمط بنيوي يكون فيه لرضا كل طرف عن الواقع القائم دور في دفعه إلى توســيع العلاقــات التبادلية، وإلى أن تترســخ في الثقافة السياســية المدنية. ويمكن للعلاقة التبادلية غيــر المتوازنة أن تدفع الجيش إلى أشــكال مختلفة من رفض الامتثال العســكرية والقادة السياســية، إبتداء من مواجهة بيروقراطية بين القيادة العبيســكرية والقادة السياســية، إبتداء من مواجهة بيروقراطية بين القيادة العبيســكرية والقادة السياســية، التداء من مواجهة بيروقراطية بين القيادة العبيســكرية والقادة السياســية، التداء من مواجهة بيروقراطية بين القيادة العبيســكرية والقادة السياســية، التداء من مواجهة بيروقراطية بين القيادة العبياســين، كما حدث مــرارأ وخاصة في العدبـــة، وانتهــاء بالانقلاب العســكري، كما حدث مــرارأ وخاصة في العدبــمـن الدول غير خمســينيات وســبعينيات القرن الماضــي في العديد مــن الدول غير الدمقراطية.

ويمك ن للخلافات والنزاعات ذات الطابع المعتدل، التي تسم الديمقراطية الاسرائيلية، أن تأخد شكل استقاله رجل الجيش الذي لا يوافق على أوامر المستوى السياسي، وامتناع الجيش بأكمله عن تنفيذ مثل هذه الأوامر عن طريق المماطلة والتسويف، وليس الرفض الصريح الدذي لا يعتبر مشروعاً في النظام الديمقراطي، أو التعبير عن موقف علني يتناقض مع مواقف وأحياناً حتى مع قرارات المستوى السياسي، فضلاً عن أشكال أخرى من تجنيد وحشد الدعم والتأييد، والتي يمكن للجيش بواسطتها عرقلة واحباط إرادة المستوى السياسي المنتخب.

وفي الوقت الذي ينبع فيه دافع الجيش في معارضة موقف مســؤوليه السياســيين من حجم مــا يرى فيه خرقاً للعلاقات التبادلية، فإن شــدة معارضــة الجيش تنبثق من علاقات القوة بين المســـتويين العســكري والسياســي، والتي تقاس بدرجة تبعية الجيش للمؤسسات السياسية المدنية. فهذه التبعية تفرض على الجيش ضبط النفس، وغالباً ما تكون محــدودة أو منخفضة بشــكل خاص، طالما كانت تتعلــق بضمان موارد شــرعيته التي يوفرها السياسيون، غير أن قدرة هؤلاء على المس بضخ الموارد للجيش، أو بتوفير الدعم والغطاء لأنشطته، تعتبر قدرة محدودة أمضاً.

وتزداد تبعية المستوى السياسي للجيش بشكل خاص عندما يكون السياسيون بحاجة لخدمات الشرعية من الجيش، من قبيل المساعدة في «تسويق» السياسة التي يسعى السياسيون إلى دفعها. ويمكن أن تنشأ حاجة لمثل هذه الشرعية من أجل القيام بأعمال وخطوات عسكرية تواجه معارضة من جانب معسكر «المعتدلين» أو العكس، من أجل مواجهة ضغوط يمارسها معسكر «الصقور» للقيام بمثل هذه الخطوات

وبصــورة عامة، فإن قدرة السياســيين على لجم الجيــش تزداد كلما كانت المؤسسة السياسية أقل انقساماً في المسائل المتعلقة بسياسة انتشــار الجيــش، إذ تقل قدرة هــذا الأخير حينئذ علــى المناورة بين مجموعات وقوى سياســية متنافســة، من أجل تجنيــد التأييد لموقفه (أي الجيش) ضد السياســة أو الأوامر التي يتلقاها من الإدارة أو السلطة السياســة أو الأوامر التي يتلقاها من الإدارة أو السلطة السياســة أو الأوامر التي يتلقاها من الإدارة أو السلطة

من هنا فإن حرية العمل المتاحة للجيش، تشكل مبدأ في العلاقات التبادلية: حرية عمل (إدارة ذاتية مهنية) مقابل الانصياع والطاعة، أو مقابل امتناع الجيش عن القيام بتعبئة سياسية تحبط إرادة المستوى السياسي المنتخب.

الى ذلك فإن الجيش يمكن أن يكون منقســماً على نفسه أيضاً، كحال المؤسســة السياسية، وهو ما يتيح للسياسيين استغلال هذا الإنقسام الداخلــي في صفوف الجيـش، ومســاعدة مجموعة معينــة في إقناع مجموعــة أخرى مخاصمة لها بالعمل على دفع الجيش للقبول والانصياع لموقف وإرادة السياسيين.

خلاصة القول، فإن لقاء حدة تأثير مفهوم مس السياسيين بالجيش مسع ميزان القوة بينه (أي الجيش) وبين المستوى السياسي يصوغ حيـز إمكانــات الجيش في الســلوك المقابل والعلاقــة التبادلية تجاه السياسيين. وتوفر هذه المقولة النظرية الأدوات اللازمة لفهم وتفسير أساليب وأشكال معارضة رؤســاء أركان الجيش للمستوى السياسي في إسرائيل.

الندية العسكرية في إسرائيل

خلفية

ترســـغ خضوع المستوى العســكري لمسؤولية المســتوى السياسي (الحكومي) في الثقافة السياســـية الإســـرائيلية منذ فترة «الييشوف»، وتمأسست هذه العلاقة بعد الانتقال من «الييشوف» إلى الدولة.

وقد أرست هذه التبعية العالية للمنظمات العسكرية الصهيونية (ما قبل قيام الدولة) لمؤسسات الدولة الوليدة الأرضية التي ارتكز عليها توطد ورسوخ قواعد العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري. مع ذلك، فقد شـهد تاريخ علاقات الجيش بالقيادة السياسية الإسرائيلية سلسـلة طويلة مـن الأزمات والصراعـات حول حـدود الصلاحيات بين المسـتويين، وخاصة إبان حرب العـام ١٩٤٨، والسـنوات الأولى لقيام الدولة، وكذلك حول سياسـة اسـتخدام القوة وانتشـار الجيش عشية

حرب حزيران ١٩٦٧. لكن بمرور السـنوات توطدت السـيطرة السياسية المدنية على الجيش، حيث مأسـس «قانون أسـاس الجيش» (من العام ١٩٦٧) خضوع الجيش لمسؤولية وإشـراف السلطة السياسية، وصيغت في الوقت ذاته قواعد تقيد قدرة الجيش على المبادرة إلى شــن وتنفيذ عمليات ونشاطات عسـكرية بدون إيعاز صريح من المستوى السياسي، مما قلص بالتدريج قدرة الجيش على تحدي المسـتوى الحكومي، سواء في المبادرة لشــن عمليات انتقامية كما حدث في عقد الخمسينيات، أو ممارسة الضغط على المستوى السياسي لشن حرب، كما حدث في «فترة الانتظار» التي سبقت حرب ١٩٦٧.

وفي فترة السبعينيات تطور جدل (خارج النطاق المؤسسي) تجلى في ظهور حركات اجتماعية ومجموعات مصالح ولجت إلى الساحة العامة وشرعت في مراقبة أنشطة مختلفة للجيش كسياسة التجنيد (خاصة ما يتعلق بقوات الاحتياط والمتدينين الحريديم والنساء) وأنشطته وممارساته في الضفة الغربية وقطاع غزة (من جانب منظمات المستوطنين أو منظمات حقوق الإنسان)، كما تعززت مراقبة موارد الجيش المالية في أعقاب التدخل المتزايد من جانب المشرعين (السلطة التشريعية) ومن جانب قسم الميزانيات في وزارة المالية.

مـع ذلك فإن حيز عمل الجيش الإسـرائيلي، كأي جيش آخر يعمل في بيئة ديمقراطية، لا ينبثق فقط عن تسـويات ونظم رسمية، وإنما يتأثر كثيرا بميزان القوة بينه وبين مؤسسـات الدولة المدنية التي تدار من قبل المستوى السياسـي المنتخب. ويملي هذا الميزان قواعد السلوك فـي الأحـوال والظروف التـي تبقى فيهـا القواعد الرسـمية «منطقة رماديـة»، ويؤثر على صوغ قواعد رسـمية جديدة، كما يصوغ أيضا حيز عمل السياسيين في تجسـيد أدوات تطبيق القواعد الرسمية المتاحة

مجابهة مباشرة

يمتلك الجيش قدرة على إظهار استقلاليته وتوسيع صلاحياته عندما يحتاج السياســيون إلى خدماته في توفير الشرعية لتحركات وخطوات سياســية، لا يتوفر حولها إجماع أو تأييد واسعان في صفوف المجتمع، كما حصل مثلا حين عرضت حكومة إســحق رابين اتفاقيات أوســلو في العام ١٩٩٣. فقد انتقد الجيش الاســرائيلي مســـار أوســـلو، الذي تبلور دون مشــاركته، ورأى فيه حســب وصف رئيس الأركان في حينه إيهود باراك «جبنة سويســريـة مليئـــة بالثقوب»، رافضا من الأســاس التوجه الذي اســتندت عليه الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع منظمة التحرير الفلسـطينية. مع ذلك لم يخرج الجيش علنا ضــد الحكومة، خاصة في ضوء حقيقة أن الذي قاد عملية أوســلو هو رئيس الحكومة ووزير الدفاع رابين، الــذي كان يعتبر مرجعية أمنية ذات هيبــة ونفوذ. غير أن دور الجيش الإســرائيلي في صوغ التســويات الانتقالية ذاتها، أخذ يتسع ويـــزداد تدريجيا مع ازديـــاد وتصاعد المعارضة السياســية لاتفاقيات أوســلو، بمعنى كلما ازدادت حاجة الحكومة لخدمات الشرعية من طرف الجيش. وقد كان للجيش وقتئذ دور مهم في إضفاء الشرعية على عملية أوســلو، في مواجهة جبهة القــوى اليمينية- الدينيـــة الرافضة لهذه العملية. فقد كلف رابين الجيش بمهمة تطبيق اتفاقيات أوسلو، ووسع دوره في صياغة تفاصيلها، لتأخذ في النهاية طابعا عسكريا. وقد شكل ذلك صياغة جديدة للعلاقة التبادلية: تأييد الجيش للتســويات مقابل صوغها كتســويات عســكرية بكل معنى الكلمـــة. وعليه ظلت معارضة رئيــس هيئة الأركان، باراك، لخطوات الحكومة متزنة ومعتدلة، بدون أن تصل إلى حد المواجهة المباشرة.

في المقابل فقد عارض رئيس الأركان، شــاؤول موفـــاز، بصورة علنية قرار رئيس الحكومة ووزير الدفاع إيهود باراك بشأن الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان (في أيار ٢٠٠٠). وقد عبر المستوى العسكري في حينه عن معارضته لهذا الانسحاب الأحادي الجانب- الذي تعهد بــه بــاراك للناخبين في انتخابــات العام ١٩٩٩- وذلك خشــية أن يلحق الإنسحاب مستقبلا ضررا بمكانة الجيش كمتعهد بتزويد الأمن. وعندما أوعزت الحكومة للجيش بالاســتعداد للانسحاب (من جنوب لبنان) صرح رئيــس الأركان موفاز علنا بأن «الجيش لا يختار مهماته»، وهو ما شــكل نوعا من الاحتجاج والتذمر، وتعبيرا لإمكانية أن يلقي الجيش مســؤولية الانســحاب وتداعياته السلبية المحتملة على عاتق المستوى السياسي وحــده. مع ذلك فقد كانت قدرة رئيس الأركان على معارضة الانســحاب محدودة في تلك الظروف، لا ســيما وأن الأكثرية الساحقة من الجمهور كانت تعارض اســـتمرار التواجد العسكري الإســرائيلي في لبنان، ومن هنا لم يكن المستوى السياسي في حاجة كبيرة لخدمات الشرعية من الجيـش. غير أن مثل هــذه الحاجة ازدادت لدى الحكومــة ذاتها، حين سعت، في موازاة الانسحاب من لبنان، إلى دفع عملية السلام مع السلطة الفلسطينية. فقد رافق هذا التحرك، خلافا للانسحاب الأحادي من جنوب لبنان، معارضة شديدة من جانب المعسكر اليميني والديني، وفي هذه الحالة كان لخدمات الجيش في توفير الشــرعية أهمية أكثر من أي وقت مضى، مما أتاح لرئيس هيئة الأركان توسيع حيــز معارضته للعملية السياســية- التفاوضية- مع الجانب الفلســطيني، معبــرا عن ذلك في سلســلة من التصريحات العلنية. ففي تلك الظروف، كان تخوف موفاز من إمكانية المس بمكانته كرئيس لهيئة الأركان إذا ما عارض الحكومة علنا تخوفا معتدلا نسبيا. كذلك خرج رئيــس الأركان موفاز في ظهور ســافر جداً ضد المستوى السياســـي، عندما وجه انتقادات علنية لقرار حكومة باراك تعيين الجنرال عوزي دايان رئيســا لمجلس الأمن القومي، وذلك في أثناء مراسم تعيين دايان.

وبعد فشل محادثات «كاب ديفيد» (تموز ٢٠٠٠)، واندلاع الانتفاضة وبعد فشل محادثات «كاب ديفيد» (تموز ٢٠٠٠)، واندلاع الانتفاضة الثانية، أخذ موفاز يعمل باستقلالية أكبر، إذ بدا من وجهة نظر الجيش أن العلاقة التبادلية مع مؤسسات الدولة المدنية تعاني من اختلال في التوازن. وكانت اتجاهات اللبرلة والتحرر من الروح العسكرتارية، والتي ميزت النصف الثاني من عقد التسعينيات، قد وضعت الجيش الإسرائيلي في مواجهة وصراع حول هويته في ظل الواقع الجديد، الدي أخذ الجيش يفقد في ه تدريجيا مكانت المركزية في المجتمع الاسرائيلي، إذ جرى تقليص الموارد المحولة إليه، كما لحق ضرر بصورته الذاتية والعامة، في أعقاب الانسحاب من لبنان، والذي ارتسم في النهاية كانسحاب تحت النار بضغط احتجاج المجتمع المدني.

وقد تفاقم اختـــلال توازن العلاقة التبادلية (بين المســتويين) عقب انــدلاع الانتفاضة الثانية، ومــا أدت له تداعياتها مــن اهتزاز إضافي لصورة وسـمعة الجيش الاسرائيلي، في ضوء إخفاقه مجددا في توفير الأمــن، وكذلك في اعقاب انهيار اتفاقيات أوســلو، التي كان قادته من مهندسـيها. وفي مثل هــذه الظروف من اختلال التــوازن في العلاقة، يجد الجيش نفســه مدفوعا نحو الدفاع عن مكانته، وبالتالي يجد رئيس هيئة الأركان دافعا لانتهاج سـلوك الندية والمواجهة. ويلتقي الدافع مع القــدرة على مد حدود المســموح فــي الإطار القانوني الممأســس لخضوع الجيش للسلطة السياسية، عندما يرى رئيس هيئة الأركان أن المستوى السياســي يحتاج الى خدمات الشرعية التي يوفرها الجيش. وعلى سبيل المثال، عندما فقدت حكومة باراك الأكثرية البرلمانية، عقب محادثات «كامب ديفيد» (٢٠٠٠) واندلاع الانتفاضة الثانية، لم يتورع رئيس الأركان موفاز، وغيره من قادة الجيش، عن توجيه انتقادات علنية لسياســة ضبط النفس والاحتواء التـــي اتبعتها الحكومة. وحين سـعت حكومة باراك الى تحريك المسـار السياســي وإجراء محادثات مع الفلسـطينيين حول خطة الرئيس كلينتون، صـرح موفاز بأن «خطة



الجيش الإسرائيلي: حضور ثقيل في المجتمع والسياسة والتربية.

كلينتون تمثل خطرا وجوديا على إسرائيل»، وقد رأى وزير الخارجية في حينه شلومو بن عامي في تصريح موفاز ما يضاهي «الانقلاب العسكري». ولم تعبر استقلالية الجيش عن نفسها في الأقوال والتصريحات وحسب، وإنما تجلت أيضا في ادارة قادة الجيش لسياسة قمع الانتفاضة، والتي انحرفت في كثير من الأحيان عن قرارات الحكومة، والى حد تولد فيه الشعور بأن الحكومة، وبالأخص رئيس الحكومة ووزير الدفاع باراك، فقدا

بعد تولي حكومة أريئيل شارون زمام السلطة في العام ٢٠٠١، أصبحت العلاقة التبادلية بين المستويين العسكري والسياسي أكثر توازنا بكثير. فالانتقال إلى إتباع سياسة أشد حزما تجاه السلطة الفلسطينية، والتي بلغت ذروتها في عملية «السور الواقي» (اجتياح مناطق السلطة) في العام ٢٠٠٢، أتاح للجيش الاسرائيلي ترميم مكانته التي اهتزت وتضررت عقب الانسحاب من جنوب لبنان. وقد استمدت القيادة العسكرية الاسرائيلية التشجيع، في هذا السياق، من التوجه الذي تبناه شارون والقاضي بوجوب تمكين الجيش من «الانتصار» في مواجهة الانتفاضة الثانية. ولكن جنبا إلى جنب تضاءلت قدرة الجيش ملى التعامل بصورة ندية، أو اتخاذ مواقف علنية متعارضة مع مواقف على التعامل بصورة ندية، أو اتخاذ مواقف علنية متعارضة مع مواقف عسكري ذو سمعة وشأن مثل شارون، وذلك لأن حكومات اليمين عادة ما تكون أقل عرضة، من حكومات الوسط- اليسار لضغوط من أجل تفعيل القوة العسكرية، وأكثر قدرة على صد مثل هذه الضغوط.

غير أن العلاقة التبادلية المتوازنة نسبيا اختلت مجددا في أواسط العقد الأول من سنوات الألفين، في خضم جهود قمع الانتفاضة الثانية، إذ لاحــت بــوادر تصدع في التأييد العام لأنشــطة الجيــش، تجلت في بروز ظواهر رفض الخدمة و«كســر الصمت»، وانتقاد عمليات التصفية الجسدية لنشطاء الانتفاضة التي كثيرا ما كانت تؤدي الى سقوط ضحايا في صفوف السكان المدنيين أيضا. وقــد أدت مختلف هذه الظواهر الى انحســـار التأييد للجيش الاسرائيلي، وشرعية أعماله، في الساحتين الداخليــة (المحلية) والدولية، الأمر الذي أفضى إلى طرح خطة الانفصال من جانــب واحد، والتي نشــب حولها جــدل وخلاف بين المســتويين العســكري والسياسي. فقد رأى رئيس الأركان في حينه، موشيه يعلون، فــي خطة الانفصال خطرا أمنيا داهما، وأعرب علنا عن اســتيائه وغضبه لعدم اشراك الجيش في اتخاذ القرار السياسي المتعلق بالخطة ذاتها. فإشراك الجيش في اتخاذ القرارات كان من المكتسبات التي منحتها الحكومات الاسرائيلية للجيش مقابل خضوعه لإرادة السلطة السياسية وهو ما أســماه الباحث العســكري يـــورام بيري «نموذج الشــراكة» بين المستويين. وبالإضافة إلى التوتر الذي نشأ بين المستويين حول «خطة الانفصال»، فقد انطوى تعيين شــاؤول موفاز فــي منصب وزير الدفاع، بعد أشهر قليلة من اســتقالته من منصب رئيس هيئة الأركان العامة، على توتر إضافي في العلاقات بين المســتويين، خاصة وأن موفاز تبنى موقف شارون بشأن «الانفصال» وأخذ يتدخل في التحضيرات العسكرية لتنفيذ الخطة التي عارضها يعلون بشدة. وقد أشار ذلك مجددا الى امكانيــة إختلال توازن العلاقات التبادلية فــي الحالات التي يتم فيها المـس بمكانــة الجيش والحــد من صلاحياتــه وتجاهــل وجهة نظره المبدئيــة، وهو ما مهد الطريق في حينه الــى التعامل الندي من جانب رئيس هيئة الأركان، والذي تجلـــى في تصريحات علنية أطلقها يعلون ضـد خطة الانفصال في آذار ٢٠٠٤. غير أن حيز قدرة رئيس الأركان على المعارضة كان محدودا في تلك الظروف التي قادت فيها خطة الانفصال حكومـــة يمينية. ففــي مثل هذه الظــروف تغدو تبعية السياســيين للجيــش ضعيفة ومحدودة جدا، مما يتيح بالتالي كبح جماح المســتوى العسكري، ومن ضمن ذلك رئيس هيئة الأركان، وقد وجد ذلك تعبيرا له أيضًا في عهد حكومة مناحيم بيغن، التي قادت، في ظل توافق سياسي واســـع، عملية السلام مع مصر من دون إشراك الجيش في إدارة العملية السياسية- التفاوضية.

ندية غير مباشرة

عندما تتضاءل تبعية السياسيين للجيش، تتضاءل أيضا قدرة الجيش على انتهاج ســلوك يقوم على الندية مقابل المستوى السياسي. وفي مثل هذه الظروف يغدو من الســهل كبح رجالات الجيش وفي مقدمهم رئيــس الأركان، وتــزداد قدرة رئيس الحكومة ووزيــر الدفاع على ضبط الجيش حتى لو كان ذلك بثمن المس بما يعتبره قادته مصالح تنظيمية للجيش. وفي هذه الحالة تتخذ الندية أشكالا غير مباشرة من المعارضة، تسعى إلى الالتفاف على حدود الخلاف المباشر بين المستويين.

وعلى سبيل المثال، فقد اتسمت فترة ولاية موشيه ليفي كرئيس للأركان، تحت وزير الدفاع إسحق رابين (في أواسط الثمانينيات)، بانضباط عال من جانب الجيش. وقد احتاج رابين، ورئيس وزراء «حكومة الوحدة» شمعون بيريس، إلى تأييد الجيش للإنسحاب الأحادي الجانب من لبنان العام ١٩٨٥، والذي واجه معارضة من جانب معسكر اليمين. وبعد تنفيذ الإنسحاب تضاءلت هذه التبعية والحاجة لتأييد الجيش،

خاصـــة في ضوء اســتتباب الهـــدوء الأمني لعدة ســنوات على الحدود الشــمالية، ممــا أتاح للمسـتوى الحكومي إجــراء تقليص واســع جدا للميزانية العسـكرية. وفي تلك الظروف لم يكن في وسع قادة الجيش تحدي المســتوى السياسي سوى بطرق غير مباشــرة، وغير علنية، ولذا فقد انتهج رئيس الأركان موشــيه ليفي طريق المواجهة غير المباشرة إزاء قرار وزير الدفاع (في نهاية العام ١٩٨٧) تعيين دان شــومرون خلفا له في رئاسة الأركان العامة. فقد حاول ليفي إحباط هذا التعيين، لكنه لم يتحد وزير الدفاع بصورة مباشــرة، إذ أن تعيين شومرون كان شرعيا، ولم يواجه معارضة ســوى من جانب عدد قليــل من كبار الضباط. كذلك اتسم ســلوك رئيس الأركان أمنون ليبكين - شــاحك أيضا بالندية غير المباشـرة مقابل حكومــة بنيامين نتنياهو الأولـــى (١٩٩٦- ١٩٩٨)، وهي فتــرة تميزت بعلاقــات متوترة جدا بين الحكومــة والجيش. فقد اعتبر نتنياهو الجيش جزءا من «النخبة القديمة» التي ســعى إلى تقويضها، خاصة في ضوء تأييد الجيش لاتفاقيات أوســـلو. مع ذلك، ورغم أشـــكال المواجهة غير المباشــرة بين المســتويين في تلك الفترة، فقد تطورت علاقات تبعيـــة متبادلة، عمل الجيش في نطاقهـــا على تعزيز وصيانة تسويات أوســلو إذ كانت الحاجة إلى الشرعية من أجل ذلك أقل في ظل مساندة جبهة قوى اليمين للحكومة. وقد تمكن الجيش في تلك الظروف من كبح رئيس الحكومة، نتنياهو، حتى لا يترجم تصلبه السياســي إلى عدوانية عســكرية (خاصة في أعقاب تجربة الصدامـــات العنيفة التي اندلعــت عقب قرار نتنياهو فتح نفــق «حائط المبكى» في خريف العام ١٩٩٦). مــع ذلك فقد كان الجيش في علاقة تبعية للحكومة المعادية له، أكثــر من تبعية هذه الحكومة اليمينية للجيــش، ولم يكن أمام رئيس الأركان في إطار ميزان القوى بين المستويين، سوى انتهاج طريق ضبط النفـس، خاصة وأنه حصل على حرية عمل في مجــال العلاقات الأمنية مع الفلسـطينيين. غير أن الندية عادت لتأخــذ تعبيرا لها في نطاق ما وصفه بيري بـ «الانقـــلاب الديمقراطي» حين تحالف ضباط عســـكريون في الاحتياط، بقيادة ليبكين- شــاحك ووزير الدفاع المســتقيل إسحق مردخاي في إطار حزب جديد (حزب الوســط) من أجل الإطاحة بنتنياهو، وهو ما أدى إلى انتخاب إيهود باراك لرئاسة الحكومة في انتخابات العام ١٩٩٩. لكن ميزان القوى تغير مع قيام حكومة نتنياهو الثانية في العام ٢٠٠٩، حيث ازدادت تبعية الجيش للسياســـيين. فحكومة يمين- وسط (بقيــادة نتنياهو) لم تكن بحاجة لغطاء شــرعي أو دعم من الجيش من أجل دفع العملية السياســية (التي جمدت كليا فــي فترة ولايتها) مع الفلسـطينيين، مما مكنها من تحسين ميزان القوى لصالحها في مقابل الجيش، وبالتالــي قدرتها على كبح رئيس الأركان وكبار الضباط، خاصة وأن حقيبة وزارة الدفاع سلمت مجددا لباراك، الذي تمتع بحكم ارتهان وحاجة رئيس الحكومة له - من أجل بقاء الحكومة وشرعيتها في الساحة الدولية - بصلاحيات واسعة في إدارة شؤون الجيش.

غير أن الحاجة لخدمات الشــرعية التي يوفرهـــا الجيش، أضحت مجددا ذات صلـــة في العام ٢٠١١، خاصة فـــي أعقاب الجدل العام الذي أثاره عدد من كبار المســؤولين الســابقين في المؤسســة الأمنيـــة، وفي مقدمهم رئيس «الموســاد» السابق مئير داغان، بعد اســتقالة غابي اشكنازي من رئاســة هيئة الأركان العامة وتعيين بينــي غانتس خلفا له، وكلاهما من أنصار الاعتدال العسكري. وفي الحقيقة، من الممكن أن يحتاج المستوى السياسي، في المســـتقبل، لخدمات الشرعية من الجيش للقيام بخطوات وأعمال عسكرية تواجه معارضة من جانب أحزاب الوسط واليسار (كضرب المنشــات النوويـــة الإيرانية مثـــلا)، وليس فقط من أجـــل ضبط النفس عسكريا، أو تقديم تنازلات إقليمية، في مواجهة معارضة معسكر اليمين. في ضوء ميزان القوى الجديـــد، توفرت لوزير الدفاع باراك القدرة على لجم رئيس الأركان أشــكنازي ومنعه من تحويل الشــعبية العامة التي حظــي بها، عقب نجاحه في إعــادة ترميم مكانة الجيــش - خاصة بعد عملية «الرصاص المصبوب» (العدوان العســكري على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) - التي تضررت بعد حرب لبنان الثانية، إلى قوة و نفوذ سياسيين. وعمومــا، يمكن القول في الإجمال إنه حتى لو كان مبدأ خضوع الجيش ورئيس هيئة أركانه لإرادة السلطة السياسية مبدأ لا يرقى إليه الشك أو التساؤل في المجتمعات الديمقراطية بصورة عامة، وفي اسرائيل بصورة خاصة، فإن التوترات والخلافات بين رجالات الجيش ورجالات السياســـة ما زالت تنطوي على طاقة لإضعاف وتقويض هذا المبدأ. فقادة الجيش يبدون بأشكال مختلفة معارضة للمستوى السياسي، حين يشعرون بأن السياســيين يمسون أو يمكن أن يمسوا بمكانة الجيش وموارده، وهو ما يشكل من وجهة نظرهم إخلالا بالعلاقات التبادلية.

(*) باحث أكاديمي متخصص في الشــؤون العسكرية. هذا المقال ظهر في العدد الأخير (أيلول ٢٠١٣) من المجلة الفصلية «جيش واستراتيجيا» الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب.

ترجمـه بتصرّف: سعيد عيّاش.



مسؤولون أمنيون سابقون وخبراء إسرائيليون يعارضون مـوقف نتنيـاهــو وحكـومـتــه إزاء الاتفـاق مـع إيــران!

وجه مســؤولون أمنيــون إســرائيليون انتقادات إلى رد الفعل الإســرائيلي الرســمي، بما فــي ذلك رد فعل رئيــس الحكومة بنيامين نتنياهــو، على الاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف قبل أكثر من أسـبوع بين الدول العظمــى الخمس الدائمة العضويــة في مجلس الأمن الدولــي وألمانيـــا وبين إيران حـــول البرنامــج النووي

فقد اعتبر المســؤولون الإســرائيليون الرســميون أن الاتفاق «سيء» و»خطأ تاريخي»، على حد تعبير نتنياهو، إلا أن المســؤولين الأمنييــن ومعهــم رئيــس الدولة، شـمعون بيريس، أشـاروا إلــى أن الاتفــاق ليس بهذه الدرجة من الخطورة على إسرائيل، بل ربما عكس ذلك. وحــذرت الانتقادات، أيضا، مــن أن نتنياهو وحكومته يعمقان الأزمة في العلاقات مع الإدارة الأميركية. ورغم ذلك توجه وفد إســرائيلي برئاسة يوسي كوهين، مستشار نتنياهو لشــؤون الأمن القومي، إلى واشنطن، لإجراء محادثات مع المسؤولين الأميركيين حول الاتفاق. في هــذه الأثناء، اســتعرضت أجهزة الاســتخبارات الإسرائيلية التقييم السنوي لوضع إسرائيل الإســتراتيجي خلال اجتماع للمجلس الــوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، عقد في أواسط الأسبوع الفائت ودام تسع ساعات، في مقر الموساد في شــمال تل أبيب. وفرضت الحكومة تعتيما على مضمون التقارير الاستخباراتية.

رغم ذلك رشـح جزء من تقييمات أجهزة الاستخبارات من خلال موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، وبشكل

وجاء فيه أن إيران أصبحت العدو رقم واحد لإســرائيل في الشــرق الأوســط والأكثر خطورة بســبب برنامجها النووي. وبعد التوقيــع على الاتفاق، فإن التقديرات في إســرائيل هي أن إيران لن تخرقه في الشــهور القريبة كي لا تضر بتخفيف العقوبات عليها، ولذلك فإنه سيتم تجميد البرنامج النووي.

نتنياهو: اتفاق «ىسيء» وإسرائيل ليست ملتزمة به

أعلن نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، يوم الأحد الماضي، بشأن الاتفاق مع إيران، أن «إسرائيل ليست ملتزمة بالاتفاق. وإيران ملتزمة بالقضاء على إسرائيل. وإسرائيل تحتفظ بالحق في الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية، ولن تســمح لإيران بتطوير قدرة نووية عسكرية». وأضاف أن «هذا ليس اتفاقا تاريخيا وإنما هو خطـــاً تاريخي» وأن العالم بات أكثـــر خطورة لأن «النظام الأخطر قام بخطوة هامة نحو حصوله على السلاح الأكثر

وتابع نتنياهو أن «الدول العظمى وافقت على تخصيب اليورانيوم في إيران متجاهلــة القرارات التي اتخذتها بنفســها والعقوبات التى اســتغرق تحقيقها سنوات، وذلك مقابل تنازلات إيرانية تجميلية وبالإمكان إلغاؤها

وعلّــق ديوان نتنياهــو على الاتفاق بالقــول إن «هذا هو اتفاق ســيء ويمنح إيران كل ما أرادت تحقيقه، كما منحها تخفيفا بالعقوبات والحفــاظ على الأجزاء الأكثر أهمية في برنامجها النووي». وأضاف أن الاتفاق «يسمح لإيران بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم ويبقي لديها أجهـزة الطرد المركزيــة التي تمكن من إنتــاج المادة الانشطارية لصنع ســـلاح نووي.. وحتى أنه لا يؤدي إلى تفكيك المفاعل النووي في أراك».

وكان نتنياهــو قد وضع قضية النــووي الإيراني على رأس سلم أولوياته السياسية، في السنوات الأخيرة، ودخل خلال ذلك في صراع مع الإدارة الأميركية، وخاصة مــع الرئيس بـــاراك أوباما، مـــا أدى إلى نشـــوء أزمة في العلاقة بين الجانبين.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، في أثناء زيارة لكندا، إن «هذه الصفقة ليسـت إنجازا غربيا وإنما هي استسلام لهجمة الابتســامات والنعومة الإيرانية. والتضليـــل الإيراني يهدف إلى كســب الوقت من دون

المـس بالبرنامج النووي الإيراني بشــكل حقيقي. وهذا الاتفاق هو خطأ تاريخي ويسمح لإيران بالانضمام إلى عائلة الشعوب رغم أنها المصنع الإرهابي الأكثر نشاطا والأكثر ازدهارا في العالم».

وهاجم يعلون الــدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحــدة قائـــلا إنه «حتى قبل ســاعات معــدودة كان النظام الإيرانــي يقف أمام ضغــوط اقتصادية هائلة، هددت استمرار وجوده. وكان يمكن أن يقوده ذلك إلــى أن يختار البقــاء على مواصلة المشــروع [النووي]، لكن الآن، وبسبب تفضيل اعتبارات قصيرة الأمد وعدم إصرار الغرب، فإن النظام الإيراني يحصل على الشرعية لمواصلة المشـروع النووي العسـكري ومواصلة نشاطه الإرهابي في العالم وذلك مــن خلال رفع العزلة الدولية عنه وتعزيز اقتصاده».

كذلك قــال وزيــر الخارجيــة الإســرائيلي، أفيغدور ليبرمان، إنه «لا يوجد في هذا الاتفاق أي إنجاز. وهو أكبر انتصار دبلوماســي سياســي عرفته إيران في السنوات الأخيرة ومنذ تأســيس نظام الخميني»، مشددا على أنه لا يوجد في الاتفاق أية نقطة إيجابية. وأضاف «واضح أن الاتفاق يقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم. وعندما يعترف العالــم بحقها في ذلك فإن هــذا الأمر يقودنا إلى ســباق تسلح نووي... لا السعودية ولا تركيا ولا مصر ستقف جانبا وتصفق. نحن الآن في عصر جديد ويتعين على دولة إسرائيل أن تجري حساباتها».

واعتبر ليبرمان أن «جميع هذه الدول ستنضم إلى سباق التسلح، ولا شــك في أن السعودية ومصر وتركيا ســتتحدث بالمصطلحات نفسها: نووي من أجل السلام، تطويــر محطات توليــد كهرباء نووية. لكــن كل واحدة منها سـتعمل بالطريقة نفسـها مثل الإيرانيين. وقد تحولـت إيران إلــى دولة على عتبة [صنع ســلاح نووي] وهناك الكثير من دول العتبة في العالم، مثل ألمانيا واليابان، لكن أحدا لا يخشاها رغم أن لديها الخبرات والتكنولوجيا، لأنه توجــد في هذه الدول قيادة تتحلى بالمســؤولية وتنشــد الســلام. لكننا نعــرف تماما أي قادة يوجد في إيران. فهــم يواصلون تنفيذ العمليات الإرهابية بهدف محاولة المس باليهود والإسرائيليين، وهم ضالعون في ما يحدث في سورية ولبنان وغزة». وفي رده على سؤال حول ما إذا كان الاتفاق يقرب إسرائيل من عمل عسكري ضد إيران، قال ليبرمان إن «هذا يجلبنا إلى

بيريس يدعو إلى اختبار الاتفاق وفقا لنتائجه

دعا الرئيس الإســرائيلي، شمعون بيريس، إلى اختبار الاتفاق بين الــدول العظمى وإيران وفقــا لنتائجه وما سـتطبقه إيران فـي الفتـرة المقبلة، مناقضـا بذلك تصريحــات نتنياهـــو. وقـــال إن «هـــذا اتفــاق مؤقت، وسنتمكن من بحث نتائجه واستمراره وفقا للنتائج فقط وليس وفقا للكلمات». وأضاف أنه «مثل جميع الشعو، نحــن أيضا نفضل الحل الدبلوماســي علـــى أي حل آخر، لكني أريد أن أذكّر بأقوال الرئيس الأميركي باراك أوباما بأننا نفضل الحل الدبلوماسي لكن إذا لم ينجح ذلك فإن البدائل ستكون أسوأ بكثير وأشد بكثير».

وقال بيريس مخاطبا الشـعب الإيراني «لسنا عدوا لكم ولا ينبغي أن تكونوا أعداء لنا، ولم نهددكم أبدا، فلماذا تهددوننا؟ لا حاجة إلى ذلك، واختاروا أنتم أيضا السلام الحقيقــي واجعلوا إيران دولة مســؤولة ولا تســتخدم الإرهــاب، ولا تحاول إنشــاء تهديد نــووي ولا تتحدثوا بفظاظة ولا تهددوا شعوبا أخرى، إذ إنه لن يهددكم أحد ولن تكونوا مهددين إذا لم تهددوا».

ونقل موقع «يديعوت أحرونــوت» الالكتروني في هذا الســياق عن «مســؤول رفيع المســتوى فــي الحكومة» الإسرائيلية توجيهه انتقادات شديدة لنتنياهو. وقال المسؤول الإســرائيلي إن «بيبي (أي نتنياهو) مثلما هو بيبي دائما، أكل الأســماك النتنة وطُرد من المدينة في الوقت نفســه. فقد أفســد العلاقات مع الأميركيين ولم ينجح في منع الاتفاق وتغيير بنوده».

يادلين: لسنا بإزاء اتفاق تاريخي ولا إخفاق تاريخي

سخر الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية [«أمان»]، ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي فــي جامعة تــل أبيب، عامــوس يادلين، مــن رد الفعل الإســرائيلي الرســمي على الاتفاق بين الدول العظمى وإيران. وكتب في تحليل نشره الأسبوع الفائت أنه «من ردود الفعل للمســؤولين الإســرائيليين يمكن الاعتقاد أن الإيرانييــن حصلوا في جنيف علــى مصادقة الدول العظمـــى لتطوير ســلاح نووي، وأن هـــذا الاتفاق يجلب إيران إلى وضع 'دولة على عتبة نووية'».

وسـعى يادلين إلى تهدئة الأجواء في إسـرائيل لأن «الاتفــاق الذي تـــم التوصل إليه هو مجــرد اتفاق أولي ويســري لمدة ستة شــهور، ســتحاول الدول العظمى وإيــران خلالها التوصل إلى اتفاق نهائي وشــامل، رغم أنه يوجد ميل للاتفاقيات المرحلية لأن تترسخ كاتفاق دائم، خاصة إذا ما فشــلت الجهود بالتوصل إلى اتفاق نهائي. وإسـرائيل كانت تفضل اتفاقا نهائيا الآن، أي اتفاق تكون فيه القدرة على 'اختراق' إيراني نحو سلاح نووي تقاس بالسنين وليس بالشهور». إلا أنه رأى أن «على إسـرائيل العمل من أجل زيـادة احتمالات أن يتم التوصــل إلى اتفاق كهذا في نهاية الشــهور الســتة

وشدد يادلين على أن هذا «اتفاق بالإمكان العيش معه لمدة ستة شهور»، وأنه تم التوصل إليه «على الرغم من موقف رئيس الحكومة [نتنياهو] الحازم، وربما بفضله». وخلافا للتصريحات الإســرائيلية الرسمية، كتب يادلين أن التسهيلات في العقوبات التي ستحصل عليها إيران «ضئيلـــة، وتُقدر بســبعة مليارات دولار»، وذلك قياســـا بتكبد إيران خسائر بمبالغ تراوحت ما بين ٥٠ - ٨٠ مليار دولار جراء العقوبات، وهــو «ما يقلص إمكانية أن يؤدي الاتفاق إلى انهيار العقوبات».

ويذكر أن إسرائيل تطالب وطالبت طوال السنوات الماضية بتفكيك البرنامج النــووي الإيراني، وهو ما لن يتحقق، وفقا للاتفاق. ولذلك أشــار يادلين إلى أن «أحد نواقص الاتفاق الأولي هو تحرير إيران من مطالب مجلس الأمن الدولي بتفكيك كامل لبنيتها التحتية النووية». ونفى يادلين ادعاءات إسرائيلية مفادها أنه لولم يتم توقيع الاتفاق الأولي لانهارت إيــران اقتصاديا وأنها كانت مستعدة لتفكيك قدراتها النووية. وأضاف أنه لو فشلت المحادثات «كانت إيران ستستمر بكل تأكيد في تخصيب اليورانيوم إلى مسـتوى ٢٠٪، وتشغل أجهزة الطرد المركزية المتطورة وتواصل بناء مفاعل المياه الثقيلــة في أراك. وكان من شــأن فشــل المحادثات أن ينهى التعاون بين الدول العظمى وإيران. ونتيجة لذلك كان سيحصل شــرخ في نظام العقوبات، وكان المجتمع الدولي سيتهم إسرائيل بإفشال المحادثات. ولأن هذا [الاتفــاق] هو البديل المعقول، فإنه ليس اتفاقا ســيئا ى هذه الدرجة. فقــد وصلت إيران إلــى مكانة 'دولة عتبة' قبل الاتفاق بسنوات وليس بعد الاتفاق».

وشدد يادلين على أنه ليس صائبا أن تلحق إسرائيل أضرارا بالاتفاق خلال الشهور الستة المقبلة، لا من خلال هجوم عسكري ولا من خلال تنشيط أصدقائها في الكونغرس الأميركــي، داعيا إلى تمكين الدول العظمى من التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم.

خبراء: اتفاق معقول وإلغاء احتمال شن هجوم إسرائيلي على إيران

من جهتها، وصفت مديرة مشروع مراقبة السلاح والأمن الإقليمــي في معهد أبحــاث الأمن القومــي، الدكتورة إميلي لانداو، الاتفاق بأنه «معقول». وقالت لانداو لموقع «القناة السابعة» الالكتروني اليميني، إن الاتفاق معقول لسببين: الأول يتعلق بالبند في الاتفاق الذي يتحدث عن المفاعل في أراك، وأن هذا المفاعل لا يزال في طور البناء ولن يكون بإمكان الإيرانيين أصلا تطويره خلال الشهور الســـتة المقبلة، ويتوقع أن ينص الاتفاق النهائي على عدم استكمال بنائه.



نتنياهو وكيري: ابتسامات مستعصية.

وأضافت لانداو أن السبب الثاني يتعلق ببند الحق في تخصيب اليورانيوم، واعتبرت أن «هـــذا الحق لم يعد موجودا الآن. والحديث الآن هو حول شراء يورانيوم وليس تخصيبه، وهذا مشــروط ببنود في الاتفاق تحظر تطوير برنامج نووي عســكري». ورأت أن ســماح الاتفاق لإيران بتخصيب اليورانيوم بمسـتوى ٥ر٣٪ تستخدمه الــدول العظمى لغرض التفاوض مع إيـــران. ولفتت إلى أن «العقوبـــات التي تنازلت عنها الدول العظمى ضئيلة

وأشادت لانداو باعتماد نظام مراقبة مشدد للمنشآت النوويـــة الإيرانية من جانــب الوكالة الدوليـــة للطاقة الذريــة من جهــة، لكنها مــن الجهة الأخــرى قالت إن المشكلة هي أن إيران مشتبهة دائما بإخفاء منشآت ومفاعلات نووية، مثلما فعلت في الماضي.

وخلصت لانـــداو إلى وصف الاتفاق بأنـــه «ليس كارثة وليس ســببا للاحتفال وإنما هو شيء ما معقول. والعمل الصعب ســيبدأ في الشــهور المقبلة بمفاوضات حول الاتفاق الشامل».

وقــال الخبير في معهد أبحاث الأمــن القومي والمدير السابق لدائــرة إيران فــي ديــوان رئيــس الحكومة الإســرائيلية، يوئيــل غوجانســكي: «لا أعتقــد، مثــل نتنياهــو، أن الحديث يدور حول اتفاق ســيء. فالرقابة ســتزداد وســتضع مصاعب أمام إيـــران بالانطلاق إلى

«الاتفاق يمنح إيران شــهادة تأهيل للخروج من العزلة، ويتيح تقاربا أميركيا من إيران وقدرة على التأثير على ما يحدث في سورية، أفغانستان، الخليج الفارسي والشرق الأوســط. وفي اللحظة التي وافق فيها المجتمع الدولي على هذا الاتفاق، تضاءلت لدرجة الإلغاء قدرة إســرائيل علــى مهاجمــة إيــران. وقد تـــم إقصاء إســرائيل إلى الهامش. وما تبقى لإســرائيل الآن هو أن تعزي نفسها

بوجود شريك جديد لها، هو السعودية». وأوضح غوجانسـكي أنــه يوجد في الاتفــاق عدد من

النقاط الإيجابية. وقال إن «العقوبات على النفط والجهاز المصرفي ستستمر، والبناء في أراك سيتوقف وتخصيب اليورانيوم سـينخفض، واليورانيوم الذي تم تخصيبه إلى مستوى ٢٠٪ سيتحول إلى قضبان وقود. ووفقا لأنباء أولية، فإن أجهزة الطرد المركزية في [المنشآت النووية الإيرانية في] بــوردو ونتانز ســتفكك أو أن الإيرانيين سيتوقفون عن تخصيب اليورانيوم».

من جانبه قال الخبير الإســرائيلي في البرنامج النووي الإيراني والباحث الكبير في معهد أبحاث الأمن القومي، الدكتــور إفرايــم كام، إن «هذا اتفاق إشــكالي ويوجد فيه، بالنسبة لإسرائيل، عدد كبير من الثقوب. وبتحليل سريع فإن هذا الاتفاق لا يجمد الوضع فقط، وإنما يشمل تراجعا إلى الوراء في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٥ر٣٪. والتجميد بحد ذاته ليس ذا أهمية لأن الإيرانيين جمعوا حتـــى الآن ما يكفي من المـــواد المخصبة من أجل صنع قنبلة. ولو حـــدث هذا [الاتفاق] قبل عدة ســـنوات لكان ذلك ذو تأثيــر وفقا لرأيي ورأي خبــراء آخرين، لكن في الوضــع الحالي بإمكان الإيرانييـــن اتخاذ قرار والانطلاق قدمــا وصنع قنبلة نووية خلال بضعة شــهور، وهذا هو

وأشار كام إلى سـبب آخر للقلق في إسرائيل ويتعلق بمــا ســيفعله الإيرانيون في نهاية الشــهور الســتة المقبلــة. وقال إن «الثغرة الأخرى فــي الاتفاق المرحلي هي حقيقة أن الإيرانيين حصلوا، من ناحيتهم، على حق تخصيب يورانيوم رغم أن الأميركيين يقولون إن الأمور ليست بهذا الشكل».

وأضاف أن الإيرانيين يعتمدون على تصريح أوباما بأن بإمكانهم تطوير قدرات نووية لأغراض سلمية. ورغم أن إســرائيل تدعى أن إيران تطور برنامجا نوويا عســكريا، إلا أن كام أكـــد أنه «لا توجـــد لدينا معلومات كافية حول برنامج عسكري، وليس معروفا ما هو وضع برنامج كهذا. وقالـت المعارضــة [الإيرانية] مؤخراً إنه توجد منشــأة ســريـة أخرى لدى الإيرانيين، وهـــذا ليس مؤكدا أيـضا». رغم ذلك اعتبر كام أن «هذا الاتفاق ليس جيدا».

مقابلة خاصة مع عضو الكنيست عن الجبهة حول «مخطط برافر»

دوف حنين لـ«المشهد الإسرائيلي»: توجد خطة توفر أجوبة متطورة وحقيقية لتنظيم القرى غير المعترف بها وتناسب احتياجات البدو

كتب بلال ضاهر

دارت يـــوم الســبت الماضـــي مواجهات بيـــن متظاهرين عرب وقوات الشرطة الإســرائيلية في النقب وحيفا ومنطقة المثلث، بعد أن حاولت الشــرطة تفريق مظاهرات احتجاجية على «مخطط برافر» الذي يرمي إلى طرد عشرات الآلاف من بدو النقب من أراضيهم وقراهم التي ترفض إسرائيل الاعتراف بها ومصـادرة هذه الأراضــي. وأدت هــذه المواجهات إلى إصابة عشرات المتظاهرين واعتقال عشرات آخرين.

وكانت حكومة إســرائيل قد صادقت علـــى «مخطط برافر»، قبل شــهور، وهي بصدد طرحه على الكنيست لسنه كقانون بصورة نهائية، وسط معارضة شديدة من جانب عرب النقب ومعهم كل الأقليــة العربية داخل الخــط الأخضر. وترفض حكومة إسـرائيل الاســتجابة لمطالب تقضــي بتبني خطط أخرى لتنظيم القرى غير المعترف بها وضمان بقائها، وتصر

وفي موازاة ذلك، كشفت صحيفة «هاَرتس»، الأحد الفائت، عـن أن الحكومة الإسـرائيلية أعدت مخططـا جديدا ضمن مخططات تهويد الجليل. وكانت إســرائيل قد بدأت بتنفيذ مخططــات تهويد الجليل في ســنوات السـبعين من خلال عمليات مصادرة أراض عربية واســعة جــدا، وهو ما أدى في

نهايـــة المطاف إلى انتفاض عــرب ٤٨ في يوم الأرض العام ١٩٧٦، الذي سقط فيه ستة شهداء. وتعود إسرائيل إلى طرح مخطط جديد يهدف إلى جلب ١٠٠ ألف يهودي للســكن في الجليل بادعاء إحداث «توازن ديمغرافي».

وقال عضو الكنيست دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، لـ «المشهد الإسرائيلي»، إن «الاحتجاجات ضــد مخطط برافر، يوم الســبت الماضي، كانــت متوقعة. إذ أنــه لا يمكن التوقع أن قانونا يتسـبب بطرد عشــرات آلاف المواطنين من قراهم وبيوتهم سيمر بهدوء ومن دون رد فعــل جماهيري. والشــرطة ردت بقوة وعنــف على هذه المظاهرات واعتقلت متظاهرين وتصرفت بصورة عدوانية وإشكالية. وقد طلبنا أن يبحث الكنيست في سلوك الشرطة وأدائها وكل ما يتعلق بتفريق المظاهرات».

(*) «المشـهد الإسـرائيلي»: تدعي الحكومة الإسرائيلية، وفقا لرئيــس طاقم تطبيق «مخطط برافــر» دورون ألموغ، أن

٨٠٪ من بدو النقب يوافقون على المخطط. ما رأيك؟ حنين: «نحن نختلف مع هــذه المعطيات ولا نوافق عليها. لأن الأشخاص الذين نجتمع معهم ونلتقي بهم من الجمهور البدوي في النقب، يؤكدون أنهم يرفضون هذا المخطط. وإذا كان الجمهور البـدوي يؤيد المخطط إلى هذه الدرجة، مثلما تدعـي الحكومة، فلمـاذا لا نرى مظاهــرات مؤيدة للمخطط

أو حتى تصريحات مؤيدة له. فنحن لا نرى سـوى مظاهرات ونشاطات معارضة للمخطط». (*) كيف تنظر إلى طلب الشــرطة الإســرائيلية من وسائل الإعلام تسليمها جميع الصور التي بحوزتها والتقطت خلال

المظاهرات والمواجهات التي جرت يوم السبت الماضي؟ حنين: «هذا أمر خطير للغاية. وسوف أعـارض ذلك في الكنيســت وأعمل كي لا تتم الاســتجابة لمثـــل هذا الطلب. وأعتقــد أن على الشــرطة أن تشــغّل عملاءهـــا، فهذه هي مهمتهم. والصور التي تلتقطها الصحافة هي ملك لوسائل الإعلام ولا يحق للشرطة المطالبة بالحصول عليها».

(*) لقد تحدثت أنت عن أن هناك خططا بديلة لـ «مخطط برافر». ما هي؟ حنين: «توجد خطـة وخارطة هيكلية لتنظيـم القرى غير المعتــرف بها في النقب، وأعدها مجلــس القرى العربية غير المعترف بها في النقب، سوية مع أشخاص مهنيين، برئاسة البروفسور أورن يفتاحئيل، من قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع. وهذه الخطــة توفر أجوبة تخطيطية متطورة وحقيقية لاحتياجات القرى غير المعترف بها. واقترحت على لجنة الداخلية التابعة للكنيست أن تتبنى هذه الخطة ورفض مشروع القانون الحكومي بشأن مخطط برافر». (*) وهل تقضى هذه الخطة بأن تبقى القرى مكانها وعدم

حنين: «هـــذا صحيح. وتتحدث الخطة عـــن ضرورة تنظيم القرى غير المعترف بها من خلال إعادة تخطيط القرى من جديد بصورة تناسب دولــة عصرية واحتياجات الســكان

(*) حكومة إســرائيل عادت مؤخرا إلــى مخططات تهويد الجليل أيضا. كيف ترى هذه المخططات؟

حنين: «أعتقد أنه حان الوقت لكي تتعامل دولة إسـرائيل بصورة متساوية مع جميع المواطنين. وتهويد الجليل هـو مخطط عنصـري لأنه يفضــل المواطنيــن اليهود على المواطنين العرب. لماذا ينبغي تهويد الجليل؟ يجب تطوير الجليل لصالح جميع السكان».

(*) هل مخططات تهويد الجليل تأتي على حساب السكان

حنيــن: «بالضــرورة. فتهويد الجليل يعنــي جعل الجليل يهوديـــا أكثر. هذا يضر بالجليـــل. لماذا يجب تغيير طبيعة الجليل؟ هذه سياســة ترمي إلى منــح اليهود أفضلية على

(*) هل تعتقد أنه ســتكون هناك عمليات مصادرة أراض عربية، علما أنه لم يتبق للعرب أراض؟ حنين: «لا أعتقد أن الحديث يــدور الآن عن مصادرة أراض عربيــة بملكية خاصــة، وإنما تنفيذ أعمال بنــاء في أراضي

الدولــة. لكن يجب أن يتم اســتخدام أراضــي الدولة لصالح جميع المواطنيـــن، أي المواطنين اليهود والعرب معا وليس لصالح السـكان اليهود فقــط. لكن الدولة تســتخدم هذه الأراضــي لإقامة بلدات يهودية فقط فيها. وعلينا أن نلتفت إلــى أن المدن والقــرى العربية أصبحت محاصــرة تقريبا ولا توجد فيها أراض لتتمكن من التوسع فيها».

(*) زرت الأسـبوع الماضي مع أعضاء الكنيست من الجبهة الحرم القدسي الشريف. ماذا كان الهدف من هذه الزيارة؟ حنين: «صحيح. وكان الهدف من الزيارة هو القول لرؤســاء المؤسســات الإســـلامية في المســجد الأقصى بأننا نعارض استفزازات المستوطنين، ونعارض استفزازات حكومة إســرائيل، وأننا ندرك أن الحرم القدســـي هـــو مكان مقدس لجمهور يزيد عدده عن مليار و٧٠٠ مليون مسلم. كذلك أردنا القول إنه يوجــد جمهور كبير في إســرائيل، جمهور عربي طبعا، ولكن ليس فقــط وإنما هناك جمهور يهودي يعارض هذه الاستفزازات ويعتقد أن الطريق لمستقبل شعبي هذه البلاد تمــر من خلال احتـــرام الأماكن المقدســـة أولا، وعدم تحويلها إلى مواقع للاســتفزاز، وإننا وقفنا وسنقف معاً ضد كل هذه الاستفزازات من أجل الحفاظ على المشاعر الدينية للجمهور الإسلامي، والحفاظ على عدم تفجّر منطقتنا بسبب استفزاز کهذا».

إعــداد: برهوم جرايسي

"المشهـد" الاقتصـادي

موجز اقتصادي

النمو في الربع الثالث ٢ر٢٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن النمو الاقتصادي في إســرائيل في الربــع الثالث من العام الجــاري- ٢٠١٣- بلغ نسبة ٢ر٢٪ وهي نسبة منخفضة، وتوقعت أوساط اقتصادية أن تقــود المعطيات الاقتصادية الجديدة عن الربع الثالث إلى موجة جديدة مــن الفصل من العمل، خاصــة وأن بوادر لهذا قد بـــدأت تظهر في الآونة الأخيرة، خاصة في قطاع شــركات الهواتف الخليوية.

وكان النمو الاقتصادي قد ســجل فــي الربع الثاني من العام الجاري ارتفاعا ملحوظا، مقارنة بالأوضاع الاقتصادية في هذه المرحلة، إذ بلغت النسبة ٦ر٤٪، إلا أن النسبة المنخفضة في الربع الثالث نابعة حسب مكتب الإحصاء من الانخفاض الحاد في الصادرات الإســرائيلية بنسبة ١٦٫٤٪، بعد أن كانت الصادرات قد سجلت في الربع الثاني من العام الماضي ارتفاعا

ويعــزو المحللون الاقتصاديــون هذا التراجــع في مردود الصادرات إلى انخفاض ســعري صرف الــدولار واليورو أمام الشيكل، إذ أن كل محاولات بنك إسرائيل للجم انخفاض سعر صرف الــدولار لم تنجح في تحقيق أهدافها، ولا يزال ســعر صرف الدولار ما دون 700% شيكل للدولار، في حين أن تقارير ســابقة قالت إن الســعر الأدنى الذي يعتبره بنك إسرائيل أدنى ســعر جيد هو ∨ر٣ شــيكل، وأن الأفضل ٨ر٣ شــيكل للدولار، كي يضمــن مردودا معقولا للصادرات الإســرائيلية بالعملة المحلية.

ويظهـر من المعطيات التي نشــرت في الأيـــام الأخيرة، أن نســبة النمو الاقتصادي في إســرائيل في الربع الثالث جاءت أقــل مما هي في الولايـــات المتحدة التي ارتفــع فيها النمو بنســبة ٨ر٢٪، في حين أن النمو في غالبيـــة الدول المتطورة جاء أقل من إســرائيل: ٨ر٠٪ في بريطانيا، و٥ر٠٪ في اليابان، و٣ر٠٪ في ألمانيا، وفي دول الاتحاد الأوروبي ١ر٠٪ بالمعدّل. ويستدل من المعطيات أن الاستيراد في إسرائيل سجل ارتفاعا بنسبة ٦ر٨٪، بعد أن كان قد سجل ارتفاعا بنسبة ٨ر٦٪ في الربع الثاني من العــام الجاري، في حين أن الصادرات كما ذكر انخفضت بنسـبة ٤ر٦١٪، ومن دون صادرات المجوهرات تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة ١٢١٪.

ولا تزال الصورة العامة للنمــو الاقتصادي للعام الجاري غير واضحة، وتتراوح التقديرات ما بين ٢ر٩٪ وحتى ٤٣٪، وهناك من يتوقع ارتفاع النمو إلى نســبة ∧ر٣٪، في الوقت الذي من المتوقــع أن يكون النمو في العام المقبل ٢٠١٤ ما دون نســبة ٣٪، حسب التقديرات الحالية.

ويقول رئيس اتحاد الغرف التجارية أوريئيل لين إن التباطؤ في وتيرة النمو والصادرات ناجم بشــكل مباشر عما وصفه بـ «الأثقال» على كاهل القطاع الصناعي، وكما يبدو في إشارة إلى ارتفاع ضريبة الشركات المتوقع في مطلع العام المقبل ٢٠١٤، من ٢٥٪ اليوم إلى ٥ر٢٦٪، علما أن هذه الضريبة كانت قبل نحو عشر سنوات ۳٤٪.

لكن فـــ المقابل، بقول مكتب الإحصاء المركزي في تقريره ذاته إنه على الرغم من معطيات النمو فإن الربع الثالث شــهد ارتفاعـــا ملحوظا فـــي الاســـتهلاك الفردي، وهو مؤشــر هام للنمو الاقتصادي، ويعكس ارتفاعا في مســتوى المعيشة، إذ ارتفع الاســتهلاك الفردي بنســبة ٦٥٪، وهذا بعد أن ارتفع الاستهلاك في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٥ر٤٪ وفي الربع الأول بنسبة ٩ر٢٪.

فصل ۷۵۰۰ عامل من شركات الهاتف الخليوي

تبين من معطيات نشــرت فــي الأيام الأخيرة، أن شــركات الهواتــف الخليويــة فــي إســرائيل فصلــت فــي العامين الأخيريـــن ما لا يقل عـــن ٥٠٠٧ عامل فيها، وهـــذا في أعقاب عن تخفيــض حاد في تكلفة الاتصــالات للمواطنين، وفتحت السوق أمام المنافسة الواسعة، فبدلا من احتكار السوق لثلاث شــركات كبرى، بات اليوم ما لا يقل عن ثماني شركات تنافس على تقديم الخدمات والأسعار الاقل.

وبحسب تلك المعطيات، فإن شركة أورانج فصلت ٤٤٠٠ عامل، تلتها شــركة ســلكوم، التي تعد الأكبر في إســرائيل، وفصلت ١٩٠٠ عامل، ثم شــركة بيليفون، وهي الشركة الأولى التي بدأت في هذا الســوق، وفصلت خلال عامين ١٢٠٠ عامل، إلا أن التقرير لا يشــير إلى عدد العاملين الذين اســتوعبتهم الشركات الجديدة المنافسة.

ويقول مســؤولون في الشــركات الثلاث إنه كان عليهم أن يقلصوا تكاليف العمل، إذ لم تجدد الشــركات اتفاقيات عمل لنحــو ٥ آلاف عامــل، فيما أغلقت ٢٥٠٠ وظيفة بعد اســتقالة العامليـــن، وفي حالـــة معينة اضطرت إلى فصـــل عاملين من العمل، وفي المقابل غيّرت الشــركات أنماط تقديم الخدمات، وباتــت تعتمد علــى الخدمة المباشــرة عبر مراكــز اتصالات مركزية، وقلصت عدد الفروع في المناطق، وباتت تعتمد أكثر على الوكلاء لتسويق كل واحدة من تلك الشركات.

وتفيد تقارير الشـركات أن أرباحها السـنوية انخفضت من ٤٠٪ إلـــى ٢٥٪ و٣٠٪، وهذا ناجم بالأســاس عن انخفاض حاد في مداخيل الشــركات، جراء تخفيض الأســعار، واعتماد رزم اتصالات ثابتة، مقابل سعر محدد. في المقابل فإن استخدام الهواتف قد سجل ارتفاعا نتيجة

انخفاض الأسعار، وفي المعدل فقد ازدادت الاتصالات بنحو ٨٤ دقيقة للمستخدم في الشــهر الواحد، كذلك عملت الشركات على تقديم خدمات جديدة لزيادة مداخيلها، وبشــكل خاص مــن خلال هواتــف الجيل الرابــع، وبيع أجهــزة متطورة مثل «تابليت» وأجهزة حواسـيب متنقلة، مع ربط مفتوح بشــبكة الانترنت، عدا عن بيع برامج ترفيهية، وبشــكل خاص الأغاني

وبحسب الإحصائيات الأخيرة، فإن في إسرائيل حاليا ٨ر٨ مليــون خط هاتفي، مقابل ٨ ملايين نســمة، ما يعني أن لدى كثير من المواطنين أكثر من جهاز خليوي واحد.

الأطفال العرب يعيشون في ظل أوضاع اجتماعية أسوأ بأضعاف مضاعفة من أوضاع الأطفال اليهود

* تقرير مكتب الإحصاء المركزي: ٢٤٪ من مواليد إسرائيل في العام الماضي من العرب* ١٦٪ من الأطفال العرب يعيشون في عائلات ليس فيها عامل، مقابل ٨٪ لدى اليهود * معدلات الولادات بين العرب مستمرة في التراجع مقابل ارتفاعها بين اليهود بفعل التكاثر بين «الحريديم» *

> قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن ٢٤٪ من المواليد الجدد في إســرائيل في العام الماضي ٢٠١٢، كانوا من العرب، الذين يشكلون أقل بقليل من ١٨٪ من إجمالي السـكان من دون احتساب القدس والجولان المحتلين، إلا أنه رغــم ذلك فإن معدلات الولادة بين العرب في إســرائيل واصلت تراجعها، مقابل ارتفاع معدلات الولادة بين اليهود بسبب الارتفاع الحاد جدا في معدلات الولادة بين المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين سجلت بلداتهم أيضا ارتفاعا حادا في نسبة من هم دون ١٨ عاما، وبلغت في بعض المستوطنات والبلدات نحو ٦٣٪. وقال مكتب الإحصاء في تقريره الذي أصدره بمناسبة يــوم حقوق الأولاد، إن نسبة المواليد الفلسطينيين في العام الماضي من مجمل المواليد في إسرائيل بلغت ٢٧٪، إلا أن هذه النسبة تشمل فلسطينيي القدس المحتلة وسوريي مرتفعات الجولان الســورية المحتلة بفعل قانون الضم الاحتلالي، إلا أنه بعد فرز هاتين المنطقتين، بناء على تقارير مختلفة وسابقة، يظهر أن نسبة المواليد العرب ٢٤٪، في حين أن نسبة العرب من إجمالي السكان كانت في العام الماضي ٨ر١٧٪، ومن المفترض أن تتجاوز نسبة ١٨٪ بقليل مع نهاية العام الجاري ٢٠١٣. ويستدل من التقرير استمرار تراجع معدلات الولادة لدى النساء الفلسطينيات بفعـــل تطور العصر، رغم أنها ما تزال أعلـــى من المعدلات بين اليهوديات، ووفق التقريـــر فإن معدل الولادات للمرأة العربية الواحــدة بلغ ٣ر٣ ولادة، بدلا من ٣ر٤ ولادة قبــل عقدين، وفي المقابل فإن معدل الــولادات لدى اليهوديات ارتفع في العام الماضي- ٢٠١٢- إلى ٣ ولادات، بدلا من ٨ر٢ ولادة قبل ثلاثة أعوام.

> وفي حين أن تراجع الولادات بين العرب يعود إلى تطور العصر، فإن ارتفاع المعدلات لدى اليهود يعود إلى الارتفاع الحاد في الولادات بين جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم»، إذ يلامس معدل الولادات لديهم ٧ ولادات للأم الواحدة، ومـا بين ٤ إلى ٥ ولادات لدى المتدينـات من «التيار الديني الصهيوني»، أما بين العلمانيــات فإن معدل الولادات مــا زال منخفضا وهو في حــدود ١ر٤ ولادة للأم الواحدة. ويذكر أن نسبة تكاثر «الحريديم» في إسرائيل تصل إلى ١ر٣٪ سنويا، وهي نســبة لا مثيل لها في العالم، إذ أضفنا إلــى هذا معدل الأعمار لليهود في إسرائيل: ٨٢ عاما للرجال وأكثر من ٨٤ عاما للنساء.

> ورغم ذلك، فإن ٤٣٪ من العرب في إســرائيل هم دون سن ١٨ عاما، مقابل نسبة ٣١٪ بين اليهود، وبالإجمال فإن النسبة في إسرائيل ٣٣٪، وما يعزز استنتاج كثـرة الـولادات بين الحريديم هي نسـبة من هــم دون ١٨ عاما فــي أحيائهم ومدنهم، إذ أن النسبة هناك تتراوح ما بين ٦٠٪ إلى ٦٤٪، تليها التجمعات السكنية العربية في صحراء النقب (جنوب) إذ تتراوح النسبة هناك ما بين ٥٦٪ إلى ٥٩٪، بينما نسبة من هم دون سن ١٨ عاما في تل أبيب ٢٠٪ وفي كل مدن وبلدات العلمانيين بالكاد تصل إلى ٢٢٪.

فمثلا نسبة من هم دون ١٨ في مستوطنات الضفة الغربية، التي يستوطن فيهـا الحريديم وحدهم، كانت كالتالـي: «بيتار عيليـت»- ٦٤٪، وتلمون- أعلى بقليــل من ٦٣٪، و«موديعين عيليت»- ٦٣٪، و«مفو حورون»- أعلى بقليل من ٦١٪، و»إلعاد»- أعلى بقليل من ٦٠٪.

وهناك سلسلة من المستوطنات الصغيرة التي فيها النسب أعلى بين الحريديم، مثل مســتوطنة «نافيه» التي تتجاوز فيها النســبة ٦٨٪، وبروخين أكثر من ٦٧٪، ولكن هذه المستوطنات لا يمكن أخذها كمقياس، كونها تضم نسبة عالية جدا من المستوطنين من «الأزواج الشابة»، الذين يتوافدون بكثرة على هذه المستوطنات.



من تظاهرة ضد اتساع الفقر بين أوساط السكان العرب.

أمـا في بلــدات الجنــوب العربية، فنجد نســبة أقل بقليل من تلــك التي لدى الحريديم، ففي قرية «حورة» ٥٩٪ ومثلها تقريبا قرية «عروعير» وقرية تل السبع، بينما النسبة في قرية شقيب السلام ٥٧٪.

وفي المقابل فإن أدنى النسب في المدن الكبرى نجدها في تل أبيب- ٢٠٪، وفي جفعتايم وحيفا ونتســيرت عيليت- ٢٢٪، وفي المــدن المحيطة بمدينتي حيفا وتل أبيب النسب مشابهة، ويجري الحديث عن متروبوليتين ضخمين يضمان معا ما يقارب ٨ر٣ مليون نسمة.

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية

أما على مستوى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، فيبين التقرير أن ٩٢٪ من اليهود ممن هم دون سن ١٨ عاما يعيشون في عائلات فيها عاملون، و٧١٪ من هذه الشــريحة العمرية من اليهود يعيشون في عائلات فيها عاملان وأكثر، بينما يعيش ٨٪ في عائلات ليس فيها عامل، أما بين العرب فإن ٧ر٨٣٪ من هذه الشريحة العمرية يعيشون في عائلات فيها عاملون، وفقط ٢٤٪ يعيشــون في عائلات فيها عاملان وأكثر، و٣ر١٦٪ يعيشون في عائلات ليس

ونقرأ في التقرير أن نسبة الفقر بين الأطفال العرب تصل إلى ٦٦٪، بينما نسبة الفقــر بين الأطفال اليهود بالــكاد تصل إلى ٢١٪، أكثر مــن نصفهم من أطفال «الحريديم» الذين يعيشون حياة تقشــفية اختيارية، وعلى الرغم من ذلك، فإن ٣٤٪ فقط من الأطفال يتلقون خدمات ومساعدات اجتماعية، ما يعني أن أكثر من

نصف الأطفال العرب الفقراء لا يتلقون مثل هذه الخدمات الحيوية لهم. وتنعكس الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بين الأطفــال العرب على مختلف نواحــي الحياة، بــدءا من التحصيل العلمي، فنســبة من يحصلون على شــهادة التوجيهي في إسرائيل تصل إلى ٤٧٪، من دون احتساب طلاب القدس المحتلة، الذين لا ينخرطون في جهاز التعليم الإســرائيلي، في حين أن النسبة ترتفع بين اليهود إلى نحو ٥٩٪.

ويقول التقرير إن نسبة الفتيان العرب، ما بين عمر ١٢ إلى ١٨ عاما، الذين تفتح ضدهم ملفات جنائية، أكثر من النسبة بين اليهود، فلدى العرب نجد أن ١٥ فتى من أصــل ١٠٠٠ فتى يفتح ضدهم ملف جنائي، وينخفــض المعدل بين اليهود

ومــن الأمور اللافتة التي تضمنها التقرير أنه فــي العام الماضي- ٢٠١٢- تعلم ١٣٦٥ فتي وفتاة من عمر ١٢ إلى ١٧ عاما للقب الأول الجامعي، من بينهم ٢٨٥ طالبا تعلموا مباشرة في الجامعات، و٦٢٤ طالبا في الجامعة المفتوحة (بالمراسلة) و٢٥٥ طالبًا في كليات أكاديمية، ولكن هنا أيضا ظهرت أوضاع العرب، إذ أن ١٣٪ فقط من هؤلاء كانوا من العرب، ولكن حسب مكتب الإحصاء فإن هذا يسجل نسبة عالية جدا مقارنة مع العام ٢٠١١، حينما كانت نسبة العرب ٤ر٣٪ فقط.

واستعرض التقرير الأسماء الأكثر شيوعا بين العرب واليهود ليظهر أن ١٠٪ من مواليد المسلمين يطلق عليهم اسم محمد، تليه أسماء أحمد ومحمود ويوسف وآدم وعبــد، أما بين المولودات فنجد أن الأســماء الأكثر شــيوعا هي مريم ولين ورهف وليان ورماح وحلا ونور وبيسان وملك وآية.

مؤسسة الضمان الاجتماعي تحذّر من اتساع الفقر وتوصي بزيادة المخصصات

* المؤسسة تدعو أيضاً إلى مخطط حكومي لخفض سقف الفقر *

أصدرت مؤسســة الضمان الاجتماعي الرســمية (مؤسسة التأمين الوطني) تقريرا خاصا لمؤتمر «ســديروت للقضايا الاجتماعية»، تحذر فيه من اتســاع دائرة الفقــر، خاصة على ضــوء تقليص مخصصات الأولاد ابتداء من شــهر آب مــن العام الجاري- ٢٠١٣، وتدعو المؤسســة الحكومة إلى عدم تثبيت هذا التخفيض، بل جعله مؤقتا، إذ أن العائلات الفقيرة وكثيرة الأولاد تعتمد بنسبة كبيرة في حياتها على هذه المخصصات.

ويقول التقرير إن دائرة الفقر وظاهرة اللامساواة اتسعتا بوتيرة عالية جدا في العقد الأخير، ووصلتا إلى مســتوى عال جدا، إن كان بمقارنة مع الماضي، أو بمقارنة مع الوضع العالمي اليوم، وخاصة المقارنــة مع الدول المتطورة، ويضاف إلى هذا أن الفقر زاد عمقا، وكل هذا بات يشكل مشكلة استراتيجية في المجتمع الإســرائيلي، ما يســتوجب العمل على تقليص دائرة الفقر إلى المستويات العالمية.

ويقول التقريــر إن الهيئات الدولية والدول المتطورة تضع ســقفا للفقر، وتطمح إلى أن يكون الفقر لديها ما دون هذا الســقف، وقد وضعوا سياسات واستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، تحت عنوان مكافحة الفقر. ويدعو التقرير إسـرائيل إلى أن تتصرف بالمثل، وتعمل بشـكل خاص في المرحلة الأولى على تقليص الفقر أولا بين الأولاد ومن هم في ســن الشــيخوخة، ومن أجل تســهيل المهمة فعلى حكومة إسرائيل أن تضع حاليا أهدافا وسطية، قبل وضع أهداف للوصول إلى المستويات العالمية.

ويقترح التقرير أن تضع الحكومة في المرحلة الأولى خطة لتقليص الفقر بين الأولاد خلال عشر سنوات إلى نسبة ١٩٥٨٪، بدلا من نحو ٣٣٪ اليوم، وهذا على الرغم من أن معدل الفقــر اليوم بين الأولاد في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون OECD، هو ٦٦١٪.

ويقترح التقرير سلســلة من الخطوات لتقليــص الفقر في العائلات كثيرة الأولاد، ومن ضمنها التحفيز على الخروج إلى سوق العمل، وهذا على الرغم من أن تقريرا سابقا للمؤسســة يُظهر أن نحو ٤ر٩٠٪ من الأولاد الفقراء يعيشون في عائلات فيها عامل واحد على الأقل، ولكن اللافت أن هذه النسبة تنخفض إلى ٨٨٪ لعائلات لديها أربعة أولاد، و٧٦٪ لعائلات لديها ستة أولاد وأكثر. ومــن ضمــن هــذه المقترحــات تفعيل مشــروع «التشــغيل» الســابق «فيسكونسـين»، الذي توقف العمل فيه في النصـف الأول من العام ٢٠١٠، وتحــاول الحكومة في هــذه المرحلة إعادة تفعيله من جديد ليكون شــاملا لجميع المناطق، وهذا يواجه معارضة في الكنيسـت وفي دائرة التشـغيل، خاصة وأن هذا المشروع لم يثبت نجاعته.

كذلــك يوصي التقرير بإعادة النظر في حجم تقليص مخصصات الأولاد، إذ أن الحكومة قلصت في شهر آب من العام الجاري حجم الانفاق على مخصصات الأولاد، التي تدفع لكل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، بنسبة ٤٥٪، أي حوالي ٨٠٠ مليون دولار سـنويا، وتدعو المؤسسة إلى جعل هذا التقليص مؤقتــا وغير ثابت، على أن تعيد الحكومة قســطا منـــه، إلا أن اتجاه الريح في

الحكومة غير ذلـك، فالقرار الأخيرة لوزارة المالية لصرف الفائض في خزينة الضرائــب اتجه إلى إلغاء رفع ضريبة الدخل، وليس إلى تراجع ما عن تقليص مخصصات الأولاد.

وكان تقرير سابق لمؤسسة الضمان الاجتماعي، بشأن تقليص مخصصات الأولاد، قــد أكد أن تقليص مخصصات الأولاد بهذه النســبة الكبيرة أدى إلى تقليص مداخيل العائلات التي لديها أولاد، وكان التأثير الأكبر في العائلات الكبيــرة، ومنها من فيهــا عاملون، ولكن مداخيلهم مــن الرواتب منخفضة، وتشكل المخصصــات الاجتماعية مصــدرا أساســيا لتأمين الحــد الأدنى

وكما يظهر من التقرير، فإن العائلات الأكثر فقرا تشكل المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد، أكثر من ٢٥٪ من مدخولها الشــهري، ما يعني أن المخصصات هي مورد مصيري بالنســبة لهذه العائلات، تسد من خلالها قسطا من عجزها عن تسديد احتياجاتها اليومية.

وكان وزيــر الرفاه الاجتماعي قد أقام قبل نحو شــهر لجنة خاصة لمكافحة الفقر، وأنيط بها وضع مخطط خلال تسعين يوما للخطوط العريضة للإجراءات الواجــب اتخاذها. كما كانت حكومة إيهــود أولمرت قد وضعت مخططا كهذا في العام ٢٠٠٧، إلا أن توصياتها لم تخرج إلى حيز التنفيذ باستثناء رفع بعــض المخصصــات، التي عادت حكومــة بنيامين نتنياهــو وقلصتها في الأشهر الأخيرة.

إلغاء قرار رفع ضريبة الدخل في العام المقبل

*وزارة المالية تقرر إلغاء رفع ضريبة الدخل رافضة تخفيض ضريبة المشتريات ورفع مخصصات الأولاد *بنك إسرائيل يبقى على مستوى الفائدة البنكية ١٪*

> أعلن وزير المالية يائير لبيد في الأسبوع الماضي عن إلغاء قرار رفع ضريبة الدخل بنسبة ما بين ١٪ إلى ٢٪، الذي كان مقررا ابتداء من مطلع العام المقبــل ٢٠١٤، وهذا على ضوء مداخيل الضريبة التي فاقت التوقعات. وتأتي هذه الخطوة المتســارعة لقطع الطريق أمــام المطالبين بصرف الفائض في الميزانية وخزينــة الضرائب على رفع مخصصــات الأولاد، وتخفيض ضريبة المشتريات التي ارتفعت مجددا في منتصف العام الجاري.

> وكان مــن المفترض أن ترتفــع الضريبة على من راتبــه غير الصافي حتى ٤ اَلاف دولار بنســبة ١٪، ومــن راتبــه أعلى من ذلك بنســبة ٢٪، إلا أن القرار ألغــى هذه الزيادة، في حيــن أبقى على رفع ضريبة الشــركات من ٢٥٪ إلى ٥ر٢٦٪، إلا أن الشـرائح الفقيرة التــي تحصل على رواتب متدنية لا تصل إلى سقف الضريبة الأدنى لن تستفيد من هذا القرار، لأن رواتبها عمليا معفاة من

الضرائب. وكانت هناك مطالبات بتخفيض ضريبة المشتريات التي ارتفعت في شــهر حزيران العام الجاري من ١٧٪ إلــى ١٨٪، وتخفيض كهذا كان من المفترض أن يساعد تلك الشــرائح، كذلك فإن لبيد لم يلتفت إلى المطالبات بإعادة قســم من مخصصات الأولاد التي تم خســفها في شهر اَب من العام الجاري بنسبة تصل إلى ٤٥٪.

وبحسب تقديرات محللين، فإن لبيد قاد خطوة إلغاء رفع ضريبة الدخل في محاولة لإرضاء الشـرائح الوسطى، بعد أن بينت استطلاعات رأي تراجع تأييده في الشارع، وخيبة الأمـل الكبيرة بين مصوتيه فـي الانتخابات

وكانت التقارير التي صدرت في الشــهر الماضي قد بينت أن حجم الفائض في ميزانيــة الدولة وخزينة الضرائب منذ مطلع العــام الجاري وحتى نهاية

شـهر تشـرين الأول بلغ ٢ر٤ مليار دولار، إلا أن الحكومة حولت من هذا المبلغ ٨٠٠ مليــون دولار لوزارة الدفــاع، وهذا الفائض نابع أساســا من فائض في مداخيل الضريبة، ومن فائض ميزانيات الوزارات المختلفة.

وتقــول التقارير إن الفائض العام في جباية الضرائب بلغ ٢٥٥٢ مليار دولار، فــي حين أن الفائض من ميزانيات الوزارات المختلفة بلغ ١٥٥٨ مليار دولار، ما يعنــي ٢ر٤ مليار دولار كان فائضا غير متوقع، وهذا ســاهم في خفض العجز في الموازنة العامة من ٦٥ر٤٪ حسب ما هو مخطط إلى ما دون ٥ر٣٪ من حجم

إلى ذلك، فقد أعلن بنك إسـرائيل المركزي عن إبقاء الفائدة الأساسية في الشهر الجاري- كانون الأول- ١٪، بعد أن قد خفضها قبل أكثر من شهر بنسبة



قـضـايــا وآراء

وجهة نظر مغايرة لما هو سائد حول تراث إسحق رابين الحقيقي

بقلم: يغنّال ميخانيل مايمون (*)

لن تــروق هذه الحقيقة قطعــاً للكثيرين في إســرائيل، خاصة على خلفيــة «مهرجان رابين» الأحادي الجانب الذي يهل علينا مرتين في كل ســنة، لكــن هذه حقيقة حتى وإن لم تكن لائقة سياســياً، لا سيما وأنها لا تأتي على لسان شخص يكن البغض والكراهية لرابين، بل على العكس فقد ربطتني به صداقة شــخصية وقد رأيت فيه «صابرا» إسرائيليا يجسد «شخصية فذة» وكنت معجباً به كعســكري لامع أعد وقاد الجيش الإســرائيلي في انتصار «حرب الأيام الســتة» (حرب حزيران ١٩٦٧)، وكرجل يمتلك عقلية تحليلية مبدعة، وذلك حتى اتفاق أوســلو، ولســت أدري ما الذي جرى له في أوسلو؟!

إن التراث الحقيقي لرابين الأكثر صلة بعلاقتنا مع الفلسطينين في الماضي والحاضر على حد سـواء، يتلخص فــي تصريحه المقتضب الذي أصاب به بدقة جوهر النــزاع غير القابل للحل بين الحركه الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، التي لــن تتخلى قط عن تطلعها وجهودها الراميـــة الــى القضاء التام علــى دولة إســرائيل، والذي قال فيـــه: «لا لقاء مع منظمــة التحرير الفلسطينية إلا في ساحة المعركة».

هــذا التصريح الصــادق والعلني حرّره رابين فــي آذار ١٩٧٥ في أثناء العمليــة ضد «المخربين» الفلســطينيين الذين تســللوا (واحتجزوا رهائن) إلى فندق «سافوي» على شواطئ تل أبيب. فهذا التصريح على الرغم من بساطته وحدته وقسوته التي تشي في الظاهر بعدم وجود أي أمل بالسلام يجســد رؤيــة عميقة تنفذ إلى جــذور النزاع القائم بيــن الحركة الصهيونيــة و»الحركة الوطنية الفلسطينية» التي تدعي تمثيل السكان «الأصلانيين» الذين عاشوا في هذا البلد منذ القدم.

وكحــال كثيرين آخرين لم أدرك في ذلــك الوقت ما قصده رابين بالضبــط، وملت إلى الاعتقاد بــأن تصريحه هـــو مجرد كلام جاء في لحظة غضب. في تلك الفترة التي ســرحت فيها من خدمة طويلة في شـعبة الاستخبارات العسـكرية (أمان) كنت قد تأثرت أيضاً بالأجواء التي سادت في وســائل الإعلام واعتقدت أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل تطلعات مشروعة لشعب مقموع يرنــو إلى تحقيق مطلبه العادل في «التحرر الوطني». وقد اســتبعدت من تفكيري، الذي اتســم وقتئذ بسطحية تصل إلى حد التحايل والخداع، أن كفاح منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن يهدف على الإطلاق إلى «التحرر الوطني» وإنما إلى «تحرير فلســطين» وتحرير الأراضي «المحتلة» ولم تكن منظمة التحرير الفلسـطينية مختلفة من هذه الناحية عن جمال عبد الناصر وغيره من الحكام الديكتاتوريين في الشــرق الأوســط. لقد عبر رابين في أقواله المقتضبة- وان كانت ردة فعله أتت بصورة تلقائية في حمأة ثورة غضب إزاء الهجوم الدموي (عملية فندق ســافوي) الذي قتل فيه رهائن وجنود وضباط من مقاتلي الجيش الإســرائيلي بينهم قائدي الســابق في فرقة النخبــة الخاصة التابعة لهيئــة الأركان العامة الكولونيل عوزي يائيــر - عن وجهة نظر واضحة انطوت على نظرية كاملة يمكن اعتبارها «نظرية رابين». ذلك هو حسـب رأيي، التراث الحقيقي الصحيــح لرابين، الــذي يتعين علينا أن نتبنــاه ونعمل بهديه في هذا الوقــت بالذات، الذي ما زالت فيه «انتفاضة الأقصى» ماثلة في ذاكرتنا وكذلك فشـــل اتفاقيات أوسلو وخطة «الانفصال» التي قادها أريئيل شـــارون، وبينما ما زالت «المشــكلة الفلســطينية» مطروحة أمامنا. فضلاً عن ذلــك هناك فوارق كبيــرة بين تلك الفترة وبين الفترة الحالية التي تشــهد مــن جهة انهياراً للأنظمة القديمة في الشـرق الأوسـط وفوضى وحروب داخلية تصرف اهتمام وأنظار العرب عن «القضية الفلسـطينية»، وفشلاً وانحسـاراً لدور ومكانة الولايات المتحدة في المنطقة من جهة أخرى. وقد نشــاً في ضوء كل هذه العوامل وضع غير معقول باتت فيه الأطراف الوحيدة المهتمة بـ «المشــكلة الفلســطينية» هي الولايات المتحدة (التي تبحث عن «إنجـــاز» للتفاخر به) وإيران ومنظمة «القاعدة»، بينما تمارس الضغوط على اسرائيل من أجل إيجاد «حل» لهذه المشكلة.

المغزى الحقيقي لأقوال رابين

إن المغزى الحقيقي لتصريح رابين المذكور بسيط وواضح فحواه: لا مجال لوجود أو قيام كيانين سياسيين يتنافسان على السيادة في «أراض إســرائيل»، وإذا كنا ننشد الحياة والبقاء فإن من واجبنا بل يتحتم علينا أن نزيل هذه الحركة الوطنية الفلســطينية وحلمها من مســرح التاريخ، ذلــك لأنه طالما بقيت هذه الحركــة الانفصالية فإنها لن تتخلى أبداً عن تطلعاتها ومســاعيها الرامية في أحســن الأحوال إلى إلغاء دولة اليهود، وفي أوســطها إلى طرد اليهود من هذا البلد، وفي أسوئها إلى إلادتهم جسدياً.

ذلك هو التراث المنسي والمهمل لرابين، والذي يتعين علينا العودة إلى تبنيه مجدداً، وكم هــو مؤســف حقاً أن رابين أخطــا في أواخر حياته حيــن تراجع وتخلى عن هــذا الموقف الحازم والشــجاع. فهــذا الموقف ما زال موقفاً ســليماً في الوقت الحالي أيضــاً، إذا أن الواقع بمكوناته وعناصــره الأساســية لم يتغير، كمــا أن المواقف الأساســية والتطلعات والأهــداف الحقيقية للفلســطينيين لم تتغير ولن تتغير في المســتقبل. فاليوم، بعد أن اتضح للجميع أن اتفاقيات أوســلو كانت تجربه كارثية وبعد أن تكشــف غدر وخداع ياسر عرفات (مؤسس حركة «فتح» ورمز «الكفاح المسلح» لحركة التحرير الوطني الفلسطينية) بات الكثيرون يدركون أن الكيان المسمى «الكفاح المسلح» لحركة التحرير الوطني الفلسطينية) بات الكثيرون يدركون أن الكيان المسمى والأبحاث التي تبين بأن (الفلســطينيين) هم في غالبيتهم الســاحقة خليط من المهاجرين أتوا من خارج «أرض إســرائيل» واســتوطنوا فيها، وخاصة خلال القرنين الماضيين، وذلك في موازاة الاســتيطان الصهيوني وكنتيجة له. مؤخراً فقط طالعت كتابا بعنوان «جولة في فلسطين» كتبه الاســتيطان الصهيوني وكنتيجة له. مؤخراً فقط طالعت كتابا بعنوان «جولة في فلسطين» كتبه باحث هولندي يدعى هدرياني ريلاندي اســتناداً إلى دراســة شاملة أجراها أثناء زيارته لـ «أرض إســرائيل» في العام ١٩٥٥. ويبين كتاب ريلاندي أن السكان العرب كانوا أقلية صغيرة (غالبيتها مــن البدو الرحل) في البلد، وأن اليهود كانوا يشــكلون تجمعات كبيــرة جداً في القدس والخليل مـن البدو الرحل) في البلد، وأن اليهود كانوا يشــكلون تجمعات كبيــرة جداً في القدس والخليل وعذة.

ويتضح من الكتاب أيضاً أن أســماء الحمائل «الفلســطينية» تعتبر مصــدراً يدل على أصولها العرقيــة أو الجغرافية، والتي تؤكد قدومها من خارج «أرض إســرائيل» وهو ما لا ينكره أو ينفيه الفلسطينيون من أبناء هذه الحمائل.

في ضوء كل ذلك، يتعين علينا العودة إلي الوصايا المهمة التي تركها إسحق رابين (لا لقاء مع منظمه التحرير الفلسطينية إلا في ساحة المعركة) وغولدا مئير (لا يوجد شعب فلسطيني) وإسحق شامير (البحر نفس البحر، والعرب نفس العرب). ولكن على المستوى الأكثر عمقاً وجذرية يجب أن نفهم أن «الحركة الوطنية الفلسطينية» على اختلاف فصائلها ومنظماتها هي حركة «انعزالية» عربية إسلامية، ترى في «تحرير فلسطين» مرحلة انتقالية ضرورية لتحقيق الهيمنة في الشرق الأوسط.

تلك هي الحقيقة، وحسبنا أن نتأمل البرامج السياسية والأيديولوجية (لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية) ومناهج وكتب التعليم في المدارس ورياض الأطفال الفلسطينية، كي نتوصل إلى هذا الاستنتاج البديهي.

وفي هذه الأيام، وفي الوقت الذي يجري فيه وفد إســرائيلي برئاســة الوزيرة تســيبي ليفني مفاوضات مع وفد فلســطيني حول التوصل إلى تسويه سياســية، يواصل الفلسطينيون الحض والتحريض في جهازهم التعليمي ووسائل إعلامهم على كراهية وقتل اليهود. إذن عن أي سلام بالضبط يتحدثون ويقصدون؟! إنهم يقصدون في الحقيقة «خطة المراحل» التي وضعها عرفات، والذي علم وبين أنه يمكن خداع الإســرائيليين والعالم من خلال التحدث بلغه السلام والاستمرار في الوقت ذاته في «الكفاح المسلح» كما لو أن ذلك أمراً بديهياً.

وللأسباب ذاتها لا يجوز لنا بأي حال من الأحوال أن نقبل أو أن نشجع سيطرة «الحركة الوطنية الفلسطينية» على الأردن وفق ما يرغب به كثيرون في إسرائيل. فهذه الحركة ينبغي القضاء عليها والعمل من أجل زوالها من مسرح التاريخ، وكل ما تمثله من حلم وتطلعات، وذلك لأنها سـتواصل، في جميع الظروف والأحوال، السـعي إلى إنهاء وجود الدولـة، اليهودية، فتلك هي خلاصة جوهرها وغاية وجودها.

في الوقت ذاته، وبروح التفكير والرؤية العميقين لزعماء (إسرائيليين) سابقين مثل غولدا مئير وإسحق شامير وإسحق رابين، ينبغي اعتبار مملكة الأردن «الوطن القومي» الذي يتجسد فيه «حق» الفلسطينيين في «تقرير المصير» في دولة مستقلة، هذا إذا كان لهم أصلاً مثل هذا الحق، ذلك لأن غالبية الفلسطينيين أتت أيضاً من مكان آخر (من الحجاز في شبه الجزيرة العربية).

(*) تولى كاتب المقال في الماضي مناصب رفيعة في أجهزة الاســـتخبارات الإسرائيلية وعمل في مجال الدعاية وتقديم الاستشارة السياســية، ويزاول حالياً في حياته التي يمضيها متنقلاً بين اسرائيل ولوس انجلوس في الولايات المتحدة، الكتابة في مواضيع مختلفة. المصدر: شبكة الانترنت.

فور

فوز هيرتسوغ برئاسة «العمل» يفتح الفرص أمام تحالفات حزبية جديدة

*هيرتسوغ يطيح بيحيموفيتش بفارق كبير والصحافة تستقبله بحرارة *خلال ١٢ عاما توالى على رئاسة العمل ٩ رؤساء وهذا انعكاس لأزمة الحزب *هيرتسوغ يفحص احتمالات ضم «كاديما » ويزيد من فرص تحالفات أكبر *خيبة أمل مصوتي «يوجد مستقبل» من الحزب الذي دعموه قد يعيد لحزب «العمل» مؤيدين فقدهم في الانتخابات الأخيرة*



إسحق هيرتسوغ على رأس "العمل".

كتب برهوم جرايسي:

يطرح فوز النائب إسحق هيرتسوغ برئاسة حزب «العمل»، «أكبر» أحزاب المعارضة الإسرائيلية، بعد أن أطاح بانتخابات داخلية للحزب، جرت الأسبوع قبل الماضي، برئيسة الحزب شيلي يحيموفيتش، سلسلة من الأسئلة حول مستقبل الحزب، وما إذا بإمكان هيرتسوغ الذي استقبلته الصحافة «بحرارة»، إعادة بعض من قوة الحزب التي تفرقت في السنوات الأخيرة على عدة أحزاب، تعد ضمن ما يسمى «الوسط» في إسرائيل، خاصة على ضوء عدة استطلاعات تشير إلى خيبة أمل مصوتي «يوجد مستقبل» من الحزب الذي انتخبوه في مطلع العام الجاري، وهو الحزب الدي «امتض» كما كبيرا من الأصوات التي كانت في طريقها من حزب «كاديما» المتهاوي إلى حزب «العمل» في تلك الانتخابات.

وفاز هيرتسوغ بنسبة ٥٨٪ من الأصوات، مقابل ٤١٪ ليحيموفيتش، وبلغت نسبة التصويت فيها ٥٣٪ من أصل ٥٤ ليحيموفيتش، وبلغت نسبة التصويت فيها ٥٣٪ من أصل ٥٤ ألف منتسب للحزب، غير أن الانتخابات جرت من دون اهتمام ذي شأن في وسائل الإعلام الإسرائيلية، رغم أن الحديث يجري عـن أقدم الأحزاب الإسرائيلية، الذي يعد الحزب المؤسس لإسرائيل، إلا أنه فـي العقدين الأخيرين تلقى سلسلة من الضربات، كانت أقساها في انتخابات ٢٠٠٩، التي عوض الحزب شيئا يسيرا منها في انتخابات مطلع العام الجاري- ٢٠١٣، ولكنه مرّة أخرى حلّ حزبا ثالثا بعد أن كان ينافس على الحكم، وله اليوم ١٥ مقعدا من أصل ١٧٠ مقعدا.

إسحق هيرتسوغ

وإسحق هيرتسوغ (٥٣ عاما) هو محام بمهنته، وشريك أول في واحد من أكبر مكاتب المحاماة في إسرائيل، وهو نجل رئيس إسرائيل الأسبق حاييم هيرتسوغ في سنوات الثمانين، وقد ظهر هيرتسوغ الابن على الساحة السياسية، حينما استقدمه رئيس الحكومة في حينه، إيهود باراك، ليكون سكرتيرا لحكومته، في العام ١٩٩٩، وهناك برز نجمه السياسي، على أنه كان من أكثر المقربين لباراك، ودخل إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ثم انتخب وزيرا للبناء والإسكان عن الحزب في حكومة أريئيل شارون الثانية.

كذلك انتخب هيرتسـوغ وزيرا عن الحزب في حكومة إيهود أولمرت، وحكومة بنيامين نتنياهو السـابقة (جزئيا)، وتولى علـى التوالي منصبي وزير السـياحة ثم الرفـاه، وكان داعما لعودة إيهود باراك إلى رئاسة الحزب في صيف العام ٢٠٠٧، وعلـى مـر السـنين، وخاصـة فـي الانتخابـات الداخلية التمهيدية التـي جرت في الحزب في الأعـوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٣٠١٠، تبـوأ هيرتسـوغ في لائحـة الحـزب البرلمانية على التوالي المكانين الثاني والثالث وعاد في الأخيرة إلى الثاني، وباعتباره شخصية إجماع في صفوف الحزب.

ويتبنى هيرتسوغ الخط السياسي المركزي في الحزب، وعلى الأغلب يتبنى أيضا البرنامج السياســـي الذي طرح مجدداً في الانتخابــات البرلمانيـــة التي جرت مطلع العــام الجاري، وفي جوهره «الاعتراف بحق تقرير المصير للشــعب الفلسطيني»، ويدعو إلـــى تبني حل للصراع على أســاس مشــروع الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، ولكن الحزب يرفض حق عودة اللجئين، إذ أن مشروع كلينتون يدعو لعودة رمزية إلى مناطق

وفي خطاب الفوز الـــذي ألقاه بعد صدور النتيجة رســميا، تطرق هيرتســوغ إلى العمليـــة التفاوضيـــة، وانتقد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهــو على نهجه في المفاوضات، وقال «فقط خطوات شجاعة نحو السلام مع الفلسطينيين، ستسمح

لنا بالتخلص من الضربات الاقتصادية والسياسية، ولدي شك كبير في ما إذا رئيس الحكومة نتنياهو يفهم هذا، أو إذا كان يعمل في هذا الاتجاه».

حزب العمل ومستقبل التغيرات

لم يحظ هيرتسوغ بدعم غالبية زملائه النواب في الانتخابات الداخلية للحزب، فمن أصل ١٥ نائبا حظي بدعم ثلاثة نواب، وهم إيتان كابل وميراف ميخائيلي وأريئيل مرغليت، بينما حظيت رئيســـة الحزب الســابقة يحيموفيتش بدعم ثمانية نواب، وبقي اثنان على الحياد، أحدهما من بات «عجوز الحزب» بنيامين بن إليعازر، الذي يحاول المنافسة على منصب رئيس الدولة، في الانتخابات التي ســتجري في الكنيست في مطلع الصيف المقبل، قبيل انتهاء ولاية الرئيس الحالي شــمعون

ومـن غير المتوقع أن تشـكل الغالبية التـي لم تدعمه أية عقبة جدية في طريق هيرتسـوغ، في الوقت الذي أعلنت فيه يحيموفيتـش أنها لن تفعل ما فعله آخرون ضدها في الحزب لدى انتخابها، حسب تعبيرها، وعلى الأغلب فإن يحيموفيتش تعني ما تقول، فحزب العمل واجه في سنوات الألفين تقلبات متسـارعة جدا في قيادة الحزب، وكل رئيس كان ينتخب كان يواجه تكتلا ليس سـهلا ضده. ومنذ العام ٢٠٠١ وحتى الآن، جرى انتخاب تسعة رؤسـاء للحزب، في اثنتين كان الانتخاب في إطار القيادة التي كلفت شـمعون بيريس مرتين رئاســة في إطار العبادة التي كلفت شـمعون بيريس مرتين رئاســة الحزب لعبـور أزمات، وفي مرّة واحدة، فــي العام ٢٠٠١، جرت الانتخابات مرتين في غضون أربعة أشــهر، بعد تكشف حالة

وهذا العدد من الرؤساء للحزب في غضون ١٢ عاما، يدل على حالة التخبط التي واجهها الحرب، عمليا منذ منتصف سنوات التسعين، بعد اغتيال الرئيس الأسبق للحزب إسحق رابين، وكلفته انهيارا كبيرا في قوته البرلمانية، وبالتالي الشعبية، وهو منذ العام ٢٠٠٩ فقد مكانة «الحزب الثاني» في إسرائيل، التي كاد أن يسترجعها في انتخابات مطلع العام الجاري ٢٠١٣، إلا أنه بشكل فاجأ الحلبة السياسية كلها، حلّ الحزب في المكان الثالث بعد أن نجح حزب «يوجد مستقبل» الجديد في تجاوزه واقتناص تلك المكانة منه، بحصوله على الجديد، مقابل ١٥ لحزب «العمل» من أصل ١٢٠ مقعدا.

وكما يبدو فإن انتخاب هيرتسوغ قديقود إلى تغيير معادلات حزبية قائمة في الحلبة الإســرائيلية، فقد استقبلته وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية بحرارة، في الوقت التي هاجمت فيه وســائل الإعلام ذاتها الرئيسة الســابقة يحيموفيتش، معتبرة أن «غطرستها قادتها إلى هذه النتيجة».

ويراهــن المراقبون على أن هيرتســوغ، الذي لــم يعد في أي يوم مــن الأيام من قادة الصف الأول فــي حزبه، قد يكون بإمكانه استعادة بعض من مكانة الحزب السابقة، وخاصة على ضوء سلسلة من المؤشــرات التي تدل على خيبة أمل واسعة لدى مصوتي الحزب الجديد «يوجد مســـتقبل» من هذا الحزب ورئيســه وزير الماليــة يائير لبيد، إذ أن هــذا الحزب كان قد اقتنص كمية لا بأس بها من الأصوات التي كان من المفترض أن تتجــه إلى حزب «العمل» فــي الانتخابات البرلمانية، ليحل «يوجد مستقبل».

وكانت آخر هذه المؤشرات نتائج استطلاع للرأي العام واسع النطاق، نشــرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، دلت على أن ٥٥٪ من المصوتين لحزب «يوجد مستقبل» ليسوا راضين عن قرارهم في الانتخابات الأخيرة، على ضوء ممارســة الحزب في الكنيست، ففي الوقت الذي تكشــف فيه رئيس الحزب لبيد على أنه يتبنى سياســة يمينية على المستويين الاقتصادي والسياســي، وأبعد مما طرحه خلال حملته الانتخابية، أشـــار

الاستطلاع إلى أن غالبية مصوتيه ترفض هذه السياسة، فمثلا قال ٨٠٪ ممن صوتوا للحزب إنهم يرفضون تقديم امتيازات مالية للمستوطنين، بينما قال ٦١٪ إنهم يوافقون عمليا على مشروع بيل كلينتون، الذي يتضمن «تقاسم مدينة القدس» و»عودة محدودة للاجئين»، وهذه مواقف ينص عليها برنامج حزب «العمل»، الذي بات برئاسة هيرتسوغ.

كذلك، فإن المستطلعين من مصوتي «يوجد مستقبل» عبروا عن خيبة أملهم من السياسة الاقتصادية التي يطبقها يائير لبيد، من خلال قول ٨٠٪ منهم إن للشـرائح الوسـطى تأثيرا هزيلا على دوائر صناعة القـرار، مقابل ٧٧٪ أكدوا أن التأثير الأكبر هو لكبار أصحـاب رأس المال، و٨٨٪ اعتبروا أن التأثير أيضا لليهود المتدينين المتزمتين «الحريديم»، و٥٣٪ قالوا إن التأثير الكبير أيضا للمسـتوطنين، ما يعني أن لبيد الذي وصل على أكتاف حملة تزعم أنه يمثل الشرائح الوسطى، ترك تلك الشـرائح خائبة الأمل، لأنه رغـم وصوله إلى منصب وزير المالية، لم يطبق ما وعد به من سياسة اقتصادية.

وفي الأيام التي تلت انتخاب هيرتسوغ، جرى الحديث عن أن الأخير قد يحاول ضم حزب «كاديما» إلى حزب «العمل»، وللهذر قد يحاول ضم حزب «كاديما» إلى حزب «العمل»، وللهذرب موفاز ويسرائيل حسون، وهما قائدان سابقان في الجيش والمخابرات، وخلفياتهما يمينية، إلا أن البرنامج السياسي الذي خطّه موفاز وعرضه في الانتخابات الأخيرة، يعد أكثر «تقدما» نسبيا من برنامج حزب «الحركة» برئاسة يعد أكثر «تقدما» نسبيا من برنامج حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، إذ أن «كاديما» الذي يدعو إلى مرحلة انتقالية في حل الصراع، يقول إن الحل الدائم يجب أن يضمن دولة فلسطينية على نفس المساحة الفلسطينية التي احتلت في اللهام ١٩٦٧.

وكما يبدو فإن هيرتسوغ يعي ضرورة إنهاء حالة التشرذم الحاصل في المعسكر السياسي الذي من المفترض أن يشكل منافسة قوية لسياسة اليمين المتطرف، وعلى رأسه حزب «الليكود»، فمعسكر اليمين المتطرف نجح في العامين في الأخيرين في تجميع قوته بشكل ملحوظ، على الرغم من أن نتائح الانتخابات كانت متفاوتة، فقد «أثمر» توحيد القوى الأبرز بين المستوطنين والتيار «الديني الصهيوني» كتلة الرباناية كبيرة، من ١٢ نائبا وهي كتلة «البيت اليهودي»، بدلا من سبعة في كتلتين في الدورة البرلمانية السابقة، وكان من سبعة في كتلتين في الدورة البرلمانية السابقة، وكان من سبعة أش يزيد هذا التكتل بمقعدين اضافيين، كانا من نصيب لائحة أشد تطرفا ولكنها لم تتجاوز نسبة الحسم التي نصيب منها جدا.

كذلك، فــإن التحالــف الانتخابــي بيـــن حــزب «الليكود» والسرائيل بيتنا»، ورغم أنه أفقد الحزبين مجتمعين ١١ مقعدا، إلا أنه ظهر كأكبر كتلة من دون منافس في الكنيست.

وهذا يعني أن هيرتسوغ يخوض تجربة، أو محاولة، لتقليص حجــم حالة التشــرذم، وأمامه مجال واســع لإقامة تحالف مع «كاديما» حاليا، ومستقبلا هناك «الحركة» وحتى قسم من حزب «يوجد مســتقبل»، ولكن كل هذا يبقى في اطار سيناريوهات وفرضيــات، ما زال من المبكر جدا بحثها، لأن الأعين تتجه الآن إلى شــكل أداء هيرتســوغ السياســي والحزبي، وقدرته على الاســتفادة من أخطــاء الحكومة وخاصة أخطــاء حزب «يوجد مستقبل».

وعلى الرغم من هـذا الرهان على هيرتسـوغ، إلا أن بعض المراقبيـن يتوقعـون محاولة انضمـام حـزب «العمل» إلى الحكومة، فـي حال حصل علـى بعض المكتسـبات الحزبية والسياسـية، ولكن مقابل هذا الرهان نذكر أن هيرتسوغ كان من الداعيـن في مطلع العـام ٢٠١١ إلى انسـحاب الحزب من حكومة نتنياهو السـابقة، في حيـن أن نتنياهو يرأس اليوم حكومة أكثر تطرفا من سابقتها.

متابعات

معلومات جديدة عن التاريخ السري للترانسفير

مخططات إسرائيلية لتوطين اللاجئين وتهجير عرب ٤٨!

حاكت القيادة الإســرائيلية، في ســنوات الخمســين والستين من القرن الماضي، مخططات عديدة، معظمها سري، لمواصلة عمليات الترانسفير بحق الفلسطينيين، التي نفذتها في نهايـــة العام ١٩٤٧ وخلال العام ١٩٤٨. وقضى قســم من هذه المخططــات بنقل مواطنين عرب في إســرائيل إلى دول أخرى بينها الأرجنتين والبرازيل وليبيا ومصر ولبنان وتونس والجزائر، ومحاولات لتوطين لاجئي الـ∧٤ في دول عديدة بينها ألمانيا وفرنســـا ودول

ووضعت القيادة الإسرائيلية هذه المخططات بسبب العامــل الديمغرافــي، أي بحجة التخــوف من تزايد نسبة العرب في الدولة. وكان ثمة سبب آخر يتعلق بالضغوط الدولية التي مورست على إسرائيل من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة إسرائيل بالمشاركة في حل كهــذا، من خلال عــودة جزء، ولو صغير جدا بالــكاد يصل إلى ١٠٪، إلــى موطنه تحت الحكم الإسرائيلي.

وكتب المحاضر في قســم العلوم السياسية في كلية «عيمق يزراعيل» (مرج بــن عامر)، الدكتور أريك أريئيل، بالاستناد إلى أطروحة الدكتوراه التي قدمها إلى جامعة حيفا العام الماضي حول قضيـــة اللاجئين، مقالا مطولا نشـره في صحيفة «هاَرتـس»، يوم الجمعــة الماضي، أن اللاجئيــن تركوا وراءهم أملاكا شــملت أراضي بلغت مســاحتها أكثر من أربعة ملايين دونم، و٧٣ ألف غرفة، و۸۰۰۰ حانوت ومکتب.

وأضاف أريئيل أن «فـراغ البلاد من سـكانها العرب والقــدرة على إقامة دولة ذات أغلبية يهودية ســاحقة اعتبر أنه الإنجاز الأكبــر للحركة الصهيونية، وحتى أنه أهم من إقامة الدولة، برأي قســم مــن قيادتها، ولذلك ســارعت إســرائيل منذ منتصف العــام ١٩٤٨ إلى بلورة سياســـتها، والتي بموجبها لن تسمح بأى شكل بعودة اللاجئين إلى أراضيها». وأشــار إلى أن إســرائيل أرادت بذلــك «تخليد الســتاتوس - كــوو [أي الوضــع القائم] الديمغرافــي إلى جانب الســتاتوس - كــوو الجغرافي الحاصــل لدى انتهاء المعارك وتوقيـــع اتفاقيات وقف

وفي شهر كانون الأول من العام ١٩٤٨ اتخذت الجمعية العامة للأمــم المتحدة القرار رقم ١٩٤، المعروف بـ «قرار حق العـودة»، ونص البند ١١ فيه على «وجوب السـماح بالعودة، فــى أقرب وقت ممكن، للاجئيــن الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم». وأشار أريئيـــل إلى أنه منذ اتخاذ هذا القرار بدأت تُمارس على إسرائيل ضغوط مكثفة من أجل استيعاب جزء من اللاجئين. كذلــك فإنه تم طرح هذه القضية على جدول أعمال الجمعية العامة سـنة بعد أخرى، وفي المؤتمرات الدوليــة، مثــل مؤتمر لــوزان لحل الصراع في الشــرق الأوسط الذي عقد في أيار ١٩٤٩.

ووفقا لأريئيل، فإن الرئيــس الأميركي هاري ترومان، كان أول من بعث برســالة تحذير شديدة إلى إسرائيل، وقال فيها إن رفض إسرائيل استيعاب لاجئين «يشكل خطرا على السلام ويتجاهل قرارات الأمم المتحدة».

وأضاف الباحث أن إســرائيل كانت قد وافقت خلال مؤتمــر لوزان على اســتيعاب لاجئيـــن من خلال ضم قطاع غزة، معتقدة أنه يسكن فيه ١٥٠ ألف لاجئ. لكن تبين لاحقا أنه يسكن في القطاع ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ ألف لاجئ إضافة إلى حوالي ٨٠ ألفا من سكان القطاع الأصليين. وبعد تصاعد الضغوط الدولية عليها أعلنت إسرائيل أنها بشروط معينة ستوافق على استيعاب ١٠٠ ألف لاجئ. لكنها تراجعــت عن إعلانها هذا، في تموز العام ١٩٥٠، بادعاء أن الدول العربية رفضت هذا

ورغم أن الضغوط الدولية على إسرائيل قد تراجعت في بداية سنوات الخمسـين، وبدأت الجهود الدولية تركز على دفع حل لقضية اللاجئين من خلال حلول اقتصادية

إقليمية ومحاولات التوطين في الــدول العربية، إلا أن مسـألة عودة قســم من اللاجئين إلــى موطنهم تحت الحكم الإســرائيلي بقيت طوال الوقت نقطة مركزية في كافة الحلول التي اقترحت حينذاك.

«لجنة الترانسفير» ومخططات تهجير عرب ٤٨

كلما تزايد الإدراك أن إسرائيل قد تضطر مرغمة ونتيجة للضغوط الدولية في ســنوات الخمســين والستين إلى استيعاب قسم من اللاجئين، أخذت القيادة الإسرائيلية في البحــث عن حلول لإجراء «تـــوازن ديمغرافي». ووفقا لأريئيل فإن القيـــادة الإســرائيلية تداولت في كيفية خفــض عدد الســكان العرب في إســرائيل إزاء احتمال اســتيعاب لاجئين، الذين نســبة الولادة لديهم ولدى العرب في إسرائيل أعلى من النسبة لدى اليهود.

وفـــي أوج حرب العام ١٩٤٨، وفـــي الوقت الذي تم فيه تهجير أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ، شكلت حكومة إسرائيل «لجنة الترانسـفير»، وفوضتها بوضع توصيات بشــأن السياسة تجاه اللاجئين. وترأس اللجنة يوسف فايتس، أحد رمــوز الحركــة الصهيونية في طرد عــرب الجليل والمســؤول في «كيرن كييمت ليســرائيل» (الصندوق الدائم لإسرائيل)، والذي وصفه أريئيل بأنه «الروح الحية من وراء تشكيل اللجنة».

وبين التوصيات التي وضعتها «لجنة الترانسفير» أنه ينبغي النظـر إلى «هجرة» اللاجئين علــى أنها حقيقة نهائية، وينبغي تأييد اســتيعابهم فــي أماكن أخرى خارج إسرائيل.

وأوصت اللجنة بتشــجيع هجرة العــرب الذي بقوا في البلد، وشراء الأراضي من العرب الذين يوافقون على الهجرة، وهــدم قرى عربية ومنع زراعــة الأراضي وجمع الحصاد وقطف الزيتون. وأشــار الباحث إلى أنه في تلك الفترة كانت هناك محاولات مــن جانب لاجئين للعودة إلى قراهم وأراضيهم من خلال التسلل عبر الحدود.

وأضاف أريئيــل أنه بعد أن أيقنت حكومة إســرائيل خلال مداولات في «الغـرف المغلقة» أن لا مفر من عودة قســم من اللاجئين، أقرت «لجنة الترانسفير» أنه يحظر أن يصل عدد السكان العرب إلى أكثر من ١٥٪ من سكان إســرائيل. وأشــار الباحث إلى أن «هذه التوصيات، التي تم تقديمها خطيا، لم تتبناها الحكومة بشــكل رسمي، لكن على ضوئها تعمــق الإدراك أنه ينبغي العمل على الستاتوس- كوو الديمغرافي».

وقد شارك رئيس حكومة إسرائيل، دافيد بن غوريون، ومستشـــاره للشؤون العربية، يـهوشـــع فلمون، في عدة اجتماعات لـ «لجنة الترانسفير»، التي جرى فيها البحث في تشــجيع هجرة العرب. وقال قائد الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في حينه، موشيه دايّان، في حزيران العام ١٩٥٠، إنه «ينبغي التعامل مع ١٧٠ ألف عربي بقوا في البلاد وكأنه لم يُحسم مصيرهم بعد. وآمل أن تكون هناك إمكانية في السـنوات المقبلة لتنفيذ ترانسفير لهؤلاء العرب من أرض إسرائيل».

وقال أريئيـــل إن قيادة حزبي مباي و»أحدوت هَعَفودا» وقــادة الحكم العســكري آمنوا، خلال العقــد الأول بعد قيام إســرائيل، بأن يســتخلص قســم من العرب على الأقل العبــر من نتائج حرب ٤٨ وبأن يفكروا بالهجرة من البلاد طواعيـــة. وكتب فلمون مذكــرة وجهها إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، موشــيه شاريت، في العام ١٩٥٠، قال فيها إن «معظم أصحاب الأملاك بين عرب إسـرائيل يرغبون بمغادرة البلاد إذا تمكنوا من إخراج أملاكهم. والمسيحيون سيختارون الانتقال إلى لبنان، والمسلمون إلــى مصر». وأقر فلمون بأنه بحــث إمكانية إجراء تبادل أملاك بين العرب من إســرائيل واليهود من مصر ولبنان ووجد أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق.

لكــن خطة التهجير الأكبر والأشــمل التـــي وضعتها «لجنة الترانسفير» كانت تقضي بنقل اَلاف العرب

عليها اسم سري هو «عملية يوحنان». وأشار أريئيل إلى أنه تم وضع هذه الخطة بســرية بالغة في ديوان رئيس الحكومة ومكتب وزير الخارجية بمســاعدة فايتس. وقد

شجع شاريت وضع هذه الخطة رغم أنه خشي من موقف

الكنيسة عندما يتضح أن قسما كبيرا من المهجرين هم

وفي شهر آذار العام ١٩٥٢ سلم فايتس وزارة الخارجية تقريرا مفصلا حول إمكانية توطين عرب مسيحيين من الجليل الأعلى في الأرجنتين والبرازيل. وقال في التقرير إن السلطات الأرجنتينية تشبجع هجرة مزارعين إليها، وإن ٣٥ عائلــة من قرية الجش، قرب صفد، أبدوا اهتماما بالخطـة. ووفقـا للخطة فإنـه تعين أن تمـول «كيرن كييمت» بالسر هذه العائلات بواسطة شركة تقام باسم أشخاص غير يهود. وقال شاريت إنه بالإمكان الإعلان عن هذه الخطة على أنها مبادرة لعرب من إســرائيل، وأنها شبيهة بهجرة مسيحيين موارنة من لبنان. وأصدر تعليمات بأنه إذا تم الكشـف عن «عملية يوحنان» فإن على إسـرائيل أن تنفي بشكل قاطع أنها عملية بمبادرة حكومة إسرائيل.

وأبلغ شــاريت فايتس، في تشرين الثاني العام ١٩٥٢، أن بن غوريون صادق على «عملية يوحنان»، وشــدد على وجوب الحفاظ عليها بسرية مطلقة. إلا أنه تم إلغاء هذه الخطة، في بداية العام ١٩٥٣. ويرجح أريئيل أن السبب يعود إلى أن الأرجنتين سحبت يدها من الموضوع.

مخططات توطين اللاجئين في ليبيا

في موازاة ذلك كانت دائرة الشــرق الأوسط في وزارة الخارجية الإســرائيلية تعمل، منـــذ إقامتها، على وضع



وبعد حصول ليبيا على اســـتقلالها، في كانون الثاني من العــام ١٩٥٢، عرض المســؤول فــي وزارة الخارجية الإســرائيلية، موشــيه ساســون، اقتراح ســريا يقضي بتوطين لاجئين ومواطنين عرب من إســرائيل في ليبيا، ودمــج ذلك مع «إنقاذ أملاك يهــود ليبيا». وفي حزيران العام ١٩٥٥، سافر فايتس من باريس إلى تونس والجزائر بهــدف البحث فــي إمكانية توطين لاجئيــن وعرب من إســرائيل في هاتين الدولتيـــن، وذلك في موازاة هجرة يهود منهما إلى إسرائيل.

وجرت محاولة أخــرى، كان فلمون ضالعا فيها، وقضت بشراء ١٠٠ ألف دونم في منطقة دراس الأخضر في ليبيا مــن أجل توطيــن اللاجئين فيها. وفشــلت هذه الخطة بعد تسربها إلى وســـائل الإعلام، وفي أعقاب ذلك تمت ممارسة ضغوط كبيرة على ليبيا لرفضها. وخلال العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧ حاكت إسـرائيل خطة أخرى، قضت بشـراء مزارع قــرب طرابلس الغرب وتوطين نـــواة من اللاجئين مؤلفة من ٥٠ إلى ٧٥ عائلة. وتم إطلاق تســمية «عوري» عليها. وشــملت هذه الخطة إقامة شــركة تطوير وبناء وتسجيلها في سويسرا، وأن يكون أحد أصحاب أسهمها بنكا سويســريا. وألغيت هذه الخطة أيضا بعد تسربها إلى وسائل الإعلام.

ووضعت إســرائيل خطــة أخرى، في أيلــول العام ١٩٥٩، لتوطين ٢٠٠٠ عائلة من اللاجئين في ليبيا وتشغيلهم في شركة تطوير. وتم الاهتمام من خلال هذه الخطة بأن لا يشكل اللاجئون عبئا على الاقتصاد



إعداد: بلال ضاهر

حال وافقوا على الهجرة منها. وفي النصف الأول من سـنوات الستين استمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بحث مخططات لتشجيع هجرة لاجئين فلسـطينيين وتوطينهم في أوروبا، وخاصة في ألمانيا وفرنســـا، وإيجاد عمل لهم في ألمانيا والنمســـا وسويســرا. وأطلقــت على هذه الخطة تســمية «عملية العامل»، وتم الحفاظ على ســريـتها المطلقة. لكن وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حينه، غولدا مئير، تحفظت من هذه الخطة واعتبرت أن من شأن «إغراق ألمانيا بلاجئين عرب أن يؤثر على محيطهم الألماني». وبعد فشــل هذه الخطة بحثت إســرائيل في خطة أخرى، في العام ١٩٦٦، وقضت بنقل لاجئين من الأردن إلى فرنســـا وتوطينهم

وأشــار أريئيـــل إلى أن إســرائيل اســتمرت في وضع خطط لتوطين اللاجئين الفلسـطينيين وراء البحار، بعد حرب حزيران العام ١٩٦٧، لكن تنفيذ هذه الخطط فشــل «مثلما فشــلت أفكار واقتراحات طرحها آخرون، وبينهم الرئيس السوري، حسني الزعيم، ورئيس حكومة العراق، نوري السعيد، في العام ١٩٤٩. وقد تحفظ شــاريت من اقتراح رئيـس الحكومــة العراقية بمبادلــة اللاجئين بيهود العــراق، الذي بلغ عددهم ١٤٠ ألف نســمة. وقد خشي شــاريت وآخرون من احتمال مطالبة يهود العراق بتعويضات على أملاكهم وأن يقدم بعــد ذلك طلبات كهذه يهود هاجروا إلى إسرائيل من دول أخرى. وهكذا ارتبطت قضية اللاجئين بأملاك المهاجرين [اليهود] من الدول العربية».



خطط لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج إسرائيل، وتجنيـــد تمويل لذلــك والحصــول على تأييـــد دولي

لكن منذ نهاية سـنوات الخمسـين بدأت كـرة الثلج

هذه تتدحـرج في الاتجـاه المعاكس لإرادة إسـرائيل. وبعث سـفير إسـرائيل في روما، إلياهو ساسون، برسالة إلى وزيرة الخارجية، غولدا مئيـــر، في نهاية العام ١٩٦١، حــذر فيها من أن «الوقت يعمل ضد مصلحة إســرائيل». ورأى أريئيل أن إسرائيل، في تلك السنوات، لم تنتبه إلى التطورات التي أدت لاحقا إلى أن «يؤسس اللاجئون هيئة رسمية تمثلهم وتتحدث باسمهم» في إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وأثارت المبادرة الجديدة لإدارة كنيدي واقتراب انعقاد مــداولات دورة الجمعية العامة الـ ١٦ قلقا في إســرائيل، خاصة وأنه في الدورة السابقة للجمعية العامة طرأ تراجع على مكانة إسرائيل بسبب قضية اللاجئين. وكان السؤال المركزي بالنسبة لإســرائيل: «ما هو عدد اللاجئين الذين بإمكان إسـرائيل أن تسـتوعبهم من دون تشكيل خطر

على بقائها ووجودها كدولة يهودية؟». وقالت غولدا مئير في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في العام ١٩٦١، إن إسرائيل مطالبة بإعــادة لاجئين مســنين. وأضافــت أن ١٠٪ من ســكان إسـرائيل هم عرب. كذلك عقدت قيـادة وزارة الخارجية الإســرائيلية سلســلة اجتماعات، وُصفت بأنها ســرية للغاية، وبحثت مسألة «الثمن» الذي ستدفعه. وقال مدير

عام الوزارة، حاييم يحيل، إن بإمكان إسـرائيل استيعاب ٣٠ إلى ٤٠ ألف لاجئ خلال ثلاث أو أربع سنوات وأن هذا «لا يشــكل خطرا كبيرا». ورأى قسم من المشاركين في هذه المــداولات أن وجود أقلية عربية نســبتها ٢٥٪ هو وضع «بالإمكان التعايش معـه»، فيما اعتبر اَخرون أن نسـبة كهذه تشكل «سقفا عاليا وخطيرا جدا».

وعقدت الحكومة الإســرائيلية، في تمــوز العام ١٩٦١،

اجتماعين تم تخصيصهما لمسألة «الثمن»، أي عدد اللاجئيــن الذين ستســمح بعودتهم. وقــال بن غوريون خلالهما إنه إذا وصل عدد العرب في إسـرائيل إلى ٦٠٠ ألف فإنهــم سـيصبحون الأغلبية خلال جيلين. وأشــار أريئيل إلى أن عدد سكان إسرائيل بلغ حينذاك ١ر٣ مليون بينهم ٢٥٢ ألف عربي ويشكلون نسبة ٣ر١١٪ من السكان. ولم تتخذ حكومة إسرائيل قرارات في هذين الاجتماعين.

«المحادثات الهادئة»

خلال العاميــن ١٩٦٢ و١٩٦٣ جرت محادثات ســرية حول اللاجئين الفلسطينيين بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأطلق عليها تسمية «المحادثات الهادئة». ووفقا لأريئيل فإن إســرائيل عبرت خلال هذه المحادثـــات عن موافقتها على عودة ١٠٪ من اللاجئين، أي حوالي ١١٠ آلاف لاجئ. لكن هذه المبادرة لم تنجح بسبب عدم تمكن الولايات المتحدة من الحصول على موافقة الدول العربية عليها.

ولفت أريئيل إلى أنه بين السنوات ١٩٤٨ و١٩٦٧، كانت إسـرائيل تنظر إلى قضية اللاجئين عبر «نظارات» واشــنطن. وتعاملت إســرائيل مع اللاجئين عندما كانوا في واشنطن يعتقدون أنه يجب القيام بخطوات، أو البحث عن خطـط جديدة، من أجل حل هذه القضية. لكن بغياب ضغوط خارجية، بقيت سياســـة الستاتوس - كوو الإسرائيلية على حالها.

وأضاف أريئيل أن «حقيقة أن 'البوصلة السياسية' لدى صناع القرار [في إسـرائيل] أشـارت مجددا إلى واشنطن ونيويورك على أنهما الغاية التي تملي وضع سياســـة إسرائيلية حيال مسألة اللاجئين، هي أحد التفسيرات المركزية لعدم الالتفات وعــدم الإنصات للتطورات التي حدثت في مخيمات اللاجئين في الجانب الآخر من الحدود حتى العام ١٩٦٧ من الناحيتين الاجتماعية والسياسية». ورأى الباحث أنــه «فيما الجوانب الأمنية والعســكرية حظيت دائما باهتمام بالغ، وبضمن ذلك تأسيس فتح والتنظيم عسكريا، فإن إسـرائيل أبــدت اهتماما أقل، بعملية التمأسـس السياســي للاجئين. وهكذا تحولت قضية اللاجئين شـيئا فشـيئا من قضية إنسـانية إلى القضية الوطنية الفلسطينية، بينما تنجر إسرائيل خلف ذنب الأحداث».

لقــد أبدت إســرائيل، في ثـــلاث حــالات، موافقة على استيعاب عدد غير قليل من اللاجئين، في أعقاب ضغوط

أميركية: وافقت في العام ١٩٤٩ على اســتيعاب ١٥٠ ألف لاجئ بعد أن اشــترطت ضم قطاع غزة إليها؛ الموافقة في العام نفســه على اســتيعاب ١٠٠ ألف لاجئ؛ وموافقتها على استيعاب ١١٠ اَلاف لاجئ خلال «المحادثات الهادئة». ورأى أريئيل أن «إســرائيل كانت مســتعدة لاستيعاب لاجئين عندما كان وضعها الديمغرافي والجيو-إســـتراتيجي أســوأ بكثير مما هو اليوم. وبقدر ما يمكن الاستفادة من تجارب الماضي، فإن الاستعداد لاستيعاب عـدد مقلـص ورمزي مـن اللاجئيـن وبموجـب معايير تحددها إسـرائيل، مثل السـن والجدول الزمني والوضع العائلي - ومسجل في الأونروا اليوم قرابة خمسة ملايين لاجئ موزعين في ٥٨ دولة - من شــأنه توفير اســتجابة رمزيــة وهامة لمطلب 'العودة'، الكامن في أسـاس الروح

الأخلاقي في نشوء هذه القضية». وخلص إلى أن «قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل كجزء من تسوية شاملة ستسحب البساط من تحـت مطلب العودة، إذ أنه لا يوجـد منطق في أن يطلب قسم كبير من اللاجئين العودة إلى إسرائيل حصرا وليس إلى دولتهم الجديدة. ويتبين الآن أن الستاتوس - كوو لم يعد بالفائدة على إســرائيل - على سبيل المثال في حرب أكتوبر العام ١٩٧٣ والانتفاضة الأولى وغيرها - والأرجح أن هذا ما سيحدث في المستقبل أيضا».

الفلسـطينية للاجئين. وبذلك تعترف إسـرائيل بدورها

مبادرة الرئيس كنيدي لحل قضية اللاجئين

تصاعدت المخاوف الإســرائيلية مــن قضية اللاجئين بعد انتخاب الرئيس الأميركي جون كنيدي، إذ تبين، في خريــف العام ١٩٦١، أن إدارته مصــرة على العمل من أجـل إيجاد حل لنحـو مليون لاجئ على الأقل يعيشـون في مخيمات تمتد من سـورية ولبنان في الشمال، ومرورا بالأردن والضفة الغربية وحتى قطاع غزة جنوبا.

وشــدد المحاضر في قســم العلوم السياسية في كلية «عيمــق يزراعيل» (مرج بن عامــر)، الدكتور أريك أريئيل، بالاستناد إلى أطروحة الدكتوراه التي قدمها إلى جامعة حيفًا العام الماضي حـول قضية اللاجئيـن، في مقاله المنشـور في «هاَرتـس»، يـوم الجمعة الماضـي، على أنه ليــس وضع اللاجئين البائس، ولا الصراع في الشــرق الأوسط ولا الحرب الباردة، كانت الدافع للمبادرة الجديدة التي طرحتها واشنطن.

وأشــار إلى أن الكونغرس هو الذي مارس ضغوطا كبيرة على وزارة الخارجيــة الأميركية من أجل وضع حل لقضية اللاجئين. والسبب هو أن ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، «الأونروا»، أخذت ترتفع، فيما ٧٠٪ منها تمولها الولايــات المتحدة. وجاءت هــذه الضغوط الأميركية في الوقت الذي اعتقدوا فيه في إسرائيل أن قضية اللاجئين أخذت تختفي. إذ أعلن رئيس حكومة إسرائيل في حينه، دافيد بن غوريون» أن «عرب إســرائيل خرجوا من اللعبة»، وأن «قرار التاســع والعشــرين من تشــرين الثاني [قرار

تغطيةخاصـة

الأهداف الكامنة وراء مطلب الاعتراف بإسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي»

* الهدف الأبرز إلغاء حق العودة وإقصاء عرب ٤٨ عن الحيّر السياسي *

تراجع بن غوريون

عن تعريف «دولة اليهود»

وكان بــن غوريــون تراجع عن وصف إســرائيل بأنها

«دولة اليهود»، أي الدولة التي ينتمي إليها اليهود في

وكتب الوزير الإســرائيلي الســابق يوسي بيلين، في

مقال في صحيفة «يسرائيل هيوم»، في ٣ كانون الأول

٢٠١٠، أنه «في اللحظة التي بدأ فيها بن غوريون بعرض

إســرائيل كدولـــة اليهود، وطالب جميـــع يهود العالم

بالهجرة إلى إســرائيل»، أثار ذلك غضب زعيم اليهود

الأميركيين في ذلك الحين، يعقوب بلاوشــطاين، وهو

وأضاف بيلين أن ثلاثة من زعماء المنظمات اليهودية

الأميركية حضروا إلى إســرائيل، في شــهر أيار العام

۱۹٤۸، والتقــوا مع بــن غوريون، وقالوا له إن «إســرائيل

ليســت مخولة بالإعلان عن نفســها أنهـــا دولة يهود

العالم وتدعوهم للهجرة، لأن هذا الأمر قد يشعل عداء

ووفقا لبيلين، فإن بلاوشـطاين هدد بوقف التبرعات

لإسرائيل «إذا ما استمر قادتها بالتسبب ليهود أميركا

الاصطدام مع غير اليهود حول مســألة الولاء المزدوج».

بعد ذلك دعا بن غوريون بلاوشطاين إلى زيارة إسرائيل

«وسرعان ما تبين لرئيس الحكومة أنه يجري مفاوضات

مع زعيــم يهود أميــركا». وقد أوضح بلاوشــطاين لبن

غوريــون أن «الولايات المتحدة ليســت شــتاتا، وهي

ليسـت مكانا علق فيه اليهود. وبالنسبة ليهود أميركا،

وأصدر بلاوشطاين بيانا حــذر فيه إســرائيل من

المس بمواضيع حساســة لليهود في أماكن أخرى من

العالم. ويهود أميركا يرفضون أي تلميح إليهم بأنهم

بــدوره أصدر بن غوريـــون بيانا تراجع مـــن خلاله عن

وصف إســرائيل بأنها «دولة اليهــود»، وأعلن أن «دولة

إســرائيل تمثل مواطنيها فقط، وتتحدث باسمهم، ولا

تتطلع بأى شكل من الأشكال إلى أن تمثل أو أن تتحدث

باســم اليهود مواطني دول أخــرى... وليس لدينا، نحن

الإســرائيليين، أية نية للتدخــل بأية طريقة كانت في

مشروعا قانون حول

«دولة الشعب اليهودى»

في إطار الاتفاق الائتلافي بين كتلتي «الليكود بيتنا»

و«البيت اليهودي»، قدم رئيس الائتلاف في الكنيست،

ياريف ليفين، ورئيســة كتلة «البيت اليهودي»، عضو

الكنيست أييليت شاكيد، في ٢٤ حزيــران الماضي،

صيغــة مشــتركة بلوراهــا لمشــروع «قانون أســاس:

إســرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي»، وتهدف

إلى تعزيـــز الطابع اليهودي لإســرائيل وتفضيله على

ورغم أن صيغة مشروع القانون الجديد تعتبر أكثر

ليونة قياســا بمشروع القانون الذي قدمه الوزير وعضو

الكنيست السابق عن حزب كاديما، آفي ديختر، إلا أن

مشروع القانون الذي يطرحه ليفين وشاكيد ينص على

أن إسـرائيل هـي «البيت القومي للشـعب اليهودي»،

وأن «الحق في تقرير المصير في إســرائيل يسري فقط

على الشعب اليهودي». وينص مشروع القانون الجديد

على أن «أرض إســرائيل هي الوطن التاريخي للشــعب

اليهودي فقط»، ويرفــض الاعتراف بأن هذه البلاد هي

ويفضل مشروع القانون الجديد يهودية الدولة على

ديمقراطيتها بشــكل واضح، وذلــك من خلال وضع بند

خاص بشــأن النظام الديمقراطي في إسرائيل. وينص

القانــون على أن الدولة ســتلتزم بالحقوق الشــخصية

لجميع مواطنيها، ما يعني رفضهم لوجود حقوق

ويدعي ليفين وشاكيد أنهما خففا صيغة مشروع

القانون الذي قدمه ديختر، بأن ألغيا خضوع ديمقراطية

الدولـــة ليهوديتهـــا. لكن مشــروع القانـــون الجديد

يبرز بشـكل كبير، فــي بدايته، العلاقة بين «الشـعب

اليهـودي» والدولة والبلاد على حساب قوميات أخرى

ويضع البند المتعلق بالنظام الديمقراطي في المرتبة

الثانية. وأزيل من مشروع القانون الجديد البند الذي

نص في مشروع قانون ديختر على أن اللغة العربية لن

وجاء في تفسير مشروع القانون أنــه «وُلد على أثر

الحاجة لإجــراء تـــوازن بين قســم الدولــة اليهودية

والديمقراطية، مثلما تــم التعبير عنها في روح مبادئ

الإعلان عن دولة إسرائيل». ونص على أن دولة إسرائيل

لا يمكنها أن تقوم في أي مكان غير «أرض إسرائيل».

شؤون المجتمعات اليهودية خارج إسرائيل».

الولايات المتحدة هي الغاية الأخيرة...».

يعيشون في الشتات».

النظام الديمقراطي.

وطن الفلسطينيين.

للأقلية القومية العربية.

تكون لغة رسمية.

ملياردير كان يتبرع بسخاء لإسرائيل.

للسامية خفيا وادعاءات حول ولاء مزدوج».

أي مكان يتواجدون فيه.

يتعمد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في كل مرة يتطرق فيها إلى حل الصراع الإسـرائيلي -الفلسطيني، التشديد على المطلب الإسرائيلي الجديد بأن يعترف الفلسطينيون بأن إسرائيل هي «الدولة القومية للشـعب اليهودي»، ويطرح ذلك كشرط أساس لا يمكن بدونه التوصل إلى اتفاق دائم بين الجانبين. ويدعي مؤيدو هذا المطلب أنه ليبس مطلبا جديدا. وينطوي هذا الادعاء على محاولة لتشويه الحقائق التاريخية، إذ إنه منذ إنشاء إسرائيل، في العام ١٩٤٨، وحتى قبل ذلك، كان يتحدث قادة الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل عن أن هذه دولة يهودية. وعندما أعلن زعيم الحركــة الصهيونية، دافيد بن غوريون، عن قيام إسـرائيل، قال «إننا نعلن بهذا عن قيام دولة يهودية،

وتبع ذلك، على مدار العقود الماضية، سـن قوانين في الكنيست تضمنت بنودا بأن إسرائيل هي «دولة يهودي في العالم الهجرة إلى إسرائيل والحصول على جنسيتها وامتيازات أخرى. إضافة إلى ذلك تم سن «قوانین أساس»، تعتبر قوانین دستوریة، وشملت عبارة أن إســرائيل هي «دولة يهوديـــة وديمقراطية»، بينها «قانون أســاس: الكنيســت»، في العـــام ١٩٨٥، و«قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» في العام ١٩٩٢. ورغم ذلك فإن سـجالا وجدلا حادين دارا في إسـرائيل حــول انســجام أو تناقــض مصطلــح «اليهودية» مع مصطلح «الديمقراطية».

إن تعبيــر «الدولــة اليهودية» ظهر فــي عدة وثائق وقوانين إسـرائيلية، خــلال العقــود الماضية. كذلك أعلن الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، خلال قمة العقبة، فــي العام ٢٠٠٣، أن «أميركا ملتزمة اليوم بأمن إســرائيل كدولة يهودية». إلا أن إســرائيل لم تطالب الفلسطينيين، منذ بدء المحادثات بين الجانبين، قبل ۲۰ عاما، بأن يعترفوا بأنها «دولة يهودية».

ورغم ذلك، فإنه منذ «مؤتمر أنابوليـس»، في أواخر العام ۲۰۰۷ وحتى نهاية العام ۲۰۰۸، بدأت إســرائيل، ممثلــة برئيــس الحكومة حينــذاك إيهــود أولمرت، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، بالتحدث حول وجوب اعتراف الفلسطينيين بـ «الدولة اليهودية». وتحدثت ليفنــي في حينه عن «حل الدولتين للشـعبين» وليس «حل الدولتين»، بحيث تكون «إســرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وفلسـطين الدولة القومية للشعب الفلسـطيني». وأضافت أن فلسـطين هي أيضا الدولة القوميـــة لعــرب ٤٨. وقد حــاول الجانب الإســرائيلي أن يضمّـن «بيـان التفاهم المشـترك»، لــدى انطلاق أنابوليـس، مصطلح الدولــة اليهودية، لكــن الجانب الفلسـطيني رفض ذلك بشدة، الأمر الذي هدّد بتفجير مؤتمر أنابوليس، ما أدى إلى تنازل الجانب الإســرائيلي

وبعــد عودة نتنياهو إلى رئاســة الحكومة، في العام ٢٠٠٩، مورست ضغوط عليه من أجل الاعتراف بحل الدولتين، خاصة من جانب الولايات المتحدة، وفي أعقاب خطاب الرئيس الأميركي الجديد في حينه، باراك أوباما، في القاهــرة. وألقى نتنياهــو خطابا في «مركز بيغن - السادات» في جامعة بار إيلان، التي تعتبر أحد معاقل اليمين الإسـرائيلي، في ١٤ حزيران ٢٠٠٩، أعلن فيه موافقته على قيام دولة فلسطينية بعد تحقق عدة شــروط، أبرزها اعتراف الفلسطينيين بأن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي» وتنازلهم عن حق العودة وأن تكون الدولة الفلسـطينية منزوعة السلاح. وبذلك كان نتنياهو أول من طالب الفلسطينيين، بشكل علني واضح، بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

دوافع مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»

وضع عضو الوفد الإســرائيلي إلى أنابوليس والرئيس السابق لدائرة القانون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، الدكتور طال بيكر، في العام ٢٠١٢، دراسة بعنوان «مطلب الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية - إعادة تقويم»، وقد صدرت عن «ميتسيلا - المركز لفكر صهيوني، ليبرالي وديمقراطي» و«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى».

وأشار بيكر إلى أن مؤيدي مطلب الاعتراف بـ «الدولة اليهودية» يطرحون ثلاثة ادعاءات «جوهرية» لضرورة وجــود اعتراف كهذا في أي اتفاق ســلام إســرائيلي -

أولا: «رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، إلى جانب الحقوق الفلسطينية، أذكى الصراع، وسيكون هناك حل حقيقي فقط عندما يتم الاعتراف بقانونيـــة الحقوق الجماعية لليهود والفلسـطينيين. ووفقــا لهذا الــرأي، فإن اتفاقا مــن دون اعتراف كهذا يُخفي القضية الكامنة في صلب الصراع ويكشف انعدام رغبة الفلسطينيين في إنهائه أبدا».

ثانيا: «مؤيدو الاعتراف يرون أن التعبير العملي الأهم له يكمن في التوجه الذي يُملي حل قضية اللاجئين. والاعتراف بقانونية دولة يهوديــة يتم تصويره على أنه ضمان ضروري لحل مطالب اللاجئين الفلسـطينيين بشكل يتلاءم مع نموذج الدولتين للشعبين والذي لا يشكل خطرا على الصبغة اليهودية لإسرائيل».

ثالثا: «مؤيدو الاعتراف قلقون من أنه بعد التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي - فلسـطيني، ستستمر الأقلية العربية - الفلسـطينية في إسرائيل في تحدي شرعية الصبغة اليهودية الداخلية للدولة. ولذلك يتم تصوير الاعتبراف بأنه رد فعل ملائم ضد اتهامات بأن حماية الحقوق الجماعية اليهودية ليست شرعية من أساسها، خاصة في حال اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني، والذي سيحظى بمصادقة واسعة».

إلى جانب ذلك، رأى بيكر أنه يوجد «بعد إستراتيجي»

أولا: «قــوة معارضي حل الدولتيــن خاصة والمصالح الأميركية في المنطقة عامة، في أنحاء الشــرق الأوسط وخارجه، تتعزز على ما يبدو بفضل رفضهم الاعتراف بشرعية تقرير المصير لليهود وبفضل فشـل الأسرة

ثانيــا: «القــوى المتطرفــة بشــكل خاص تســتغل

ثالثا: «تأييــد الاعتراف من شــأنه أن يُصوّر على أنه

المبدأ الأخلاقي».

معارضة الاعتراف بـ«الدولة اليهودية»

تناولت الدراســة التي أعدها بيكر المعارضة لمطالبة الفلسـطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»، والتي لـم تأت من جانب الفلسطينيين فقط. وأشار إلى أن المعارضة الأكثر مباشــرة هـــي أن اعترافا كهذا ليس ضروريا، وأن هـــذه المطالبة تعقد المفاوضات أكثر مما هي معقدة أصلا. وأشار أيضا إلى أن الاعتراف بـ «الدولة اليهودية» يعنى بالنسبة للفلسطينيين نسف الرواية التاريخية الفلسطينية للصراع.

ولفت بيكر إلى أن الموقف الفلسطيني من هذا المطلب كان كالتالي: إسرائيل لم تطلب من مصر والأردن اعترافا كهذا عندما وقعت اتفاقيتي سلام معهما؛ منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، في العام ١٩٩٣، ورغم أن لإسـرائيل الحق في تعريف طابعها الداخلي إلا أنه لا ينبغي أن تطالب باعتراف فلسطيني علني لمثل هذا

تهدّد الصبغة اليهودية لإسرائيل».

ورأى بيكر أن التسوية ما بين مطلب الاعتراف بـ «الدولـــة اليهوديـــة» ومعارضته يجــب أن تكون وفقا

«ينبغــي النظــر إلى هــذا المطلب على أنــه مجهود

تقرير المصير للفلسطينيين». «ينبغي السـعي نحو اعتراف في إطــار الاتفاق على نهاية الصراع بحيث يشمل حلا لقضية اللاجئين وإقامة دولة قومية فلسـطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وأن يكون المبدأ العقلاني لإطار الدولتين موجها لتســوية المواضيع المختلف حولها، ولا ينبغي تســريع اعتراف صريح كشرط مسبق لمعالجة هذه المواضيع أو كوسيلة للإقرار بنتائجها مسبقا».

> للاعتراف بـ «الدولة اليهودية» يتجاوز غرفة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ويتمثل بالآتي:

> الدولية في الإصرار على ذلك».

اللامبالاة الدولية للتحدي المتصاعد لشــرعية إسرائيل كوطن للشـعب اليهودي. وفي هذا السياق، فإن إصرار الأسرة الدولية على اعتراف متبادل بالحقوق الجماعية الفلسطينية واليهودية على حد سواء، سيكون ذا قيمة كبيرة للغاية. وسيمكن المفاوضين من طرح الاعتراف والمصالحة على أنهما المساران الفعالان الحصريان لتطبيق حقوقهما القومية، فيما سيُصور خصومهما كأســرى أجندة مهووســة يتم انتهاجها على حساب مصالح وطنية».

تكمن فيه أهمية أخلاقية وشمولية».

رابعا: «غياب دعم معلن من جانب الأسرة الدولية حيال تقرير المصير لليهود، أو رفض أهمية معادلة ما لاعتراف متبادل باتفاق إســرائيلي - فلسطيني، قد يبعث مؤشرا خطيرا بشأن قدرة المصالح السياسية الضيقة والمعارضــة الراديكالية على التغلب على قوة

وهناك معارضة كهذه من داخل إسرائيل: شخصيات إسرائيلية بارزة، وتؤيد الطابع اليهودي لإسرائيل، تؤكد أن المجهود من أجل الحصول على اعتراف فلسطيني يجبي ثمنا أغلــى مما ينبغي أو أنه يضعف إســرائيل بواسطة عرض قانونيتها كدولة يهوديه ويبقيها مسألة مفتوحة؛ قسم من المحللين الإسرائيليين يرى أن غياب اتفاق على حل الدولتين، وليس غياب اعتراف بـــ «الدولـــة اليهودية»، هـــو التحدي الأكبر لشــرعيـة إسرائيل كدولة يهودية.

وأشار بيكر إلى أن مطلب الاعتراف بــ «الدولة اليهودية» يهدف أيضا إلى استباق المفاوضات حول قضيـــة اللاجئين الفلسـطينيين. وأضــاف أن مؤيدي الاعتــراف «لا يخفــون رأيهم بــأن الاعتـــراف بالدولة اليهودية غايتــه، جزئيا على الأقل، هــي دفع الادعاء بــأن المنطق في حل الدولتين بحد ذاته يلزم برفض أي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي من شأنها أن

وأضاف أنــه «يصعــب التفكير فــي أن المفاوضين الفلسطينيين سيتمكنون من التعبير علنا ومباشرة عن حقــوق اليهود بتقرير المصيـــر إلا في حال تأكدوا من أن مطالب اللاجئيــن وحقهم في تقرير المصير تم حلها أيضا. ولهذا السبب بالذات، يتعين على مؤيدي الاعتراف بطبيعة إسرائيل اليهودية ألا يطرحوا مسألة الاعتراف كشرط مسبق للمفاوضات وإنما كأحد مركبات

للاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في دولة ذات ســيادة، وليس الاعتراف بإسرائيل كـ 'دولة

«يجب أن يكون الاعتراف متبادلا، ومثلما يعترف الفلسطينيون بشكل صريح بحق تقرير المصير لليهود، يجب على إسرائيل الاعتراف بشكل صريح بحق

وفيما ادعى مشروع القانون أنه يضمن المساواة في الحقــوق المدنية لجميع مواطني إســرائيل، إلا أنه اعتبر أن «هنـــاك جهات داخلية وخارجية تحاول المس بطبيعة الدولة في السنوات الأخيـرة، وتحويلها إلى دولة 'جميع مواطنيها'. ودولة إســرائيل قامت كدولة قومية للشعب اليهودي، وهكذا يجب أن تبقى. وعلينا أن نمنــع ونقضي على التراجع المتواصل في الأســس اليهودي للدولة».

من جانبها، رفضت عضو الكنيسـت روت كلدرون، من حزب «يوجد مستقبل»، الانضمام إلى مشروع قانون ليفين وشاكيد، وطرحت، في اليوم نفسـه، مشـروع قانون حول الموضوع نفســه. ويتبنى مشــروع القانون الذي قدمته كلدرون بنود «وثيقة اســتقلال إسرائيل» كقانون أساس. وينص على تعريف دولة إسرائيل أنها «دولة الشعب اليهودي» وأن تحافظ على حقوق الإنسان

وينص مشروع قانون كلدرون هو الآخر على أن إسرائيل هي «دولة الشـعب اليهودي»، لكنه اعتبر أن «مصطلـح الدولــة اليهودية لا يتعامل مـع اليهودية كدين، وإنما مـع الدولة القوميــة والثقافة اليهودية، وتشكل موطنا لليهود في العالم كله. وإلى جانب ذلك، دولة إسرائيل ملزمة بالحفاظ والدفاع عن حقوق الإنسان لجميع مواطنيها وسكانها، دون فرق بين الأصل والدين والجنــس. ويوجد في وثيقة الاســتقلال تعبير واضح، منــذ قيام الدولة، عن الرغبة والنية في إقامة دولة ذات طابع يهودي من جهة، والتزام بالمساواة في الحقوق

من الجهة الأخرى».

ووجه مســؤولون في الكنيســت انتقادات لمشــروع القانــون الذي طرحته كلــدرون كونه لا يتطــرق بتاتا إلــى النظام الديمقراطي في إســرائيل. ونقلت تقارير صحافية عن هؤلاء المسؤولين قولهم إن «كلدرون تدعو إلى تبني وثيقة الاستقلال كقانون أساس، لكن وثيقة الاستقلال لا تذكر كلمة الديمقراطية. ويمكن أن تكون لقانون كهذا انعكاسات هدامة على أي تفسير يتعلق بالمكانــة الديمقراطية أو القوميــة للدولة. والتناقض الحاصل هــو أن مشــروع القانون الأكثــر تطرفا، الذي يطرحه ليفين وشـاكيد، يعبر بشكل واضح عن النظام الديمقراطي للدولة».

وعلى ضوء طرح عدة صياغات لمشروع القانون، قررت وزيرة العدل الإســرائيلية، تســيبي ليفني، في ١٩ اَب الفائت، تعيين الخبيرة القانونية، البروفسور روت غابيـــزون، من أجل بلورة صيغة متفق عليها بين أحزاب الائتلاف الحكومي. وكتبت ليفني في رسالة تعيينها لغابيزون أنه «حان الوقت لصياغة تسوية دستورية تتناول طبيعة دولة إسـرائيل كيهودية وديمقراطية وترسي مركبات الهوية بصورة تـوازن وتدمج هاتين

القيمتين اليهودية والديمقراطية». وعبرت غابيزون عن موافقتها على التعيين وأعلنت أنها ستعمل «بهدف المساعدة في دفع الرغبة بتوفير مرساة دستورية لهوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح المبادئ المفصلة في الإعلان عن قيام الدولة». ويشار إلى أن قوانين الأساس في إســرائيل تعتبر ذات طابــع دســتوري، وذلك في ظل امتناع إسـرائيل عن وضع دســتور لها وفشــل جميع المحاولات للقيام بذلك.

ولفتت تقارير إعلامية إلى أن اختيار ليفني تعيين غابيزون لبلورة صيغة لمشـروع القانون، وعدم تعيين أحد الخبراء من وزارة العدل للقيام بذلك، نابع من اعتقادها أنها قادرة على الجسر بين الصياغات العديدة ووضع اقتراح يكون مقبولا على جميع كتل

وأعلنت ليفني أن تعيين غابيزون تـم بالاتفاق مع رئيــس الحكومة، بنياميــن نتنياهو، لكن مســؤولين حكوميين مقربين من الأخير عبروا عن غضبهم من هذا التعيين. وقال هؤلاء المقربون إن «نتنياهو لم يرحب بهده الخطوة ولم يعبر عن دعمه لمبادرة غابيزون. وليفني أبلغته بنيتها إقامة جهاز للتوصل إلى تسوية [بين الصياغات المتعددة]. ورئيس الحكومة لا يدفع ولا يرحب بخطوات لا يعرف تفاصيلها الكاملة».

نزع شرعية معارضة الأقلية العربية لاستمرار الاحتلال

وجهت المنظمات الحقوقية في إســرائيل انتقادات شــديدة لمشــروع «قانون أســاس: إســرائيل - الدولة القوميـــة للشــعب اليهــودي»، الذي طرحتـــه أحزاب اليمين عدة مرات خلال السنوات الأخيرة. وأكدت هذه المنظمات أن مشروع القانون هذا عنصري ويميز ضد الأقليــة العربيــة في إســرائيل، وفي حال ســنه فإنه سيغلق الباب أمام مطلب تحقيق المساواة.

وأكد رئيــس «المركز العربي للحقوق والسياســات -دراسات»، الدكتور يوسـف جبارين، أن مشروع القانون يمس بشكل خطير بحقوق الإنسان في إسرائيل ويسمح بانتهاج سياسة تمييزية وعنصرية. وأضاف أنه يمس بشكل خاص بمكانة وحقوق الأقلية العربية، لأن ما يتم طرحه هو إلغاء مكانة العربية كلغة رسمية والاكتفاء بأنه ســتكون لها مكانة خاصة. وشــدد على أن «اللغة العربية هي جزء عضوي من الهوية الثقافية والوطنية للأقلية العربيــة كأقلية قومية. وترفرف راية ســوداء

فوق مشروع القانون هذا». ورأى مركــز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسـطينية في مشروع القانون أنه يشكل تصعيدا في التمييز ضد المواطنين العرب وفي السياســة العنصرية تجاههم. وأضاف أنه «في حال إقرار مشـروع القانون، فإنه سيتم إغلاق الباب بشكل نهائي أمام مطالب المواطنين العرب بالمساواة الكاملة في الحقوق».

وكان «المعهــد الإســرائيلي للديمقراطية» قد حذر من تبعات مشروع القانون، الذي قدمه ديختر في حينه. وقــال المعهد في وجهة نظــر أعدها الخبيران القانونيان البروفسور مردخاي كريمنيتسر والمحامي عمير فوكس، إن القانون المقترح يقصى الأساس الديمقراطــي من المركز إلى الهامــش، «وبنظرنا، فإنه يسعى إلى قلب الأسـس الصهيونية نفسها». وأشارا إلى أن مؤسس الصهيونية وواضع فكرة «دولة اليهود»، ثيودور هرتســل، ومؤســس التيار التنقيحي اليميني في الحركة الصهيونية، زئيف جابوتينسكي، «لم يرغبا فقط بإقامة دولة قومية يهودية. وقد أرادا أن يؤسسا في إســرائيل دولة مثالية وفقا لأفضــل مبادئ التراث

الديمقراطية - الليبرالية». ولفت أســتاذ القانون في جامعة تل أبيب، البروفسور مناحيــم ماوتنر، إلى أن طرح مشــروع «قانون أســاس: إسـرائيل الدولــة القومية للشـعب اليهــودي» يثير تساؤلات، مثل «هــل توجد حاجة لأن يتــم الإقرار من خلال قانون بأن إســرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي؟ وما هو المكان الـــذي ينبغي منحه من خلال القانون للثنائية القوميــة الديمغرافية في الدولة، أي لوجود أقلية قومية عربية فيها، تبلغ نسبتها عشرين بالمئة من سكان الدولة؟».

واقتبـس ماوتنــر، فــي مقال نشــره فــي صحيفة «هاَرتس»، من أقوال جابوتينسكي أمام اللجنة الملكية في مجلس اللوردات في لندن، في العام ١٩٣٧، حيث قال «لا أعتقد أنه مرغوب في أن يشــمل دستور دولة ما بنودا خاصة تضمـن بصورة واضحة الصبغة 'القومية'. والطريقة الطبيعية والأفضل هي أن الصبغة 'القومية' لدولة، تكون مضمونة بمجرد حقيقة وجود أغلبية معينة فيها. وإذا كانت الأغلبيــة انكليزية فإن الدولة

انكليزية، ولا توجد حاجة لأية ضمانات». كذلك اقتبس ماوتنر من أقوال أدلت بها غابيزون، في العام ١٩٨٢، وجاء فيها أنه على ضوء وجود قوميتين في إسرائيل فإن «الجهاز القضائي، الذي يستند إلى القوة التي تمارسها الدولة، ليس بحاجة إلى أن يتبنى بشكل حصري مبادئ دين أو تراث قومي لقسم من السكان».

وأشــار ماوتنر إلى أنه خلافا لقانون «أسس القضاء»، فإن لإدخال عبارة «دولــة يهودية وديمقراطية» تأثيرا فعليا بالغا. وإدخال هذه العبارة إلى قانوني الأسـاس المذكورين «سـمح للمحكمة العليا بأن تدعى أنه نشــا دستور في إسرائيل وأن مهمة المحكمة أن تفسره. وتحت غطاء التفسير بدأت المحكمة تنشغل في كتابة دستور. وأصيب أعضاء الكنيست القوميون والمتدينون، وبحق، بالإحباط. وكان واضحا أنهم سيردون، وسيكون

هذا بمثابة رد فعل مؤلم وواسع ومتواصل». وتابع ماوتنر أن العرب في إســرائيل وجدوا أنفسهم خـارج «لعبـــة التعريفــات» وخارج عـــدة معاهدات تم إبرامها بين اليهود العلمانيين والمتدينين، في سـنوات التسـعين، وفــي مــكان متدن في مشــاريع القوانين التــي تم طرحها خلال العقد الأخير، «وعندها دخلوا إلى الصــورة بمبادرتهم. فقــد اقترحت 'وثائق الرؤى' العربية، في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، إلغاء تعريف الدولة كدولة يهودية وتعريفها كدولة ثنائية القومية

لجميع مواطنيها». وكتب ماوتنر أن الخطوة القادمة في «لعبة التعريفات» كانت مشروع «قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي بادر إليه ديختر في العام ٢٠١١. وتبعه مشروع قانون مشابه طرحه عضو الكنيست أرييه إلداد، في العام ٢٠١٢. وبعده مشروع القانون الذي طرحه، العام الحالي، ليفين وشاكيد.

وإضافــة إلى ما ذُكــر أعلاه، فإن ماوتنر أشــار إلى أن مشاريع القوانين هذه نصت على أنــه توجد للقانون العبري وتراث إسرائيل مكانة خاصة لدى سن القوانين وقرارات المحاكم، «وتوجه مشاريع القوانين ليس فقط نحو إنشاء هرمية بين يهودية وديمقراطية الدولة، وإنما أيضا نحو منع أي اعتراف بالمواطنين العرب على أنهــم ينتمون إلــى مجموعة قوميــة منفصلة». ولفت الكاتب إلى أنه اقترح، سوية مع الخبير القانوني والوزير السابق، البروفسور أمنون روبتشتاين، والمؤرخ البروفسـور أليكس يعقوبسـون، من الجامعة العبرية، منح تعبير لوجود المواطنين العرب كمجموعة قومية

وحــذر ماوتنر من أنه «في حال تبني قانون الأســاس وفقــا للاقتراحات الحالية، فإنه ســيؤدي دورا هاما في الخطاب السياسي والخطاب العام. فاليمين الإسرائيلي، الذي حســم في العشــرين عاما الأخيرة حسما تاريخيا باتجاه الاستقرار في المناطق [الفلسطينية] وضد السلام، يستعد لوضع يتسبب فيه الاحتلال بوجود ضغط خارجي، سـيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. ومن شأن قانون الأساس أن يشكل أداة لتقليص شرعية المواقف المعارضة، خاصة إذا قالها مواطنون عرب».



بعد سنوات من التأجيل وانتظار «الفرج التشريعي»

المحكمة العليا الإسرائيلية تضطر إلى إصدار أوامر بإخـلاء وهدم مبان استيطانية «غير قانونية» أقيمت على أراض خاصة!!!

*المحكمة توجه نقدا حاد للحكومة ونهجها التسويفي الذي وضع المحكمة العليا في الزاوية: «لم يعد بإمكاننا الوثوق بتعهدات الدولة»! «رئيس المحكمة العليا يستبق حملات المستوطنين واليمين ضد القرار: لم نقرّر إلا ما أعلنته الدولة!!»

التي تقدم بها نواب اليمين وتقضى بدفع تعويضات مالية

للفلسطينيين أصحاب الأراضي الخاصة التي أقيمت عليها البؤر

الاستيطانية «غير القانونية». غير أن هذه الغاية لم تتحقق لهم،

مما أعاد الكرة إلى أروقة المحكمة العليا التي كانت قد أشارت، في

قرار سابق لها حول الموضوع، إلى أن «الدولة طالبت، مرة تلو أخرى،

بتأجيل تنفيـــذ تعهداتها» وأنه «لن يكون فـــي الإمكان مواصلة

«تقرير ساسون»:

خطورة الرسائل المزدوجة!

وكانت المحامية طاليا ساسون، المديرة السابقة لوحدة

المهمات الخاصة في النيابة العامة للدولة، قد تطرقت إلى «أوامر

الترسيم»هذه في تقريرها الــذي قدمته إلى رئيــس الحكومة

الأسـبق، أريئيل شــارون، في آذار مــن العام ٢٠٠٥، حــول «البؤر

الاســـتيطانية غيــر القانونيـــة». وفي معرض حديثهــا عن عدم

تنفيذ هذه الأوامر، كتبت ساسـون في تقريرها: «إن أحد النماذج

الأبـرز لانعدام تطبيق القانون، بفعل المسـتوى السياسـي، هو

عدم تنفيذ أوامر الترسـيم. وينطوي هــذا الموضوع على خطورة

اســتثنائية، نظرا لأن عــدم تطبيق القانون هنا ليــس ناتجا عن

تقصير أو قصور، إنما بسبب وقف إجراءات التطبيق على الرغم

من إقرارها من جانب المحكمة العليا. وفي ذلك ما يشكل رسالة

واضحة للمستوطنين، للجنود، لرجال الشرطة وللجمهور عامة، بأن

ليس ثمة نية حقيقية لإخلاء المستوطنين من البؤر غير القانونية

وبأن المستوى السياسي يتحدث بصوتين متناقضين مما يفرغ

تصريحات مندوبيه أمــام المحكمة العليا من مضمونها.... إن في

هذا السلوك رسالة ســلبية خطيرة بشأن القانون وتطبيقه في ما

وأضافت ساسـون، في مكان آخر: «إن ظاهرة البؤر الاستيطانية

غير القانونية تتفشى أمام أعيننا منذ سنوات عديدة، من خلال

ارتكاب مخالفات قانونية خطيرة ومتواصلة. وهي ممارسات

معروفة للمستوى السياسي ولجميع أذرع السلطة المكلفة بتطبيق

القوانيــن. لكن هذه جميعها لم تتخذ أية إجراءات جدية وحازمة

بغية تطبيــق القانون ووقف هذه الممارســات. بــل العكس هو

الصحيح، فقد بذلت جهات سلطوية رسمية مختلفة كل ما أوتيت

من أجل مساندة هذه الظاهرة، تمويلها وتشجيعها والتغطية

عليها، بما يشكل تجـاوزا لصلاحياتها وخرقــا للقوانين. وهذه

هي الرسالة المزدوجة التي تنتقل، منذ سنوات، من المستوى

السياسي إلى المستوى العسكري وسلطات الدولة الأخرى في كل

ما يتعلق بالبؤر الاستيطانية غيـر القانونية. وليس من الممكن

مواصلــة تبرير عدم تنفيذ أوامر الترســيم التـــي أصدرها القائد

العسكري وأقرتها المحكمة العليا بذريعة أن «التنفيذ مهمة

معقدة». فكلمــا مر وقت إضافي دون تنفيذ هــذه الأوامر، يتعزز

الانطبــاع بأن ليس ثمة نيـــة صادقة وحقيقية لإخـــلاء هذه البؤر

ويترسخ الشــك بأن الأمر لا يتعدى كونه حلقة أخرى في مسلسل

التسويف والمماطلة وتعبيرا آخر عن متلازمة الرسائل المزدوجة»!

يتصل بالبؤر الاستيطانية غير القانونية»!

التأجيل إلى ما لا نهاية»!!

كتب سليم سلامة:

في خطوة لافتة تشكل رسالة واضحة أن المحكمة العليا الإســرائيلية لم تعد تحتمل كل هذا الاستهتار والازدراء اللذين تنتهجهما الحكومة الإسرائيلية تجاهها، أصدرت هذه المحكمة مؤخرا قــرارا يعتبر اســتثنائيا في الواقع السياســي والقضائي الإسرائيلي، يقضي بإلزام الدولة / الحكومة بإخلاء جميع «الوحدات الاستيطانية التي شُــيدت على أراض فلسطينية خصوصية» في البؤر الاســتيطانية «غفعات أســاف» (قرب مستوطنة «بيت إيل»، قرب رام الله)، «متسبيه (منطرة) يتسهار» (قرب نابلس) و«معاليه رحبعـــام» (قرب بيت لحم) في غضون ســـتة أشـــهر من يومه (١٨ تشرين الثاني الماضي).

لكـن الأبرز في قرار المحكمة هذا، ليس مجرد الأمر إلى الحكومة بإخــلاء هذه البيوت الاســتيطانية فقــط، بل النقد الــلاذع وغير المسبوق الذي وجهــه قضاة المحكمة الثلاثــة، وفي مقدمتهم رئيسها، آشير غرونيس، للدولة / الحكومة، مشددين على أنه «لم يعد من الممكن الوثوق بتعهداتها في هذه القضايا»!

«أوامر الترسيم» تحت أقدام المستوطنين وممثليهم!

قـرار المحكمة هذا جاء في إطار النظر فــي التماس تقدمت به إليها حركة «الســـلام الآن» الإســرائيلية منذ العام ٢٠٠٧، بشــأن ست بؤر اســتيطانية «غير قانونية» في الضفة الغربية كان قائد المنطقة الوسـطى العسكرية في الجيش الإســرائيلي قد أصدر بحقها «أوامر ترسـيم»، وهي: «معاليه رحبعام»، «غفعات أساف»، «غفعات هروئیه»، «متسبیه لخیش»، متسبیه یتسهار» و«رامات غلعاد». وقد أصدر القائد العســكري أوامره تلك خلال شهريّ أيار وآب من العام ٢٠٠٤. ويشكل «أمر الترسيم» الخطوة الإدارية الأولى التي تبدأ بها الإجراءات القانونية لإخلاء البؤر الاســتيطانية «غير القانونية» (في منظور الاحتلال الإســرائيلي، ســلطاته وقوانينه، بالطبع). ويســري مفعول هذه الأوامر، قانونيا، لمدة سنتين فقط،

لكن الحكومة عمدت إلى تمديد سريانها، مرة تلو الأخرى. وفي أعقاب إصدار «أوامر الترسيم» هذه، تقدم المستوطنون المقيمون في هذه البؤر الاســـتيطانية، تدعمهـــم حركة «أمناه» الاستيطانية والمجلس الإقليمي الاستيطاني الذي تقع هذه البؤر ضمــن منطقة نفــوذه، بالتماس إلى محكمة العدل الإســرائيلية مطالبيــن بمنع الســلطات من إخلائهــم. ونظــرت المحكمة في الموضوع، ثم قررت ردّ الالتماسات هذه، جميعها، مما فتح الباب، عمليا، وقانونيا، أمام إخلاء هذه البؤر السـت، لكن السلطات الإسرائيلية المعنيــة لم تبادر إلــى إخراج هذا القــرار إلى حيز لتنفيذ، إطلاقا، بل أبقته حبرا على ورق النوايا المعلنة، ليس إلا. وهـــذا ما دفع حركة «الســـلام الآن»، في العـــام ٢٠٠٦، إلى تقديم التماس، بواسطة المحاميين ميخائيل سفراد وشلومي زخاريا، للمطالبة بتنفيذ تلك الأوامر والشروع في الإجراءات اللازمة لإخلاء

وفي يوم ٢٠٠٦/٦/٦ وعلى خلفية قيام الدولة بتمديد سريان «أوامر الترسـيم» مرة أخرى، قــررت المحكمة العليــا ردّ التماس «الســـلام الآن» وتبنّت موقف الدولة بأن «الإخلاء سيتم تنفيذه في التوقيت الذي تقرره السلطات السياسية المسؤولة»! وفي أعقاب ذلك، قررت حركة «السلام الآن» قبول قـرار المحكمة والتوصية التى تضمنها بأن يتم تقديم الالتماس مجددا إذا لم يتم تنفيذ أوامر الإخلاء. وبالفعل، تقدمت الحركة بالتماســها من جديد، في العام ٢٠٠٧، وخلال تلك الفترة عقدت المحكمة العليا ست جلسات للنظر فيه، تخللها إصدار أمر احترازي يــوم ٢٠٠٩/٥/١٣ يأمر الحكومة بتفسير أسباب عدم قيامها بتنفيذ الأوامر المذكورة.

وقد لوحظ أن الدولة عمدت إلى تغيير موقفها، المرة تلو الأخرى، خلال جلسات النظر في الالتماس، والتي امتدت سـنوات طويلة. فقد ادعت الدولـــة بادئ الأمر، في تصريح قدمتـــه إلى المحكمة، بأنها تجري مفاوضات مع المسـتوطنين «من أجل إخلائهم طوعيا وبالاتفاق»، غير أنه تبين للمحكمــة لاحقا أن هذا الأمر لم يحدث، إطلاقا، وأن الحكومة لم تجر أية مفاوضات كهذه مع المستوطنين!! وفي أعقاب إصدار المحكمة أمرا احترازيا يلزم الدولة بتفسير سبب عدم تنفيذ الأوامر، ردت الدولة وادعـت بأن الأمر يتعلق بـ «ســلم الأولويات»! ولكن، في أعقاب جلســة خاصة للبحث في هذا الموضوع عقدت برئاســة رئيس الحكومــة، بنيامين نتنياهو، في شــباط ٢٠١١، أبلغت الدولة المحكمة، فـــي آذار ٢٠١١، بأن الحكومة ستقوم بتسوية وتنظيم المكانة القانونية لجميع الأبنية (الشقق السكنية الاستيطانية) التي أقيمت «على أرض تابعة للدولة»! بينما سيتم هدم وإخلاء جميع الأبنيــة الأخرى التي أقيمت على أراض خصوصية وذلك «حتى نهاية العام الجاري» (أي، ٢٠١١)! غير أن الحكومة لم تلتزم بتعهدها هــذا أيضا، وواصلت غض الطرف عن تلك البؤر الاســتيطانية وعن أعمال البناء الإضافية والجديدة

وخلال الأشهر التالية، عمد المستوطنون وممثلوهم في أحزاب اليمين الإسرائيلية المختلفة إلى ممارسة ضغوط شديدة وواسعة لمنع تنفيذ الهــدم والإخلاء. وهو الموقف الذي أجمع عليه وأكده جميع أعضاء الكنيست والوزراء من «الليكود» والأحزاب اليمينية الأخرى المشاركة في الائتلاف الحكومي. وحيال هذه الضغوط، أعلــن رئيس الحكومة عزمه على تشــكيل «لجنة خبراء قانونيين» خارجيــة توكل إليهــا مهمة وضع خطة لترخيص وشــرعنة البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أراض خصوصية، لكنه عاد وتراجع عن نيته هذه، جراء المعارضة الشديدة التي أبداها المستشار القضائي للحكومة، يهودا فاينشتاين، لتشكيل «لجنة خارجية»، مــن خارج صفــوف النيابة العامة للدولة. وفــي أعقاب لقاء خاص لبحث هذه المسالة بين نتنياهو فاينشتاين، أعلن نتنياهو أنه سيسعى إلى «بلورة حلّ خلّاق» لهذه المشكلة.

التي تواصلت فيها.

ومنـــذ تلك اللحظة، قررت الحكومة تأجيل تنفيذ الهدم والإخلاء لســتة أشــهر أخرى، وهو ما طلبته من المحكمة، التي استجابت لها على الفور. وكان الهدف من هذا التأجيل كسب المزيد من الوقت سعيا إلى تمرير وسنّ بعض اقتراحات القوانين الخاصة

المحكمة العليا: لم يعد ممكنا الوثوق بتعهدات الدولة!

في قرارهـــا الأخير، الـــذي أصدرته يوم ١١/١٨، والـــذي اعتبرته الأوساط السياســية والإعلامية الإسرائيلية المختلفة، ناهيك عن أوساط المستوطنين أنفسهم، «ينطوي على حدّة استثنائية وغير معهودة»، أمرت المحكمة ســلطات الدولـــة المعنية بإخلاء جميع الأبنيــة المقامة على أراض فلسـطينية خصوصية في هذه البؤر الاســتيطانية، وذلك في غضون فترة أقصاها ستة أشهر، وبإطلاع المحكمة على آخر التطورات والمســتجدات في إجراءات «تسوية وتنظيم» الأبنية المقامة على «أراض تابعة للدولة» في هذه البؤر. وأوضــح رئيس المحكمة العليا، آشــير غرونيــس، في نص قرار الحكم، أن «المُهَل العديــدة التي منحتها المحكمة العليا للدولة تمثـل تعبيرا عن الثقة الكبيرة لدى هـذه المحكمة بنوايا الدولة وعزمها على تنفيذ تعهداتها واعتماد السياسة التى صرحت بها أمــام المحكمة»! ثم أضاف: «إن ســلوك الدولة فــي كل ما يتصل بالمباني المقامة على أراض خصوصية غير مُرض، على الأقل. فقد ادعت الدولة بداية، وطوال نحو ســنتين، بأن المستوى السياسي لم يتخذ قرارا مبدئيا ما إذا كان ينوي تسوية وتنظيم البناء أم لا. وبعد فترة طويلة، قرر المستوى السياسي فحص إمكانية تسوية المباني وتنظيمها في البؤر التي يمكن القيام بذلك فيها، أي في

البؤر التي يتبين أنها تقوم على أراض تابعة للدولة»! وأضاف غرونيس: «ومع ذلك، وحتى بعــد صدور قرار المحكمة، لا تزال إجراءات التســوية تتم ببطء شــديد ولافت، بينما تواصل الدولــة تمديد ســريان أوامــر الترســيم الخاصة بتلــك البؤر.... ونحــن نرى أنه قد حان الوقت لإصــدار أمر واضح للدولة بأن تلتزم بتعهداتها وتنفَّذ التزاماتها. فحيال الفترة الطويلة جدا، نسبيا، التـــي انقضت منذ تقديـــم الالتماس ومنذ تعهـــد الدولة بإخلاء تلك الأبنية، تتعزز أهمية وحيوية المصلحة العامة المتمثلة في سيادة القانون وفي تنفيذ التعهدات. وينطبق هذا الكلام، بدرجة أكبر مــن الأهمية والإلحــاح أيضا، على تلك الحــالات التي يؤدي فيها عدم تنفيذ التعهدات المذكورة إلى استمرار المس بحقوق الملكية الخاصة بالسـكان المحليين، الذيـــن يفترض بالدولة أن ترعاها وتصونها»!

ولفت غرونيس إلى «الخطورة الاســتثنائية» التي ينطوي عليها هذا الالتمــاس وقضيته، وخاصة «حيال الفتــرة الزمنية الطويلة جدا التي اسـتغرقها النظر في الالتماس والمــوارد الكبيرة التي خصصتها الأطراف (الملتمسون، الدولة، السلطات المختلفة والسكان) وهذه المحكمة لمعالجته»!

وانضمت نائبة رئيس المحكمة العليا، القاضية مريم ناؤور، إلى موقـف غرونيس وقالت: «يؤسـفني أننا وصلنا إلــى هذه النقطة. يؤســفني أنه لم يعد في مستطاعنا الوثوق بتعهدات الدولة، كما نقلها ممثلو النيابة العامة إلى المحكمة، والاعتماد عليها. وأخشى أننا ســوف نحتاج، مســتقبلا، إلى ضمانات لمثل هذه التعهدات تتمثل في إصدار أوامر نهائية للدولة. وهذا أمر مؤسف»!

وعقب سكرتير حركة «السلام الآن»، ياريف أوبنهايمر، على قرار

وجه الحكومة وهي تأمرها الآن، بهذا القرار الحازم وغير المسبوق في حدته، بإخلاء جميع المباني المقامة على أراض خصوصية». وأضــاف أوبنهايمر أن حركته «ســتواصل تصــدر المعركة ضد نية المستوطنين، ومبعوثيهم الحزبيين والسياسيين، تخريب

المحكمة العليا هذا فقال إن «المحكمة رفعت البطاقة الحمراء في

مـن الجلى أن «محكمـة العـدل العليا» الإسـرائيلية اضطرت، مرغمــة، إلى إصدار قرارها هذا، علــى كل ما يتضمنه من نقد حاد ولاذع للنهج الحكومي الرســمي ســواء في «معالجة» الاستيطان «غير القانوني» أو في التعامل مع المحكمة ذاتها وما يصدر عنها من قــرارات وأوامر. ومن المؤكد أنه لولا تعنــت الحكومة وضربها المتواصل عرض الحائط بالقانــون وبقرارات المحكمة، لما أقدمت هذه الأخيرة على اتخاذ هذا القرار وعلى تسـجيل ما فيه من نقد. وهذا ما يؤكده، ليس فقط اســتجابة المحكمــة المتكررة لطلبات التأجيــل الحكومية ومنحهــا المزيد من الوقــت والمجال لإيجاد «حلول خلاقة»، بل تبينه أيضا القراءة المتأنية لنص القرار الأخير. فقــد ارتأى رئيس المحكمة، غرونيس، إلــى جانب ما ذكر أعلاه، التشــديد أيضا على أن «إصدار أمر بإخلاء أبنية في مســتوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، حتى وإن أقيمت بصورة غير قانونية وعلى أراض خصوصية، هو قرار صعب، وخاصة بسبب إســقاطات الإخلاء على السكان. لكن الأمر لم يتوقف عند بقاء تلك المباني قائمة على حالها فقــط، بل تبين من تصريحات الأطراف أمــام المحكمة أن أبنية أخــرى جديدة قد شُــيدت، بعضها على أراض خصوصية أيضا، سوية وبالتزامن مع استمرار النظر في هذا

أهمية المسألة التي نبحث فيها. فالاستيطان في يهودا والسامرة يمثل مسألة سياسية هامة تضعها، تقررها وتنفذها السلطات السياســية العليا، وهو ما شكل أيضا أحد الأسباب لتعاملنا بصبر وأنــاة مع الموضوع ومــع الالتماس. وعليه، فإننــا نعيد ونكرر بأن إلــزام الدولة بإخلاء وهدم المباني القائمة على أراض خاصة ليس إلا تطبيقــا للسياســة ذاتها التي أعلنت الدولة نفســها، مرة تلو الأخــرى، نيتها تبنيها وتنفيذها، بل وقــد حددت مواعيد زمنية

استباقا لحملات اليمين والمستوطنين ضده، من خلال التأكيد: لــو أن الدولة / الحكومة لم تعلن، مضطرة هي الأخرى، معارضتها للبنــاء «غير القانوني» في المســتوطنات، لما رأت المحكمة حاجة إلـــى اتخاذ قرارها هـــذا، اضطرارا، «حتى وإن كانــت المباني على أراض خاصة» يمتلكها مواطنون فلسطينيون، خلافا لتلك المقامة «على أراضي الدولة»!!!

كتب إسرائيلية جديدة

تلك البؤر الاستيطانية.

عن تأثير الاحتلال المستمر على إعادة تشكيل الهوية وطابع النظام في إسرائيلُ

اسم الكتاب: «تأثير الاحتلال على المجتمع الإسرائيلي» تحرير: دانيئيل بار- طال وإسحق شانل إصدار: منشورات «الجمعية الإسرائيلية للعلوم السياسية» بدعم مركز تامي شتاينميتس لأبحاث السلام»، ٢٠١٣ عدد الصفحات: ٤٨٨

يحتــوي هذا الكتاب بين دفتيه، وفقــا لما جاء في تقديم له، على مجموعة مقالات كتبها عدد من خيرة الباحثين في إسرائيل، في مجالات العلوم الاجتماعيـــة والآداب والقانون، والتي تبحث في تأثير الاحتلال على المجتمع الإسرائيلي. ويحيل الاستنتاج الرئيس المستشـف مـن مقالات الكتاب، إلــى أن الاحتلال كان عاملا مؤسساً في إعادة تشكيل المجتمع الإسرائيلي من جديد، ذلــك أن تأثيرات وانعكاســات هذا الاحتلال طالــت إعادة بناء وتشكيل الهوية الإسرائيلية وطابع النظام في إسرائيل، وبنية المجتمع ونوعية الحياة فيها.

ويؤكد كتاب المقالات أن الحديث يـــدور حول تغيير جوهري من دون أن يجري بشأنه سجال عام جاد وشامل. وبغية فتح هذا السجال، يشـير كاتبو المقالات إلى التغييرات الرئيســة التــى طرأت على المجتمع الإسـرائيلي، في أعقاب الاحتلال والسيطرة الإسرائيليين

فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الأجهـــزة والأدوات المركزية التي تتيح بقاء الاحتلال والسيطرة لفترة طويلة. وجاء في تظهير الكتاب بقلم عدد من الكتاب والباحثين البارزين ما يلي:

«تعالت في إسرائيل، منذ العام ١٩٦٧، أصوات تحذر من الأضرار التي سـيلحقها احتلال طويل بالمحتلين.. هذا الكتاب، يصف كيف تجاهلوا (يقصد القادة الإسرائيليين) هذه التحذيرات، وكيف تحققت المخاوف» - دانيئيل كهنمان، حائز على «جائزة إسرائيل» في الاقتصاد في العام ٢٠٠٢.

«لقد انتظر الجمهور، الذي يهمه الموقف الأخلاقي لدولة إسرائيل، والذي يؤمن بأنه يتعين على إسرائيل أن تكون منارة للأغيار، صدور مثل هذا الكتاب منذ زمن بعيد. فالتحليل الصائب والمتبصر - الذي يحتويه الكتاب بين دفتيه- يكشـف التأثيرات المسممة للاحتلال المستمر والطويل»- زيغموند باومن، جامعة «ليدز».

«كتــاب عميق وجاد، يجب أن يقرأه كل من يســعى إلى فهم، وربما أيضا إلى وضع حد، للانزلاق البطيء، ولكن المستمر، لدولة إسرائيل من احتلال عسكري، كان من المفروض أن يكون مؤقتاً، إلى دولة ثنائية القومية، ذات نظام أبارتهايد حســم مصيرها الصهيوني»- أ. ب يهوشواع.

«لا يمكن فهم ما يحدث في المجتمع الإســرائيلي في الســنوات الأربع الأخيرة من دون تحليل ماهية الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراته الداخلية على إسرائيل. إن من يسعى للوقوف على هذه التأثيرات، لزام عليه أن يقرأ هذا الكتاب الغني والعميق»- مردخاي كريمينتسر ، بروفسور (متقاعد) في الجامعة العبرية في القدس.

عن محرري الكتاب

دانيئيل بار- طال هو بروفســور في علم النفس السياسي في جامعــة تل أبيب. حصل على جوائــز دولية عن أعماله العلمية، كتب وحرر أكثر من عشرين كتابا، ونشر أكثر من مئتي مقال في كتب ومؤلفات مختلفة.

إسحق شانل هو بروفســور في الجغرافيا والبيئة الإنسانية في جامعة تل أبيب. كتب وحرر عشرات الكتب والدراسات، ونشرت له أيضا عشرات المقالات في كتب ومؤلفات ومجالات عالمية مرموقة.

هاجس الأمن كعامل مركزي في التخطيط الاستيطاني الصهيوني

اســم الكتاب: «تشكيل الاستيطان الصهيوني- الخيال والتخطيط فى اختبار الواقع» اسم المؤلف: إيلان تروان

إصدار: «معهد بـن غوريـون للدراسـات الإسـرائيلية والصهيونية»، ٢٠١٣ ترجمته عن الانكليزية: حنة عميت- كوخافي

يتحدث هذا الكتاب، في أسـلوب سـردي مثير، عن الخلفيات والدوافع والنظريات التي وقفت خلف عملية تخطيط وإقامة مئات المستوطنات والأشكال الاستيطانية الصهيونية المختلفة في إسـرائيل، ويتناول في هذا السـياق التناقضات التــي ظهرت- في هذا الصــدد- بين الأيديولوجيـــا والاقتصاد والاستراتيجيا الأمنية الصهيونية، ويشير إلى أن مئات (حوالي ٧٠٠ مستوطنة) النقاط الاستيطانية، ومن ضمن ذلك كيبوتسات وقرى زراعية ومدن حدائق ومدن جديدة وكبيرة، أقيمت بناء على خطط إقليمية، حضرية وقومية، أعدتها مؤسسات صهيونية مختلفة من العام ١٨٨٠ وحتى العام ٢٠٠٠.

وتجد هذه الجهود والخطط الاستيطانية التي شارك فيها خبراء في مجالات التخطيط والهندسة والعلوم الاجتماعية والاستيطان ورجالات المؤسستين السياسية والعسكرية، تفسـيرا وشـرحا لها، في هذا الكتاب، وذلك في عدة سياقات ودوائــر، مثــل التاريخ اليهــودي والصهيوني، وتاريــخ النزاع العربي- اليهودي، وفي نسخ أفكار أوروبية.

وقد اضطر الخبراء والمهنيون الذين عملوا في تخطيط الاستيطان- وفقــا لمــا جاء فــي تقديم لهــذا الكتــاب - إلى الحسم بين المتطلبات المتناقضة للأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية من دون التخلي عن التطلع إلى النمو والاستقلالية الاقتصادية، وإلى توفير الأمن في بيئة معادية، وهو (أي الأمن) عامل كان له أيضا تأثير على أنماط الاســتيطان، ولا ســيما في الفترات منذ ثلاثينيات القرن الماضي التي شهدت تصعيدا في النزاع اليهودي- العربي، فقد شكل موضوع الأمن تحديا من الدرجة الأولى، ولعب دورا رئيسا في صوغ، وحتى تشويه، أنماط تخطيط الاستيطان اليهودي وتطوره في البـــلاد، وذلك لغاية



דמיון ותכנון במבחן המציאות

אילן טרואן

توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، حيث شرع المخططون الإســرائيليون مجدداً، بعدما لاحت فرصة للتوصل إلى تســوية للنزاع، يتخيلون إســرائيل كدولة طبيعية، يمكن لها أن تتطور كسائر المجتمعات العصرية الأخرى.

ويؤكــد المؤلــف في خلاصة كتابــه، الذي يســعي إلى فهم العلاقة بين الفكر والممارسة في الحركة الصهيونية، والتوليفة التي اتبعت في التخطيط الاستيطاني بين التاريخ الفكري، الثقافي، والتاريخ الاقتصادي وتاريخ التخطيط، أن قدرة إســرائيل على إعادة وضع تطورها الاجتماعي والاقتصادي على

مساعي السلام وتدمير أي أمل لإقامة دولتين، من خلال الدوس على القوانيــن وارتكاب المخالفات والدوس على حقوق الســكان المحليين في الملكية على أراضيهم». رئيس المحكمة: الدولة اضطرتنا!!

وأضاف غرونيس، مؤكدا: «لا حاجة إلى الإكثار من الحديث حول

ومعنى هذا، ببسـاطة، أن رئيس المحكمــة «يدافع» عن قرارها

إعداد: سعيد عياش

השפעת הכיבוש

על החברה הישראלית

הוצאת הספרים של האגודה הישראלית למדע המדינה

يشار إلى أن المؤلف إيلان تروان هو بروفسور (متقاعد) في التاريــخ المعاصر فــي جامعة «بن غوريون» فــي النقب، وتولى سابقا منصب مدير «معهد بن غوريون للدراسات الإسرائيلية غوريون، وقد صدرت له العديد من الكتب والمؤلفات في التاريخ اليهودي والإســرائيلي والأميركـــي، ورأى كتابه هذا النور للمرة الأولى باللغة الانكليزية.

رأس ســلم الأولويات القومية، منوطة بالتوصل إلى تســوية مع

محال المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ۔ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970

> البريد الإلكتروني لـ «مدار»: madar@madarcenter.org موقع «مدار» الإلكتروني: http://www.madarcenter.org



http://tiny.cc/nkdop

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

هذا الملحق

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»